

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَعُوْرُهُ تَقَالِي اَيْنَ كِتَابِ سِتْطَابِ الْمَسِيْحِيَّةِ

شرح البيان

حَسْبُ فَرَايِشِ مُحَمَّدٍ صَدِيقِي مُحَمَّدٍ اَسْمَعِيلِ اَلْبَسْمَانِ شَيْخِي عَلِيٍّ تَاجِرِ كُتُبِ مَرْحُومِ

مَرْطَمِ دُرِّ مَرْصُوحِ عَزِزِ الطُّغْيَانِ
دُرِّ مَرْصُوحِ حَكِيمِ اَلْبَلَدِ

[illegible]

وقيل الاعطاء من احد الجانبين يكفي كما اذا ساءوا ولم يكن معه وعاء فذهب بالمبيع
مع وعاء البائع ثم جاء بالوعاء واعطى الثمن والرد بالنقيس ما يكثر ثمنه كالعبية
والاماء وبالحسب ما يقل ثمنه كالبقول والحم والخبز والرمانة واذا اوجب واحد
من المتعاقدين قبل الاخر في المجلس ان شاء واخذ كل المبيع بكل الثمن وترك وهذا
اختيار القبول وهو يثبت الى اخر المجلس وعند الشافعي على الفور وليس للاخر ان يقبل في
بعض المبيع دون البعض الا اذا بين ثمن كل واحد بان قال بعته هذا بدينارهم وذاك
بدينارهم فقبل احدهما بدينارهم يجوز وقيل لا يجوز الا ان يقول بعته هذين بعته
هذا بدينارهم وقيل المشتري احدهما جازا اذ لم يذكر لفظ البيع لا يصح قبول
احدهما وان سمي لكل واحد منهما ثمنا ولم يقبل الاخر بطل الايجاب ان رجع
الموجب عنه لانه خلا عن ابطال جوازها وقيام احدهما عن المجلس لان القيام
دليل الاعراض والجوع واذا وجد اي الايجاب والقبول لزم البيع فلا خيار لو احدهما
وقال الشافعي رجع لكل واحد منهما خيار المجلس والميتفرق ابدا ويعرف المبيع بالاشارة
اليه وان لم يعرف المقدر والصفة لا يذكر القدر والصفة بان قال بعته كذا من جنس
فان لم يكن مشار اليه لم يصح العقد الا في السلم لانه لما يقع عادة بما ليس موجبا في ملك
البائع فيعرف بذكر القدر والصفة ويعرف الثمن باحدهما اي بالاشارة او بذكر القدر والصفة
والحاصل ان الاصل في المبيع ان يلاقي عينه التحقق القدرة على التسليم فيجوز بالاشارة دون ذكر
القدر والصفة اما الثمن فلا يجب ان يكون غيبا لانه يثبت في الذمة فيكتفي فيه بالاشارة
او ذكر القدر والصفة ولا يضر الخراف في جواز البيع كما اذا قال بعته
هذه الصبرة من الحنطة بتلك الصبرة من الشعير ولم يعلم قدرها جاز البيع
الجهالة لا يمنع من التسليم الا في بيع الجنس بالجنس فانه لا يجوز لاحتمال الربو وهذا
شيء مثل ما يدخل تحت الوزن او الكيل فاما اذا كان قليلا فيجوز بيع البعض ببعض

قال ابن القاسم في التعليل
 نقول البذل في التعليل
 محل على الدراج
 الامية على اي حال كانت
 مطلقا في كل حال كانت
 فانه يتناول الامية كونه
 في اول من التمن المطلق
 دون صفته فالام المبرور
 الذي ذكره

وان كان في جنس واحد يقع مطلق الثمن بان ذكر قدره ولم يذكر صفته كما اذا قال
 بعشر درهم على الاربع الغالب لان المتعارفين بين الناس المعاملة بالنقد الغالب
 فكان التعيين بالتعريف كالتيقن بالنص فانصر المطلق اليه فان استوى
 روي في النقود فسد البيع ان اختلفت قيمتها واختلافها اي جودتها ووزنها
 لان الثمن المستحق مطلق مجهول وهذه الجهالة يفضي الى النزاع اذا الطأ
 يطالب باعلى النقود والمطلوب يسلم ادناه وكل هذه صفاتها يمنع جواز البيع
 وان استوى واجها وقيمتها جاز البيع ويعطى المشتري اي نوع شاء اذا لا
 نزاع عند عدم الاختلاف في المائتين فان بيعه شئ ذوا فرد كل واحد منها بكذا
 فان لم يتفاوت في الافراد صح البيع في فرد واحد كما اذا باع صبرة حنطة كل صاع
 بدرهم صح البيع في صاع واحد عند ابي حنيفة الا ان يسمى جملة صيغتها بان قال
 هذه الصبرة صياعا ان كل صاع بدرهم يصح في الكل وقاله في الكل سمي او لم يسمي والا
 ان لم يتفاوت افرادها اذا باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فلا يصح البيع اصلا ولا في
 الجميع لم يسم الا فرادى فهنا ثلث اوجه اما ان جملة الصياع وجملة الاغنام لم يبين جملة
 الثمن او بين جملة الثمن ولم يبين جملة الصياع وجملة الاغنام ففي هذين الوجهين
 يجوز البيع في الكل اجمالا لان المبيع صار معلوما بالتسمية وقد بين ثمن كل صاع
 وكل شاة فصار الثمن معلوما ضرورة وكذا عكسه وان لم يبين جملة
 الثمن ولا جملة الصياع والاعنام فعنده لا يجوز الا ان يعلم عرج الصياع
 والاعنام في المجلس عند ما يجوز في الكل وان باع صبرة حنطة على انها مائة صاع
 بمائة درهم فان نقص الصاع عن مائة فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ المشتري
 الموجود بالخصصة من الثمن او فسخ البيع لانه لم يتم رضاء المشتري بالموجود فله
 الخيار وان زاد الصاع على المائة فلبائع الزيادة لان البيع قد وقع على

واظهر انه لو قال بعشر درهم او
 او البيعة فغلبت الدنانير او
 الدنانير او الفلوس ان تقابلوا
 سوا الا فالعقد باطل
 محمد بن
 الدرام او الدنانير
 فانه في المال
 على اي قيمتها فان استوت
 ومن انى ما قدره من اي جنس
 كان
 فمذ في بيان مجموع
 وفيه كل اشئ او ثلاثة
 نقابة
 والموزونات والعديا المتقاربة
 كما اذا باع من الصبرة
 بنسبة
 الا اذا علم عند البيع
 او التسمية فانقلب
 خيار الكشف ان شاء
 من الثمن وان شاء ترك
 الجبر وقوع اتفاقا فانقلب
 بعد الجبر
 في كل حال ولا يفسد
 مع لاني المنازعة في الكل
 فمقتضى ما تقدم من ان
 وانما عند ما تقدم من ان

في الاخذ وعدم الاخذ
 قد

الحمد لله الذي زادني
والنقصان السبع
ان شاء الله
ان الذراع
شبهه
من حيث
ان العجوة
بها
في حيث
بها
والنقصان
والذراع
بها
والنقصان

قد معين فلا يستحق المشتري الزيادة عليه والقدر ليس بوصف حتى يتبع
الأصل في الميزان عاى بان باع الميزان عاى على أنه عشرة أذرع بعشرة درهم فوجد
أقل من الميزان المذكور فالمشتري بالخيار ان شاء أخذ الأقل بكل الثمن أو ترك
البيع وان وحده أكثر من الذراع الذى سماه كان الأكثر له أى للمشتري ولا خيار
للبيع وأصله أن الذراع فيما يزرع ^{شعيرة} يشبه الأوصاف إذا لم يتغير بزيادة الذراع
ونقصا بل يتغير وصفه فيصير أطول وأقصروها من الأوصاف فان أسلم للمشتري
لأن الصفة تابعة فيستحق بالاستحقاق المتبوع كما لو باع عبدا على أنه معيب فإذا سلم
وإذا انقضت فديات الوصف المرغوب فيختل بضاءه فله الخيار في الأخذ وعدم الأخذ
كما لو اشتراه سليما فوجده معيبا ولا يحط شئ من الثمن لأن الوصف لا يقابل شئ
من الثمن والفاصل بين القدر والوصف أن لا ينقص الباقي بقوة فهو أصل ولا ينقص الباقي
بقوته فهو وصف فعلم من هذان القدر في المكيلات والموزونات أصل الذراع في الميزان
وصف فان تنقص فقير واحد من مائة فقير لا يتعيب الباقي وليشتري الباقي بالثمن
الذى كان حصته مع الفقير الواحد وان انتقص الواحد من الثوب لا يشتري
بالثمن الذى كان يشتريه معه فان العيبانى كان خمسة عشرة ذراعا يشتري
بخمسة عشرة دينارا أما إذا انتقص خمسة ذراعا منه لا يشتري الباقي العشرة بعشرة
دينار لأنه لا يكفي جبة وخمسة عشرة يكفي وإذا قال بعث الميزان عاى على أنه عشرة
أذرع كل ذراع بدرهم فوجد المشتري أقل من عشرة أو أكثر فبالحصّة فيهما أى في الأقل
والأكثر فان وجد أقل فله الخيار ان شاء أخذ الأقل كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ
البيع وكذا ان وجد أكثر فله الخيار ان شاء أخذ كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ البيع لأنه
إذا قال كل ذراع بدرهم جعل الذراع أصلا لأن مقابلة الثمن به من خواص كونه
جعل أصلا فان الثمن لا يقابل الأوصاف ونزل كل ذراع بمنزلة الثوب وصح بيع البر

من الثمن وقال ياخذها بخصم
من الثمن فموسم
من الكسب فبها
من الزاد على الزاد
وفي اشعار بان ما وجه
بها من خصم بوجه
تقابل في خصم
باعتبار الثاني لم
حضرة كل ذراع و
سبعين غنم بيان

مع الخيار وعند
 أبي يوسف ٢
 من في الكسر صح
 ان شاء والاول
 قول أبي حنيفة
 رحمه الله عليه
 وهو الاصح ومنهم
 من قال ان الخيار
 فيما يتعدت كالكرار
 فلا يأخذ الزائد
 لانه في معنى الكيل
 كما في المحيط ١٢

ولايت عتاب ۱۲
عنه نام جامه
افضل المشتري ۱۲
حصه كل فان نقص
والثوب ان لم يبين
من نحو الارض
محمد
ملا شمس
لاني

[illegible]

في لوم طعن وصف ولو قال
 لا يفسد لانه وصف ولو قال
 بغير نكاح او كذا اصابا او يكتف
 في لوم طعن وصف ولو قال
 لا يفسد لانه وصف ولو قال
 بغير نكاح او كذا اصابا او يكتف
 في لوم طعن وصف ولو قال
 لا يفسد لانه وصف ولو قال
 بغير نكاح او كذا اصابا او يكتف

جواب سوال مقدمه كما هو خيار التعيين في الزيادة على الثلث ١٢

والحاجة تنبذ في الثلثة لا شتمال على الجيد والرد والوسط وفي لا ربعه لم يجد الحاجة
 فلم يجوز وشاء العبدان بالخيار صم ان فصل الثمن وعين محل الخيار اي باع عبد
 باع على انه بالخيار في احدها وكما الخيار للمشتري ان فصل الثمن وعين محل الخيار كما اذا باع سالما
 او غائما بالغين كل منهما بالف على ان البائع او المشتري بالخيار في سالم ثلاثة ايام صم البيع ففسد
 في الاذ الباقية وهذه المسئلة على بيعه او جاحدها ان يفصل الثمن بعين الذك في خيار كما ذكرنا
 والثاني ان يفصل الثمن ولا يعين الذك فيه الخيار كما اذا باع سالما او غائما بالغين على ان البائع للمشتري
 مخير في احدها والثالث ان يفصل الثمن ولا يعين الذك فيه الخيار كما اذا باعها بالغين كلو بالف بشرط الخيار
 في احدها والرابع ان يعين الذك فيه الخيار ولا يفصل الثمن كل اذا باعها بالغين بشرط الخيار في سالم ففي
 الوجه الاوهم البيع في الاوجه الثلاثة فسد لجهالة المبيع والثمن فان من فيه الخيار غير داخل تحت الحكم
 للبيع فبقى الاخر وحده وهو محمول فصار البيع مجهولا والثمن يثبت بطريق المحصة بالتقسيم فيكون
 مجهولا وعبد مشتري بشرط كتيبه او خيره او امانة مشترة بشرط انها بكر ولم يوجد هذا الاوصاف
 في المشتري بخير المشتري لفوق الوصف المرغوب وارضى بغيره واذا اخذ المشتري اخذ بثمنه
 جميعا او تركه لان الوصف لا يقابلها شئ من الثمن وهذا الشرط لا يفسد البيع لان كل شرط في
 البيع يرجع الى بيان صفته المبيع لا يفسد العقد لكونه كاشفا لصفة البع على العيب ولو رث
 خيار التعيين كما اذا اشترى احد الثوبين بعشرة على ان يعين ايا شاء فمات المشتري يقوم وارثه
 مقامه وله ان يعين ايا شاء والعيب لان الوارث يستحق المبيع سليما من العيب كالميت فاذا وجد في
 عيبا ان يرد له الخيار الشرط فان العقد يتم بموت من له الخيار وبطل خياره بموت وقا مالك ينقسم
 العقد وقا الشافعي خيار الشرط يورث ويقوم وارث من له الخيار مقامه واجمعوا على انه لو مات
 من عليه الخيار بقى الخيار لمن له الخيار كذا لا يورث خيار الروية لان الخيار يثبت للعاقب بالنظر
 كما سيحكي والوارث ليس بعاقب فلا يثبت له الخيار **فصل** صم شاع لم يره كما اذا اشترى
 زيتا في زق او ربي جوالق وتفقأ على انه موجود في طكه لفقو عليه السلام من اشترى شئ لم يره

دوم
 كالميت في خيار التعيين لان العيب لا يورث
 في خيار العيب ولو رث العيب لم يورث
 عن العيب كما اذا وجب العيب بالتسليم
 سلبا في استحق مطالبة بالتسليم لان
 لا اشطر والروية لا توجب ريثا
 يثبت خيار الشرط في خيار الروية
 في حق الوارث وفي حق العاقب
 يثبت الخيار بالنسب في حق العاقب
 يثبت الخيار بالنسب في حق العاقب
 والوارث ليس بعاقب بالعاقب بالنسب
 لانها مخصوصة بالخيارت في العاقب بالنسب
 ولا يثبت خيار الشرط في خيار الروية
 كما سيحكي والوارث ليس بعاقب فلا يثبت له الخيار

في خيار التعيين وان غلبت رايه في خيار التعيين

او عاقبة مشاري الى ص

لان الغائت وصف
 والاوصاف لا يقابلها
 شيء من الثمن لان
 الثمن عين فيكون
 مقابلا بالعين
 دون الوصف
 لان وصف محسوس
 متقوم فلا يقابل
 عن متقوم
 لان الثمن لا
 يجزا لان يقابل
 بالوصف
 الاصل وفيه
 شبهة بين البيع
 والاصل او بالوصف
 فلهذا وفيه وجه
 الاختراع على الاصل
 وان الوصف



الحق قولہ

فينا اى فى الجايش
منها قديون الاستغفر
طلب الولد ونده الامور
ولا تشترط المعاودة فى الزنا فى
الشرط الخلاصة تشترط

المعلومة في يد المشتري

[illegible]

ایمانداران! اے اللہ کے رسول! تم کو اللہ نے اپنے رسول کے طور پر بھیجا ہے۔ اے اللہ کے رسول! تم کو اللہ نے اپنے رسول کے طور پر بھیجا ہے۔ اے اللہ کے رسول! تم کو اللہ نے اپنے رسول کے طور پر بھیجا ہے۔

الاشيا غير مخلوقة في الله
الرضى ان الخلق في الله

وكان في الباطن فيه

صغير لا يعقل فليس عيب ولكن البول في الفراش لا يكون عيباً في الصغير جداً والعيب في السرقة لا يختلف بين أن يكون من المولى أو من غيره إلا في الماكولات فإن سرقة ما يورث كل لأجل الأكل من المولى لا يعد عيباً ومن غير المولى يعد عيباً وسرقة ما يورث كل لأجل الأجل بل للبغير من المولى ومن غيره عيب والبول والأباق والسرقة من بالغ عيب
أخر ومعنى هذا إذا ظهرت هذه العيوب عند البائع في صغره ثم حدثت عند المشتري في صغره فهو عيب ويرده به لاتحاد العيب باتحاد السبب وإذا وجدت هذه الأشياء في الصغير عند البائع فوجرت عند المشتري بعد البلوغ لم يرده لاتحاد العيب باختلاف السبب وإن وجدت هذه الأشياء بعد البلوغ عند البائع ثم وجت عند المشتري يرده به لأن شرط استحقاق الرد وجود العيب عند البائع والمشتري فاما العيب الذي في يد البائع لا يوجب الرد للمشتري مع عيب حدث في يده فالأباق والبول في الفراش والسرقة في حال الصغير كعيب العبد والبول في الفراش هو لضعف المثانة وقلة التناول في العواقب وفي حال الكبر لحثت الباطن ودأفيه وجبت في الطبيعة ورغبته في المال فاختلف السبب فيختلف العيب وجنن الصغير عيب أبدي يعني إذا جن عند البائع في الصغر أو في الكبر يرده لأنه عين الأول لأن السبب متحد وهو قوة في الدماغ وقيل إذا اشتري عبداً قد جن عند بلوغه فإنه يرد وإن لم يجن عند المشتري والجهل به على أنه لا يرده ما لم يعاد عند المشتري وهو الصحيح والنحوهونتن مراثحة الفم والذفر بالذال المعجمة والتحرير هو مراد الفقهاء مراثحة مؤنثة في الأبط والزنا والتولد منه عيب فيما أي في الأمة لأنه أي في العبد لأن المقصود من الأمة الاستفراش وزناها وكونها ولدزناً يخل هذا المقصود والمقصود من العبد الاستفراش وكونه ولدزناً يخل هذا المقصود إلا أن يكون الزنا عادة له وقال الشافعي رحمه الله الزنا عيب مطلقاً كالسرقة والكفر عيب فيهما أي في العلام والجارية لأن طبع المسلم يتفرع عن صحبة الكافر والاستحاضة وارتقاء الحيض من بنت سبع عشرة سنة عيب لأنها

عبدجبار

11

عيسى في العظام

في الخلاصة ان الزنا هو
اداء البتة مرة او

فیكون
فیكون
فیكون

الدائر في الباطن فهو يوفى

م ايعطى ذلك النفس
يكون في الناس مثلاً
نقص النفس

عشر افرج بعشر الثمن
عيب فان قيمة تقوم بلا عيب
وهو تفاوت ما بين القيمة
بالعيب من بعض الثمن
اي بالنقص

عشر افرج بعشر الثمن
عيب فان قيمة تقوم بلا عيب
وهو تفاوت ما بين القيمة
بالعيب من بعض الثمن
اي بالنقص

فهي مستكنة
المشتري فان
تقل غيره ضمن القيمة
وعنه ما يرجع بالنقص
كما في المضمرة
والاصل انه ان تلف
المشتري من غير
فعل المشتري كالموت
يرجع به وكذا من فعله
فعل لم يضمن به لو
وقع عيبه في ملك الغير
كالاعتاق فجاءه
اي بالتلف فثبت
كالاعتاق على ما
في المضمرة

دليل داعي الباطن وانما يعوف هذا بقول الامه لانه لا طريق لمعرفة
ذلك الا بهذا ثم يستخلف البائع مع هذا وان كان بعد القبض فتروا
بنكوله وان كان قبل القبض فكذلك في الصحيح وعن محمد يرد بلا
يمين البائع وان ظهر عيب قبل بيعه بمات العبد المشتري في يد
قبل برؤية العبد واعتقه مجانا او دبره واستولد الامه المشتراة
المشتري رجع على البائع بالنقصان فان الموت لا يبطل الرجوع بنقصان
العيب لان الملك قد ينتهي بالموت فامتناع الرد امر حكيم لا يفعل المشتري
اذ لا صنع له فيه اى الموت واما الاعتاق فالقياس فيه ان لا يرجع
بالنقصان وهو قول الشافعي رحمه لان امتناع الرد بفعله وهو الاعتاق
فصار كانه حاسب له ويريد الرجوع وفي الاستحسان يرجع بنقصان
العيب لان الاعتاق انهاء للملك وانه تمام له لان الملك في الادنى
يثبت على منافاة الدليل الى غاية العتق والشئ ينتهي ويتقدرا
بمضى طلته فيشبهه بالموت فيرجع فيه كما يرجع في الموت
والتدبير والاستيلاء كالاعتاق فان المحل بهما يخرج من ان
يكون قابلا للانتقال الى ملك من ملك فقد تعدى الرد
فيرجع بنقصان العيب لا يرجع بنقصان العيب بعدما اعتق
العبد على مال او كاتبه ثم اطلق على عيب لانه نزل ملكه اى ملك
معتق بعوض فصار كالبيع وعن ابي حنيفة رحمه الله وهو
قول ابي يوسف انه يرجع لان البذل والمبدل ملك
فصار كالاعتاق بلا مال او قتله لان القتل فعل مضمون
اذ لو باشره في ملك الغير يضمن وانما يسقط الضمان

ههنا باعتبار الملك فيصير كانه استفاد عوضا عن العبد فلا يرجع وعن ابي يوسف انه يرجع لان المقتول ميت باجله فكانه مات تحت انفه او كان المشتري طعاما فاكل بعضه ثم اطعم على عيب لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما اكل وما بقي لان الطعام في الحكم كشيء واحد فلا يرد بعضه بالعيب دون البعض كما لو باع البعض وعن ابي يوسف ومحمد انهما يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما ان يرد ما بقي يرجع بنقصان فيما اكل او اكل كله لان تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع بنقصان العيب بسلامة العوض له وعنهما ان يرجع او كان المشتري ثوبا او ليس فتنحرق لم يرجع لهما ذكرنا انه تعذر الرد بفعل مضمون وعنهما يرجع وان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري عيب اخر كما اذا اشترى ثوبا فقطعه ولم يخط فوجد به عيبا اخر يرجع به اي بنقصان العيب لامتناع الرد بسبب القطع لكونه عيبا حادثا الا ان ياخذ البائع ويقبل كذلك اي معيبا لان الرد امتنع لحق البائع وقد رضى به فزال لما نعه وهذا ما لم يختلط المبيع بملك المشتري وان اختلط بان قطع الثوب وخاطه او صبغه احمر او اصفر اولت السوق لبيمن ثم اطعم على عيب فانه لا ياخذ البائع ويرجع بنقصان العيب لاختلاط المبيع بملك المشتري وهو الخيط والصبغ والسمن فيمتنع الرد لحق الشرع لان زيادة الحالة اذ هو في معنى وحرقة الربوا حق الشرع فلا يرجع المشتري على البائع بنقصان العيب ان باع ما اختلط بملك المشتري

[illegible]

كافي فلا يرجع بها
كافي المحلل وغيره ويرجع بالمتبع
عندما وعليه الفتوى كافي
وغيره ١٢ فليس كافي
الثوب بن الربيع فلا يرجع بالنقصان
ومر الصحيح وقال لا يرجع بالنقصان
وفي إشارات بأنه لو خرج كافي
يرجع بالنقصان بما خلفه الظاهر
المجيب وغيره فلا وجب ما قيل الظاهر

ان المادّة لم تكن بحيث يصير
مستحكما ولا فلا فرق بين الثوب
وقطع الثوب مع انه يرجح فيه
فحسبنا في
كما اشترى ثوبا وقطعه ولم يخلط
وفيما اشار الى ان لو اخلط
بكله لا يباحه البائع وذا باع
خلافا وان رضى به المشتري
كما اذا زاد زيادة متصلة
متولدة من المادّة

فقد سئنا
يمنع الرد بالعيب وبعده يمنح
والتمرد والارش فقبل القبض لا
اخذه عند الشجين خلافا لجم
وطلب نقصان العيب
في ظاهر الرواية ان رضى
منه كالسمن والجمال
في خياطة واللباوا
يمنح كالصبا

[illegible]

بل تحقق خصو أخرى فانه متى نكل عن اليمين لتحقيق العيب في الحال فحقق بينهما خصو
أخرى وهو ان هذا العيب ليس بجاد عند البائع ويحتلج الى استخلا البائع مرة أخرى
المشتري اى اقام البينة انه ابق عند البائع وحلفه انه باعه وسيله وما ابق وحلف بالله ماله
حق الرد عليه بهذا الدعوى وانما يحلف على البتات لانه يحلف على فعل نفسه ولا يحلف بالله
لقد باعه وسيله وما به هذا الغيب لانه ترك النظر للمشتري لانه ان ابق بعد
قبل التسليم لا يثبت لانه حينئذ يتعلق الحث بقيام العيب في الحالين المعلق
بالشرطين لا ينزل الا عند وجودهما ولا يثبت على المشتري اذ ادعى العيب حتى يبين عد
يحلف او غير ذلك لان المشتري انكر وجوب دفع الثمن حيث انكر تعين حقه
يدعوى العيب لان حقه في التسليم ومداواة العيب وركوبه في حاجته رضا
الاصل ان المشتري اذا تصرف في المبيع بعد علمه بالعيب تصرف الملاك بطل حقه
في الرد لانه دليل الرضاء بالعيب لا يكون ركوبه لردّه او سقيه او شراء علفه والحال
انه لا بد منه لا يكون رضاء لانه يحتلج في رده الى سوقه وربما لا يفتادله ماله يركبه
وكذا في السقي وشراء العلف والاختلاف فقال الباي ركبته لحاجتك وقال المشتري لا بل
ردّه عليك فالقول للمشتري ولو اشترى عبد بن صفقة واحدة الصفقة ضربة
على اليد في البيع جعلت عبارة عن العقد ووجد احدها عيبا رده خاصة ان قبضها جميعا
قبل هذا في شيئين يمكنه افراد احدها بالانتفاء كالعهدين اما اذا لم يكن افراد احدها بالانتفاء
كزوجي الخفاق ومصرع الباب فانه يردّها او يسكنهما وقال في ردّها لردّها احدها ولا
اى وان لم يقبضها سواء لم يقبض احدها منها او قبض احدها سواء وجد بغير القبض عيبا او لم يقبض
اخذها جميعا او ردّها ومن الى يوسف انه اذا وجد بالمقبوض عيبا رده خاصة والاول هو الصحيح
جاء في احدها بعد قبضها لان الصفقة تمت بالقبض لان العيب لا يمنع تمام الصفقة وتفرق
بعد تمامها جائز بخلاف ما قبل القبض فان الصفقة لا يتم مع عدم القبض لان القبض شبهها

[illegible]

عن ابن
ابن عمر بن الخطاب عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
الصفقة بالبيع والتم من
الصفقة ثمانية عقود
او حصة العقد ولا يثبت
على صفقة السلامة كما
من المشتري عقد القبض
الصفقة لو ورد تمام اخذ
قوله لا يثبت

١٦
 قوله كذا واحد الخ
 اسما وحكما
 ليس باسم واحد
 فاما الاول فانه
 نحو ما لا الثاني فانه
 والفقير فيها باعتبار
 لان الحجة بانفسها
 صفة التقوم والاعتراف
 وجعلت روية الواحد
 كلما كان في
 عنما
 جواب سوال مقدور
 ان يقال استعار الخيارات
 روي في يستلزم
 الصفة قبل الخ
 بضار والمحقق
 ولو جازع الجواب
 والاشارة

بالعقد فانه يثبت ملك التصرف اليه كما ان العقد يثبت ملك الرقبة فالتفريق ^{فالتفريق}
 كالتفريق في العقد كما اذا اوج البائع في شيئين قبل المشتري احدهما فغير جائز كما في الكيل
 والوزن ^{بمعنى لو} كما المبيع كيليا او وزنيا من نوع واحد ويحد بعضه عيبا رده كله او ^{لا يرد}
 اخذه كله وليس له ان يرد المعيب خا ^{وان قبض} اما قبض القبض فظاهر لان فيه تفريق
 الصفقة على البائع قبل الاتمام وكذا بعد القبض لان المكيل والموزون كشيء واحد ^{ولو}
 كما المبيع واحد حقيقة ووجد بعضه عيبا بعد القبض لا يرد المعيب فقط بخلاف العبد ^{ين}
 اذ كل واحد منهما مال بصفة الانفراد وقيل هذا اذا كان الكيل والوزن في وعاء واحد كما اذا
 كانا في وعاءين فهو كعبد ^{ين} حتى يرد الوعاء المعيب دون الآخر ولو استحق البعض من الكيل
 والوزن لم يرد الباقي لان الشركة في المكيل والموزون لا يحد عيبا لان التبعض لا يضرهما
 والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمام ارضاء العاقد ^{ين} وهذا اذا كان بعد القبض
 وما لو استحق البعض قبل القبض فله المشتري حق القسم في الباقي لتفريق الصفقة قبل الاتمام بخلاف
 ما اذا استحق بعض الثوب فان له الخيار في رد الباقي او تبعض فيه عيب يضره ووجه ان يرى
 البائع عند البيع من كل عيب وان لم يسم العيوب ولم يعدها فليس للمشتري ان يرد
 بعيب وقال الشافعي ^{لا يصح} لا يصح الراء من كل عيب ما لم يسم فيقول برأت من كل
 عيب كذا وفي جواز البيع بهذا الشرط له قولان وعند من فرج ^{يصح} يصح البيع ويبطل
 الشرط ثم يدخل في هذه البراءة العيب الموجود عند العقد والعيب الحادث بعد
 العقد قبل القبض عند ابي حنيفة وابي يوسف ^{رح} وعن محمد بن فرج ^{لا يدخل} لا يدخل الحادث
 فصل في البيع الصحيح والفاصل والمكروه
 والضمير ما كان مشروعا باصلا ووصفه والفاصل ما كان مشروعا باصلا لا بوصفه
 والمكروه ما كان مشروعا باصلا ووصفه لكن جاور شيء اخر منهى عنه وقد يجعل الفاسد
 اعم من الباطل فكل باطل فاسد ولا ينعكس ^{بطل} بطل بيع ما ليس بالكلية والميتة والحرا تباع ابي

[illegible][illegible]

فقد يكون باطلا ٣٢
والصدا المصلحة
في القاموس الذي
تجربكم كبلاد الرابطة مع رطب في
التحليل بالتر ١٢
هو ان ليس المشتري ياريد
البائع اليه كافي التظم وغيره وقد
استدرك التفسير ههنا كما
انه يقول احدنا اذا المست انا
توبك او انت توبك او المست انا
والقيت حصاة اليك ونبت
٣٣
انا اليك او انت الي
بجميع كذا فان
فيه وقد صحح في
كل ما ناسا في
الاسم الفاسد في
من البيوع في
الذين في
١٢
غيره ١٢
عنه فان قيل
هذا البعير و
شيء آخر
سبب

[illegible]

من البائع لا يملكه المشتري الثاني
 مطلقا خلافا لما ذهب اليه في
 اوسوف فلا يجوز ان يملكه المشتري
 لخص المشتري في حقه ولا يملكه
 ثلثه لنفسه في حقه بل يملكه
 في حقه او يملكه المشتري
 في حقه او يملكه المشتري
 في حقه او يملكه المشتري

من يعدم جنسان مختلفان لفحش التقاوة في المقاصد والمعاني المطلوبة والمتبعي من العبيد
 الاستحقاق المبييت ومن الماء الاستحقاق لم يدخلها كالجزء والكس لا يستحق الاستحقاق لها في حقه
 جنس واحد لتفاوت المقاصد والمعاني المطلوبة والمتبعي من الكس والجزء والركوب والحل ومقتضى اجتماع الإشارة
 والتسمية في العقد فان كان المشار اليه مع المسمى جنسين مختلفين تعلق العقد بالمسمى وبطل العقد
 كما اذا اشترى فصاعا على انه ياقوت فاذا هو زجاجه وان كان المشار اليه من جنس المسمى
 فارق به بوصفه تعلق العقد المشار اليه وانعقد البيع لوجوده وخير المشتري ان يوصف
 عبدا على انه خبا فاذا هو كاتبة ولا يجوز شراء ما باع باقل مما باع قبل نقدته الاول حتى لو
 اشترى ما قبله بغير درهم حائرية وقبضها ثم باعها من البائع بخمسة مائة قبل نقد الثمن البيع
 عندنا خلافا للشافعي ولو اشترى بمثل الثمن الاول او اكثر بغير ذلك لان الثمن قبل
 القبض لا يدخل في ضمان البائع فاذا عاد اليه عين المبيع بالصفقة التخرج عن ملكه
 يقابل خمسمائة بخمسة مائة قصاصا وسلم للبائع خمسمائة مع سداد الجارية له وهذا لا زيادة
 عليه ولا يضمن لانها ليست من زيادة الثمن الاول على الثمن الثاني والثمن الاول لم يدخل في ضمان
 البائع بخلاف ما اذا اشترى بمثل الثمن الاول او اكثر لان الربح ثم حصل للمشتري والمبيع
 دخل في ضمانه وشراها باع مع شيء اخر لم يبعه بمثل الاول فيها باع وصح بيع المبيعة
 حتى لو اشترى بمثل الخمسمائة وقبضها ثم باعها واخرى معها على البائع قبل نقد الثمن
 بخمسمائة صح الشراء في التي لم يشترها من البائع وفسد في الاخرى لانه لا بد له ان يجعل
 للثمن بمقابله امة لم يشترها منه فكان مشتريا للاخرى باقل مما باع ضرورة وهو فاسد
 عندنا وكما يجوز بيع زيت على ان يوزن باثم بظرفه ويطرح للظرف كذا رطلا لان حكم هذا
 الشرط يخالف مقتضى العقد لان مقتضاه ان يطرح عنه مقدار وزن الظرف فاذا شرط
 ان يطرح عنه مكان كل ظرف كذا رطلا وجاز ان يكون له انقص او اكثر فكل
 شرط مخالف لمقتضى العقد ولا حد للعاقدين في منفعة ففسد العقد بخلاف شرط

او المورث او المورث او المورث
 اشتراه من المشتري الثاني
 ان البائع لا يملكه المشتري الثاني
 مطلقا خلافا لما ذهب اليه في
 اوسوف فلا يجوز ان يملكه المشتري
 لخص المشتري في حقه ولا يملكه
 ثلثه لنفسه في حقه بل يملكه
 في حقه او يملكه المشتري
 في حقه او يملكه المشتري
 في حقه او يملكه المشتري

الفساد بغير قصد
 الفساد بغير قصد
 الفساد بغير قصد

[illegible]

تصريح بالاعتراف بوجوب النقصان العيني
بما لا ينفصل عن أصله في حقيقته و
نحو ما اصل أبي حنيفة و
من غير ذلك الا ان كان له في حق
الكل الادارة

قبل القبض على خلاف الجنس الثمن الاول فيبطل الاقالة لان بيع المنقول قبل القبض
والاقالة هو الفسخ والفسخ يكون بالثمن الاول قال محمد الاقالة لا تعد رجعا فسخا
فيجعل بيعا الا ان يمكن جعلها فسخا وبيعا فيبطل وصحت بمثل الثمن الاول وان شرط
غير جنسه او اكثر منه ان اذا بقا ثلثا على غير جنس الثمن الاول او على اكثر منه فعند البيعة
يجب الثمن الاول لان الاقالة فسخ عند الفسخ لا يكون الا على الثمن الاول فذلك الشرط
فاسد والاقالة لا تقصد به وعندهما في الشرط الزيادة يكون بيعا اذا بيع اصل عند
ابي حنيفة مخرج وعند محمد مخرج جعلها مخرج فاذا نراد فقد قصد البيع فيجعل
بيعا وكذا في الشرط الاقل عند ابي يوسف مخرج يكون بيعا لانه اصل عذرة وعند
محمد فسخ بالثمن الاول لا يبيح عن بعض الثمن الاول ولو اقال وسكت عن الباقي
يكون فسخا فهذا حق وان اقال بغير جنس الثمن الاول فهو فسخ بالثمن الاول عند
ابي حنيفة مخرج ويلغو ذكر جنس آخر عندهما يكون بيعا يمكن واما عند ابي يوسف
واما عند محمد فجعله بيعا ولذا يجب الثمن الاول عذرة اذا بقا ثلثا على الاقل اذا تعيب
المبيع يجب الاقل المخطوط بان عذر العيب فانه لما حبس عند المشتري بعض المبيع لا يبعد
عند البائع بعض الثمن ولم يمتنع بها هلاك الثمن بل يمتنع بالبيع لان شرط صحة الاقالة
قيام العقد لا ينافي دفع العقد فيقتضي قيام البيع وقيامه بالمبيع لا بالثمن لان المبيع
محل اضافة العقد بخلاف الثمن فانه يثبت له حكم الوجود في الذمة بسبب العقد وما
يكون وجوده بسبب العقد كان حكم العقد وحكم العقد لا يكون محل العقد لان محل
شرط العقد شرط شيء يسبقه وحكم الشيء يعقبه بينهما منافاة وهذا البعض
المبيع يمنع الاقايلة اعتبارا للبعض بالكل **فصل** في التولية والمراجعة البيعا
بحسب الثمن الذي يذكر بمقابلة السلعة انواع اربعة المساو وهي التي لا يلتفت الى الثمن
السابق ومنها بيع الوضعية وهو بيع باقل من الثمن الاول ومنها المراجعة والتولية وتولنا بحسب

١٥٣
 وقسنا
 والكلأ مشير إلى أن طائر البدين
 يمنع الأقاله ولكن في الاختيار
 غير أنه لم يمنع في الصف لا الثمان
 لم يتعين ١٢

دوبلاره دی فو شتم
کبره مثلاً خیر ۱۰
دیم زبانه نگفت
تا این قدری فو شتم
چنانچه که

الوزن فيهما وكذا اذا اسلم
 لوجود الوزن في شئتين
 اذا اسلم شئين في
 في شئتين لوجود
 اسلم الدرهم في
 يجوز ان لا يجر
 في شئتين او
 في شئتين
 وكذا اذا اسلم
 في الرصاص في
 في غير الجنس
 الاوزان الا اذا
 كسره او فاضله
 وزنه او خزان
 في شئتين كما في
 الحبيب

المعلول ولكن لا يمكن ان يثبت بشبهة العلة ما هو اقوى وهو حقيقة المعلول
 وقا الشافعي رحمه الله الجنس بالفراده لا يحرم النساء ولا يجوز بيع الكيل كالخطة بمثله الا
 متساويا كيلا فلا يجوز بيع الخطه بالخطة متساويا وراونا وكن لا يجوز بيع الوتر في
 بمثله الا مساويا وراونا فلم يجوز بيع الذهب بمثله متساويا كيلا لان الخطه مكيلة
 فشرط جواز المساواة كيلا والذهب موزن فشرط جواز المساواة وراونا بالعكس
 لا يعرف المساواة فيما هو المعيار شرعا فلم يجوز كما لو باع مجازاة ولجيد مما يجري
 مما يجري فيه الربوا والردى منه سواء حتى لا يصح بيع الجيد بالردى الا
 مثلا بمثل فلو باع قفيزا من خطه بجدة بقفيزين ردين لا يجوز لان
 وصف الجودة غير معتبر شرعا وجاز بيع حفنة وهو لا الكف بحفنتين
 وكذا جاز بيع التفاح بالتفاحين لعدم القدر لانه يعرف بالمعيار ولم يوجد
 فلم يتحقق الفضل المحرم لانه المراد به الفضل على القدر عند الشافعي رحمه لا يجوز
 بيع المطعم بحفنة بحفنتين واذا كان كل واحد من البديلين لا يدخل تحت
 نصف صاع فهو في حكم الحفنة اذ لا تقدر في الشرع لما دون نصف صاع
 لو ورد التقدير به فشرع في صدقة الفطر وغيرها فادنى فاية الربوا من المكيلا
 نصف صاع وذا صنوان واما اذا كان احد البديلين يبلغ نصف صاع واكثر
 فبيع احدهما بالآخر لا يجوز حتى لو باع حفنة بنصف صاع لا يجوز وجاز بيع
 فلس بفلسين باعيا نهما اي يكون كل واحد من البديلين معيناً ولا يكون احدهما
 بنسبة وقال محمد رحمه لا يجوز كما لو باع الدرهم بالدرهمين لان الفلوس الراجحة ثمن
 كالدرهم ولها انه باع معينين عددين فيجوز كالجوزة بالجوزتين وثمانية
 الدراهم بالخلقة اما ثمانية الفلوس في الاصطلاح وقد ابطال العاقل ثمانية ما قصد التصحيح العقلا
 فاقبل ان يخرج في حقها من ان يكون ثمانية فيكون درهما فكذا هذا بيع صفة بقطعتين وهو سداً يكون

منه جاز على رواية الاصل لكنه مكره
 على ما روي عن ابي يوسف انه يكره
 ان يبيع ثمة بثلثين وكان يقول
 ان ما حرم منه الكثير فحرم منه
 القليل كما في الجيط وغيره ١٢

بالمعينين وتقدر بما قاله الشافعي
 لا يعني مع كماله فان حال
 لا يملك صاحبهما كما
 في البيع لم يملك
 لان من كالمراحم
 وقالان الثمن باطل
 وقدر بطل بمثل
 اشارة الى انه لو كان
 كما هو واحد ما لم يكن
 لم يملك كما في النهاية
 جامع الرموز

والنهر في ملك خاص ولا يدخل في البيع كالأرض
 والاملاك المصنوعة باليد كالبيت والحدائق
 والاشجار والنباتات والحيوانات والاعمال
 والاعمال اليدوية كالسفن والسيارات
 والاعمال المصنوعة باليد كالسفن والسيارات
 والاعمال اليدوية كالسفن والسيارات

العلوي الكل سواء باع باسم البيت والمنزل والدار لان كل مسكن يسمى خانه سواء كان
 صغيرا او كبيرا الادار السلطان فانه يسمى سري هكذا قالوا وهو لا يوافق عرفنا الآن
 كالطريق والشرب والمسيل فانها لا يدخل في البيع الا بدكر ما ذكر لان هذه الاشياء وان
 كانت تابعة للمبيع من حيث انه لا يقصد عينها وانما يقصد بها الانتفاع بالمبيع الا
 انها اصل بنفسها من انه يتصور قيامها بدون المبيع فكانت تابعة للمبيع من وجه دون
 وجه فلا يدخل الا بدكر الحقوق والمرافق وتدخل هذه الاشياء في الاجارة بلا ذكر ما ذكر
 لان الاجارة شرعت للانتفاع ولا يتحقق الانتفاع الا بهذه الاشياء ولا كذا في البيع
 لانه لم يشرع للانتفاع فان الانسان كما يشتري شيئا ينتفع به فقد يشتريه لبيعه
 ومن اشترى جارية فولدت عنه لا باستيلا كما يوخذ الولدان استحققت امه
 ببينة فان اقربها الى الام لا يولد والفرق ان ببينة حجة مطلقة فيثبت
 بها الملك من الاصل ولهذا يرجع المشتري على البائع بالثمن عند الاستحقاق
 بالبينة والولد كان متصلا بها يومئذ فيثبت الاستحقاق فيهما والاقرار حجة قاصرة
 فيثبت بها الملك في الخيرية ضرورة صحة الخير وقد اندفعت الضرورة بانثائه بعد انفصال
 الولد فلا يظهر الاستحقاق في حق الولد ولهذا لا يرجع المشتري على البائع
 عند الاستحقاق بالاقرار ولما ملك باع غيره اى الفضولي ملك صلا اذنه فسخه اى
 فسخ العقد البيع ان شاء مطلقا سواء بقي العاقدان والمبيع اولا وله اى للمالك اجازته
 لا مطلقا بل ان بقي العاقدان والمبيع وكان اشترط بقاء الثمن لو كان عرضا فكل عقد صدر عن
 وله مجزئ حل وقعي انعقد موقفا على الاجارة عندنا وعند الشافعي رج تصرفات الفضولي طاعة
 ولا يتوقف على اجارة وهو اى الثمن ملك للمجيز اى ان اجازته للمالك فالثمن ملكه وامانة عند بائعه اى
 فلو هلك الاشئ عليه وله اى للبائع فسخه اى فسخ البيع قبل الاجارة دفعا للضرر عن نفسه
 فان حقوق العقد يرجع اليه بخلاف الفضولي في النكاح حيث يكون له الفسخ قبل الاجارة

ومن طريق خاص في ملك القديم لم
 يرضها وطول سنة الى ان يبيع العام
 وقت البيع فلو سار الطريق الى ان يبيع
 الى سكة غير نافذة تدخل في البيع كافي
 الشئ او يطلبه او يقبل اخرته او يفتقر
 عمنه بان يعقب
 انما اذا قال بشا صنت في ظاهر الرواية
 انما رد وعليه الفتوى في ظاهر الرواية
 واشتد بان البيع لم ينعقد لو اجازته
 واثبت الملك لم يرد مائة كافي في العاقد
 وفي الكلام ان من اى ان يقر العاقد
 شرط الفسخ والبينة وكذا المبيع
 في قولان بقى العاقد ان الخ
 جامع
 مع لانه مبيع بين وجهين فيثبت
 لا اجارة قيام المبيع فيثبت
 لا اجارة اجازته فصار يشترط
 وانه لا اجازة للمجيز لانه صا
 في البائع دون المجيز فيثبت
 في البائع على البائع فيثبت
 وحج المجيز انما في البائع
 او منتهى وفيه اجازة فصار
 فسخ المبيع فيثبت في البائع
 فسخ في البائع في البائع
 فسخ في البائع في البائع

(ع- ٢٨)

فإن كان له خيار الروية كافي مطلق السلم وهذا عند أبي حنيفة وعندهما أنهما الاستصناع
 باللفظ في حقيقة وحمل للتأجيل في المدة بخلاف ما لا تعامل فيه لأنه لا يمكن تصحيحه
 استصناعا فيجوز على السلم ضرورة وهو ما راجع السلم لأن جواره بالكتاب والسنة
 المستفيضة واجماع الامة وجواز الاستصناع بالتعامل فيه شبهة لأنه عند زفر
 والشافعي لا يجوز والاستصناع بلا ذكر أجل فيما يتعامل فيه بيع ولا يجوز فيما لا يتعامل
 فيه لعدم الجوز بالقياس ثم ذكر فروعه قوله بيع فيجوز الصانع على العمل ولا خيار له حين
 إلى حقيقة أن له الخيار ولا يرجع الأمر عن امره وعند من يقول الاستصناع وعدة يصح
 الرجوع الأمر كما يصح للصانع الامتناع عن العمل والمبيع هو العين لا العمل وقال
 أبو سعيد البردعي رحمه الله المعقود عليه هو العمل وإنما ينعقد بيعا عند التسليم
 والصحيح أن المعقود عليه العين فلوجاء هذا تقرير على أن المبيع العين بما صنعه
 غيره أي غير الصانع أو هو قبل العقد فاختاره المستصنع صرح ولا يتعين المصنوع له
 في الأمر بلا اختياره وعن أبي يوسف صح أن المصنوع يتعين للأمر بلا اختياره لأن
 في إثبات الخيار له حاضر بالصانع بما لا يرغب غيره في شرائه بملك الصانع
 فيصير بيعه للصانع المصنوع قبل روية الأمر لأن العقد يتعين فيه قبل اختياره
 وإذا حضره وراه المستصنع فهو بالخيار أن شاء أخذ وأن شاء ترك لأنه اشترى ما لم
 مسائل شتى صير بيع الكلب والفهد والسباع كالذئب والأسد علمت ولا لأنها
 أموال متقومة وهذا عندنا وعند أبي يوسف لا يصح بيع الكلب العقور وعند الشافعي
 لا يصح بيع الكلب مطلقا وذكر شمس المنة الشري أن الكلب إن كان بحال يقبل التعليم يجوز
 ولا فلاق وهو الصحيح من مذهبننا وإنما لا يجوز بيع المعقود الذي لا يقبل التعليم وإن قبل يجوز

عنه وفي التخصيص اشعار بعدم
 الحاشي ١٢ نقاشين
 علم بالقياس كما لا يخفى
 فليس يرد الاستصناع
 بأنه إذا فقد الأصل والتعامل
 كما في النهاية وفيه اشعار
 باللفظ في حقيقة وحمل للتأجيل
 في المدة بخلاف ما لا تعامل فيه
 لأنه لا يمكن تصحيحه
 استصناعا فيجوز على السلم
 ضرورة وهو ما راجع السلم
 لأن جواره بالكتاب والسنة
 المستفيضة واجماع الامة
 وجواز الاستصناع بالتعامل
 فيه شبهة لأنه عند زفر
 والشافعي لا يجوز
 والاستصناع بلا ذكر أجل
 فيما يتعامل فيه بيع ولا
 يجوز فيما لا يتعامل فيه
 لعدم الجوز بالقياس
 ثم ذكر فروعه قوله بيع
 فيجوز الصانع على العمل
 ولا خيار له حين إلى
 حقيقة أن له الخيار
 ولا يرجع الأمر عن امره
 وعند من يقول
 الاستصناع وعدة يصح
 الرجوع الأمر كما يصح
 للصانع الامتناع عن العمل
 والمبيع هو العين لا العمل
 وقال أبو سعيد البردعي
 رحمه الله المعقود عليه هو
 العمل وإنما ينعقد بيعا
 عند التسليم والصحيح أن
 المعقود عليه العين
 فلوجاء هذا تقرير على
 أن المبيع العين بما صنعه
 غيره أي غير الصانع أو هو
 قبل العقد فاختاره
 المستصنع صرح ولا يتعين
 المصنوع له في الأمر بلا
 اختياره وعن أبي يوسف
 صح أن المصنوع يتعين
 للأمر بلا اختياره لأن
 في إثبات الخيار له حاضر
 بالصانع بما لا يرغب
 غيره في شرائه بملك
 الصانع فيصير بيعه
 للصانع المصنوع قبل
 روية الأمر لأن العقد
 يتعين فيه قبل اختياره
 وإذا حضره وراه
 المستصنع فهو بالخيار
 أن شاء أخذ وأن شاء
 ترك لأنه اشترى ما لم
 مسائل شتى صير بيع
 الكلب والفهد والسباع
 كالذئب والأسد علمت
 ولا لأنها أموال متقومة
 وهذا عندنا وعند أبي
 يوسف لا يصح بيع الكلب
 العقور وعند الشافعي لا
 يصح بيع الكلب مطلقا
 وذكر شمس المنة الشري
 أن الكلب إن كان بحال
 يقبل التعليم يجوز ولا
 فلاق وهو الصحيح من
 مذهبننا وإنما لا يجوز
 بيع المعقود الذي لا يقبل
 التعليم وإن قبل يجوز

عنه كما قال في التخصيص
 اشعار بعدم الحاشي ١٢
 نقاشين علم بالقياس
 كما لا يخفى فليس يرد
 الاستصناع بأنه إذا فقد
 الأصل والتعامل كما في
 النهاية وفيه اشعار
 باللفظ في حقيقة وحمل
 للتأجيل في المدة بخلاف
 ما لا تعامل فيه لأنه لا
 يمكن تصحيحه استصناعا
 فيجوز على السلم ضرورة
 وهو ما راجع السلم لأن
 جواره بالكتاب والسنة
 المستفيضة واجماع الامة
 وجواز الاستصناع بالتعامل
 فيه شبهة لأنه عند زفر
 والشافعي لا يجوز
 والاستصناع بلا ذكر أجل
 فيما يتعامل فيه بيع ولا
 يجوز فيما لا يتعامل فيه
 لعدم الجوز بالقياس
 ثم ذكر فروعه قوله بيع
 فيجوز الصانع على العمل
 ولا خيار له حين إلى
 حقيقة أن له الخيار
 ولا يرجع الأمر عن امره
 وعند من يقول
 الاستصناع وعدة يصح
 الرجوع الأمر كما يصح
 للصانع الامتناع عن العمل
 والمبيع هو العين لا العمل
 وقال أبو سعيد البردعي
 رحمه الله المعقود عليه هو
 العمل وإنما ينعقد بيعا
 عند التسليم والصحيح أن
 المعقود عليه العين
 فلوجاء هذا تقرير على
 أن المبيع العين بما صنعه
 غيره أي غير الصانع أو هو
 قبل العقد فاختاره
 المستصنع صرح ولا يتعين
 المصنوع له في الأمر بلا
 اختياره وعن أبي يوسف
 صح أن المصنوع يتعين
 للأمر بلا اختياره لأن
 في إثبات الخيار له حاضر
 بالصانع بما لا يرغب
 غيره في شرائه بملك
 الصانع فيصير بيعه
 للصانع المصنوع قبل
 روية الأمر لأن العقد
 يتعين فيه قبل اختياره
 وإذا حضره وراه
 المستصنع فهو بالخيار
 أن شاء أخذ وأن شاء
 ترك لأنه اشترى ما لم
 مسائل شتى صير بيع
 الكلب والفهد والسباع
 كالذئب والأسد علمت
 ولا لأنها أموال متقومة
 وهذا عندنا وعند أبي
 يوسف لا يصح بيع الكلب
 العقور وعند الشافعي لا
 يصح بيع الكلب مطلقا
 وذكر شمس المنة الشري
 أن الكلب إن كان بحال
 يقبل التعليم يجوز ولا
 فلاق وهو الصحيح من
 مذهبننا وإنما لا يجوز
 بيع المعقود الذي لا يقبل
 التعليم وإن قبل يجوز

وهكذا

في البيع في اي وقت قبض الباطل العقد وان وقع القبض في البعض كما اذا ابلع
 قبض بعض ثمنها ثم افترقا صم البيع فيه اي في البعض المقبوض وبطل فيما لم يقبض كما في بيع انا
 الفضة وقبض بعض ثمنها ثم افترقا بطل البيع فيما لم يقبض وصار الا اناء مشتركا بينهما
 لان مصر كل واحد وجد التقابض في البعض دون البعض فيصير فيما وجد شرط وبطل فيما لم يوجد
 شرطه والفساد طرأ لانه يصير ثم بطل بالافتراق لا عن قبض بعض فلا يتعدى الى الباقي وكذا في
 البيع في كل السيف المحلى اي لو باع سيفاً محلياً بمائة درهم وحليته خمسون قبض من الثمن خمسين
 صم البيع في السيف والحلية جميعاً ان خالصت الحلية عن السيف بلا اصاصته البيع الحلية
 باع فقد قصد ولاصة الا بان يصرف القبض اي قبض الخمسين الى ثمنها اي ثمن الحلية فيحل تحريماً
 البيع في السيف فلا يمكن افراده بالبيع لا يخلص حليته بل اضره فكما الخمسين التي لم ينقد ثمن السيف
 وان لم يبين وسكتا هذا لما ذكرنا من تحري صم البيع وان لم يقبض شيء من الثمن بطل البيع
 البيع فيما اي في الحلية لان البيع فيها صم وفقد شرطه صم في السيف لما ذكرنا انما كان
 الحلية قبل اضره امكن افراده بالبيع وهذا اذا كان الثمن ازيد مما فيه من الحلية فان كان
 مثله او اقل لم يصح البيع للربو وكذا اذا لم يدر لاحتمال الربو اخلافا للزفر وان لم يخلص الحلية
 من السيف بلا ضرر وافتراقا لا قبض بطل البيع اصلاً اي في الحلية والسيف اما في الحلية
 فلعدم قبض الثمن واما في السيف فلا يمكن تسليمه الا بضر فصار كبيع الجذع في السقف
 كتاب الشفعة هي في الاصل اسم للملك المشفوع بملك من قوهم كان وترا
 فشفعته باخرى نظرها الاكلة والقصاة في ان كلاهما فعلة بمعنى مفعول الشفع
 هو انضم سميت بالمافيهما من ضم المشتري الى ملك الشفع وفي عرف الفقهاء تملك
 العقار على مشتريه جبراً بمثل ثمنه وسببها الاتصال بشرطها معاوضة مال بمال
 ويثبت بقدر من الشفعة لا بقدر انصاء الملك وقال الشافعي ربح الشفعة على
 مقادير انصاء الملك لانها من حقوق الملك ولنا انها شرعاً لدفع الضرر والكل في انصاء

لم يذكره على سبيل التقرير لان التقابض
 لما قال بعض المشايخ ان التقابض
 شرط البقاء الصف لانه لو حصل شرط
 لجاز به سبب ان لا يلزم منه العقد
 في حصة لان الفساد في البعض
 اذا تمكن في صلب العقد ليس
 الى الكل عند خلافه كما انما تقر
 بخلافه لو كان شرطاً لبقاء
 لا يمكن في صلب العقد
 هو عارض فيصير فعله في البيع
 الى كل القولين في التقابض
 ما في شمس محمد
 في البيع
 في البيع في اي وقت قبض الباطل العقد وان وقع القبض في البعض كما اذا ابلع
 قبض بعض ثمنها ثم افترقا صم البيع فيه اي في البعض المقبوض وبطل فيما لم يقبض كما في بيع انا
 الفضة وقبض بعض ثمنها ثم افترقا بطل البيع فيما لم يقبض وصار الا اناء مشتركا بينهما
 لان مصر كل واحد وجد التقابض في البعض دون البعض فيصير فيما وجد شرط وبطل فيما لم يوجد
 شرطه والفساد طرأ لانه يصير ثم بطل بالافتراق لا عن قبض بعض فلا يتعدى الى الباقي وكذا في
 البيع في كل السيف المحلى اي لو باع سيفاً محلياً بمائة درهم وحليته خمسون قبض من الثمن خمسين
 صم البيع في السيف والحلية جميعاً ان خالصت الحلية عن السيف بلا اصاصته البيع الحلية
 باع فقد قصد ولاصة الا بان يصرف القبض اي قبض الخمسين الى ثمنها اي ثمن الحلية فيحل تحريماً
 البيع في السيف فلا يمكن افراده بالبيع لا يخلص حليته بل اضره فكما الخمسين التي لم ينقد ثمن السيف
 وان لم يبين وسكتا هذا لما ذكرنا من تحري صم البيع وان لم يقبض شيء من الثمن بطل البيع
 البيع فيما اي في الحلية لان البيع فيها صم وفقد شرطه صم في السيف لما ذكرنا انما كان
 الحلية قبل اضره امكن افراده بالبيع وهذا اذا كان الثمن ازيد مما فيه من الحلية فان كان
 مثله او اقل لم يصح البيع للربو وكذا اذا لم يدر لاحتمال الربو اخلافا للزفر وان لم يخلص الحلية
 من السيف بلا ضرر وافتراقا لا قبض بطل البيع اصلاً اي في الحلية والسيف اما في الحلية
 فلعدم قبض الثمن واما في السيف فلا يمكن تسليمه الا بضر فصار كبيع الجذع في السقف
 كتاب الشفعة هي في الاصل اسم للملك المشفوع بملك من قوهم كان وترا
 فشفعته باخرى نظرها الاكلة والقصاة في ان كلاهما فعلة بمعنى مفعول الشفع
 هو انضم سميت بالمافيهما من ضم المشتري الى ملك الشفع وفي عرف الفقهاء تملك
 العقار على مشتريه جبراً بمثل ثمنه وسببها الاتصال بشرطها معاوضة مال بمال
 ويثبت بقدر من الشفعة لا بقدر انصاء الملك وقال الشافعي ربح الشفعة على
 مقادير انصاء الملك لانها من حقوق الملك ولنا انها شرعاً لدفع الضرر والكل في انصاء

في البيع في اي وقت قبض الباطل العقد وان وقع القبض في البعض كما اذا ابلع
 قبض بعض ثمنها ثم افترقا صم البيع فيه اي في البعض المقبوض وبطل فيما لم يقبض كما في بيع انا
 الفضة وقبض بعض ثمنها ثم افترقا بطل البيع فيما لم يقبض وصار الا اناء مشتركا بينهما
 لان مصر كل واحد وجد التقابض في البعض دون البعض فيصير فيما وجد شرط وبطل فيما لم يوجد
 شرطه والفساد طرأ لانه يصير ثم بطل بالافتراق لا عن قبض بعض فلا يتعدى الى الباقي وكذا في
 البيع في كل السيف المحلى اي لو باع سيفاً محلياً بمائة درهم وحليته خمسون قبض من الثمن خمسين
 صم البيع في السيف والحلية جميعاً ان خالصت الحلية عن السيف بلا اصاصته البيع الحلية
 باع فقد قصد ولاصة الا بان يصرف القبض اي قبض الخمسين الى ثمنها اي ثمن الحلية فيحل تحريماً
 البيع في السيف فلا يمكن افراده بالبيع لا يخلص حليته بل اضره فكما الخمسين التي لم ينقد ثمن السيف
 وان لم يبين وسكتا هذا لما ذكرنا من تحري صم البيع وان لم يقبض شيء من الثمن بطل البيع
 البيع فيما اي في الحلية لان البيع فيها صم وفقد شرطه صم في السيف لما ذكرنا انما كان
 الحلية قبل اضره امكن افراده بالبيع وهذا اذا كان الثمن ازيد مما فيه من الحلية فان كان
 مثله او اقل لم يصح البيع للربو وكذا اذا لم يدر لاحتمال الربو اخلافا للزفر وان لم يخلص الحلية
 من السيف بلا ضرر وافتراقا لا قبض بطل البيع اصلاً اي في الحلية والسيف اما في الحلية
 فلعدم قبض الثمن واما في السيف فلا يمكن تسليمه الا بضر فصار كبيع الجذع في السقف
 كتاب الشفعة هي في الاصل اسم للملك المشفوع بملك من قوهم كان وترا
 فشفعته باخرى نظرها الاكلة والقصاة في ان كلاهما فعلة بمعنى مفعول الشفع
 هو انضم سميت بالمافيهما من ضم المشتري الى ملك الشفع وفي عرف الفقهاء تملك
 العقار على مشتريه جبراً بمثل ثمنه وسببها الاتصال بشرطها معاوضة مال بمال
 ويثبت بقدر من الشفعة لا بقدر انصاء الملك وقال الشافعي ربح الشفعة على
 مقادير انصاء الملك لانها من حقوق الملك ولنا انها شرعاً لدفع الضرر والكل في انصاء

٢٧٤

المشتري اي اذا قام ببيع
البينة عندني خيفة و
عندي يوسف له بينة
المشتري اي لانه اكثر اثباتا

المشتري اي المشتري اي
بالكثر من لان اللزم بينة
الشفيع وفيه اشتراط
لواختلف البائع والمشتري
لوما والشفيع فيبذل البائع
لوما والشفيع فيبذل البائع
اي لا يثبت الرضا

ع

قوله ويقول المشتري
بمعه اي اخذ الشفيع المبيع
الذي يدعيه المشتري
بعد قبض البائع الثمن
والمراد بقوله قبل القبض
قبل قبض تمام الثمن حتى
لو قبض بعض الثمن وبقي
منه شيء فالقول قول البائع
برجس

في البيع

في البيع
ادعي الاكثر
تجالفان
اخذه الشفيع

في البيع
لا يثبت البائع
والاكتفاء بغيره
رضاء المشتري

استحقاق المبيع ضمان الثمن على البائع فيطلب منه وقال الشافعي رحمه الله على المشتري
لكل حال سواء اخذها من يد البائع او من يد المشتري واذا قضى الشفيع بالمبيع فلا رده
بسبب خيار الروية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه لان الاخذ بمنزلة الشراء
لنقول الصفقة اليه فيثبت له الخيار ولا يسقط بشرط البراءة من المشتري لابرؤيته
لان المشتري ليس بنائب عن الشفيع وان اختلف الشفيع في الثمن يكون القول للمشتري
مع يمينه في قدر الثمن لان الشفيع يدعي حق الاخذ عند نقد اقل والمشتري ينكر
والقول المنكر مع يمينه ولو اقاما البينة تكون بينة الشفيع لحق من بيته ووقا ابو يوسف
والشافعي رحمتهما المشتري الحق لانه يثبت زيادة الثمن المثبت اولى ولا يخيطة ومحمد
انه لا تنافي بين البينتين في حق الشفيع لاحتمال ان يشتري مرتين مرة بالاقل ومرة بالاكثر
للشفيع ان ياخذ بايهما شاء ولو ادعى المشتري ثمننا وبائعنا اقل منه اخذ الشفيع
بقوله اي يقول البائع قبل قبضه اي البائع الثمن سواء كان المبيع في يده او يد المشتري
لان الثمن ان كانا قال البائع فظاهر وان كان اكثر كما قال المشتري فقد البائع
عن المشتري والمخاطبة حط عن الشفيع واخذ الشفيع بقول المشتري ان شاء ولم يلتفت
الى قول البائع بعده اي بعد قبض البائع الثمن لان حكم البيع في حق البائع قد انتهى
الثمن اليه فصلا كما جئنا اخر فلا قول له بعد ذلك في مقدار الثمن وبقي الاختلاف
بين الشفيع والمشتري فيكون القول للمشتري مع يمينه كما مر فانما قال وباعه
اقل منه لانه لو ادعى البائع اكثر مما قالان اي البائع والمشتري يتزادان وايهما نكل
فظهر ان الثمن باقوله الاخر فياخذ الشفيع بذلك وان حلفا يفسد القاضو العقد واخذ
الشفيع باقا البائع لان فهو العقد لا يجب بطلان حق الشفيع واذا حط البائع عن المشتري
بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع واخذ المبيع بالاقل في حط بعض الثمن خلافا للشافعي وكذا
اذا اخذ الشفيع ثم حط البائع عن المشتري بعض الثمن فانه يحط ذلك عن الشفيع

ايضا
في البيع
بأن قال البائع
في البيع
في البيع
في البيع

أيضا حتى يرجع بذلك القدر على المشتري لأنه ظهر أنه أخذ منه فوق حقه وإن أراد
المشتري للبائع في الثمن لم يلزمه الزيادة على الشفع وأخذ المبيع في زيادته أي في زيادة
الثمن بأقلها أي أقل الثمنين لأن الشفع استحق أخذ المبيع بالثمن الأول قبل الزيادة والمشتري
لا يملك إبطاله حتى الثابت للشفيع وإن حط البائع عن المشتري كل لم يسقط عن الشفع
وأخذ المبيع في حط الكل بالكل أي كل الثمن لأنه لا يلحق بأصل العقد لأن حط جميع
الثمن لو الحق بأصل العقد يصير العقد هبة ولا شفعة في الهبة ويصير بيعا بلا يكون فاش
ولا شفعة في البيع الفاسد فيؤدي إلى إبطال حق الشفع وأخذ الشفع في شراء الشيء بمن
المثل كالمكيل والموزون والمعدود والمتقارب بمثله لقدرته على المثل الكامل وأخذ في الشيء
الشيء بمن غيره أي غير المثل كالعروض والعقار بقيمة الثمن بعجزه عن المثل الكامل ويعتبر
قيمه وقت الشراء لا وقت الأخذ ففي بيع عقار بعقار أخذ كل أي شفيع كل وحل منهما
بقية الآخر وفي بيع دار بدار أخذها بالقيمة أي بقيمة العرض وقا أهل المدينة أخذ بقية
الدار ويختار الشفع في ثمن مؤجل ببيع دار به إن شاء أخذها بحال أو طلب الشفع في الحال
وصير حتى ينقض الأجل ثم أخذ الدار بعد الأجل ولو سقط عن الطلب حتى يطلب بعد
الأجل بطلت شفעתه وفي قول أبي يوسف الآخر لم يبطل وليس لأن يأخذ في الحال ثمن مؤجل
وقال زفر والشافعي رحم في القول القديرون عن مالك رحمه الله ذلك وهذا إذا كان الأجل معلوما
فإن كان مجهولا نحو الحصاد والديار وما أشبه ذلك فقال الشفع أنا أعجل الثمن وأخذها
لم يكن ذلك لأن الشراء بالأجل المجهول فاسد في حق الشفع لا يثبت في الشراء الفاسد
وإذا بنى المشتري في العروة أو غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو بالخيار في بناء المشتري
وغرسه إن شاء أخذ بالثمن وقيمتها أي قيمة البناء والغرس مقلوعين أو كلف المشتري قلعها
وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يكلف للقلع ويخير بين أن يأخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس وبين أن
يترك وبه قال الشافعي رحمه وليس الشفعة إلا في بيع صحيح لأنها إنما يثبت عندنا

التكاليف بأقله عن أحكام العداوان والظلمة المنتهري بها محتق في الشبهة

السوية نقابة الكوتى
 شققة كالاينيش
 ينقص الميبرو بطنا
 وذكرى النظم
 ينقص الكوتى
 ان ينقص الميبرو
 قضى بالشفقة

في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في

في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في

بجلاف القياس بالاثار والمعنى ان لا يجوز الشفعة الا ان اجوزنا الشفعة بالاثار في معاونة
 مال بآل فيقتصر عليها ولا نأخذها انما يجب عند رغبة البائع يعرفها الا ترى انه يكفي بثبوت البيع في حق
 البائع ولهذا كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة ان اقر البائع بالبيع بان كان به المشتري لثبوت
 البيع باقرار البائع وان لم يثبت ملك للمشتري لانكاره او في هبة مشروطة بعرض لا نهائي معنى
 البيع لكن بشرط التقابض وعدم الشروع في الموهوب ويغني ان يكون العرض مشروطا في العقد
 وان لم يكن العرض مشروطا في العقد فلا شفعة خلافا للمالك ولا يجب الشفعة في الشجر
 والتقريب قصد بلا عرصه ولو بيعا بتبعية العرصه يجب فيها الشفعة كذا الشفعة في بناء
 بيع قصد بآل بخلاف العلو حيث يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفل وان لم يكن طريق
 العلو في السفل لانه التحق بالعقار لماله من حق القمار ولا في بيع بخيار للبائع لان خيار البائع
 يمنع خروج المبيع عن ملكه الا بعد سقوطه اي بعد سقوط الخيار بزوال المانع لخروج المبيع
 عن ملكه وتكلموا في ان طلب الشفيع يشترط عند البيع ام عند سقوط الخيار والا فهو يشترط
 عند سقوط الخيار وان اشترى بشرط الخيار وجب الشفعة انما عند ابي يوسف ومحمد
 فلا صار ملكا للمبيع واما عنده فلخروج المبيع عن ملك البائع وحق الشفعة يعتمد على انقطاع
 حق البائع لا على ثبوت الملك للمشتري كما ذكرنا فان اخذ الشفيع في ايام الخيار فقد وجب
 ولا خيار للشفيع لان الخيار لا يثبت الا لمن شرط له والشرط للمشتري دون الشفيع ولا في البيع
 الفاسد اما قبل القبض فبقاء ملك البائع في البيع واما بعد قبض فلا احتمال الفسخ لان لكل واحد
 من العاقلين فسوخه والفسخ مستحق حقا للشرع الا بعد سقوط فسوخه بان باع للمشتري
 من اخر فحينئذ وجب الشفعة لان امتناع حق الشفعة انما كان لثبوت حق الفسخ فاذا سقط حق الفسخ
 وجبت الشفعة وللشفيع ان يأخذ به بالبيع الثاني بالثمن المدكوس او ينقض البيع
 الثاني ويأخذ بالبيع الاول بقيمته لانه اجتمع له سببان فله ان يأخذ باليهما شأنا فان
 اخذ بالثاني اخذ بالثمن لان الشراء الثاني صحيح وان اخذ بالاول اخذ بالقيمة لا المبيع في البيع الفاسد

في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في
 في غير الأصل انما لا يثبت في

فان لا يفي الشفعة كما لو تقاضا فلا يفي
تحت لورينجيا عيب بقضاء
بعد القبض لا قضاء
في القبض او قبضه بغيره

مضمون بالقيمة ولا في رد بخيار اي من اشترى رافس لم الشفعة ثم ردها المشر
بختيار روية او شرط او عيب بقضاء قاض لا شفعة للشفعة فسخ من كل وجيع الى القديم فلك
فلا يتجدد للشفعة لان الشفعة في انشاء العقد لا فرق في هذا بين القبض على الا في
خيار عيب فانه ان ردها بلا قضاء فلا شفعة للشفعة لان الرد بغير قضاء بمنزلة البيع
المبتدأ خلافا لفرق المراد بالعيب بعد القبض لان الرد بالعيب قبل القبض فسخ من كل قبض
وان كان بغير قضاء لعدم تمام الملك ولهذا ينقد الراد به من غير ان يحتلج الى قضاء
او قضاء قاض ولا شفعة لمن باع وكيد كان او اصيلا لان اخذه بالشفعة يكون سعي
في نقص ما تم من جهته وهو مردود شعرا او لمن بيع له وهو الموكل فانه اذا وكل وكيد
ببيع دائرة قباع الوكيل دارة والموكل دارة اخرى يجنب الدار المبيعة لا شفعة للموكل
فان تمام البيع به فانه لا توكيل لما جاز بيعه او لمن ضمن الدرك عن البائع وهو
الشفعة لا تقرير البيع كان كالبائع بل لمن اشترى اصالته ووكالة او اشترى له اي
للموكل وكل بالشفعة لان الشفعة انما يبطل باظهار الرغبة عن الدار لا باظهار الرغبة فيها
والشراء اظهرها الرغبة فيها فلا يكون ابطالا للشفعة وفائدة انه لو كان المشتري
او الموكل بالشراء شريك والدار شريك اخر فلهما الشفعة ولو كان هوشرك والدار جارا فلا
للمالك مع وجوده ويبطلها تسليمها بعد البيع فقط لا قبله فلا سلم بعد البيع ولا يعلم بالشراء
فتسليمه جائز لانه اسقاط فلا يتوقف على العلم ويبطلها الصلح من شفعة على عوض مع
بطلانه اي بطلان الصلح فلا يجب العوض رده ان اخذ لانه اسقط حقه ولكنه طمع
في غير مطمع فيكون العوض شوة ويبطلها موت الشفعين بعد البيع القضاء بالشفعة
لم يكن لو اشرحق اخذ بالشفعة وقال الشافع يورث عنه واما ان مات بعد القضاء
بالشفعة قبل نقض الثمن لا يبطل الشفعة موت المشتري لان المستحق باق وبموت المستحق
لم يتغير بسبب الاستحقاق ويبطلها بيع ما يشفع به بعد شراء المشتري سواء علم بالشراء ولا

فان لا يفي الشفعة كما لو تقاضا فلا يفي
تحت لورينجيا عيب بقضاء
بعد القبض لا قضاء
في القبض او قبضه بغيره
من الموكل
استطاع طه بانيان قال
احد سقطت الشفعة في غير الموكل
قال الذي لا يفي الشفعة لان كان المبيع
من الموكل
فان الشفعة لا يفي
المشتري واما ان اشترى الشفعة
لانه لو صلح على بيت معين
مثلا منه لم تبطل الشفعة
لان الثمن مجهول فلا حصة
الكل بخلاف ما اذا صلح
على شيء معلوم منه كالنصف
فانه ينتقل ١٢
نقاييه
لانه حق المورث ولذا
ان حق الشفعة حق التملك
وهو قائم بالشفعة فلا يبقى
بعد موته ١٢
مستثنى
فالشفعة ان ياخذ ولو
بانه الوصي او القاضي
بقضاء السبب وهو الموكل
بالدرك ١٢
نقاييه

۲۰
 اللهم صل على محمد وآل محمد
 وسلم جمع وقيل في هذا
 الحديث انه في الجواز
 وقال ان كنت في الجواز
 صخر اركب الى الضاحي
 في محله يعني في
 وقته جمع

كَمَا فِي الْحَبِيبِ "

مفتی محمد رفیع الرحمن

لأننا اجزاء
من البناء بالقيمة

اَوْفَى حُكْمًا فَلَوْ اَلْتَفَى
بِاِسْتِغْنَاءِ بَرٍّ مِّنْ غُلْفَةٍ

الجهنم كان اخضر

پستخانہ

من اسباب التلبس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

بسم القاضى
نفايه
القاضى كافي الاختيار
فمن الظن اننا لا نصح
وصيه اوليه ثم من نصبه
عنده ١٢
ولا يقسم عند الكل وقيل
عنده الاول الصحيح كافي التلخيص
الجامع ١٢

من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد

من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد

من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد

وقول محمد مضطرب ذكره ابو سليمان مع الى يوسف وابو حفص مع الى خيفة والاحمر ان
 مع الى خيفة وصحت المهابات وهي في لسان اهل قسمة المنافع وهي جائزة في الاعيان المشتركة
 التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها في سكون هذا اي احد الشريكين بعضا من دار معين وسكون هذا
 امر الشريك الاخر بعضا اخر من هذه الدار وفي خدمة عبده واحد بان تقابا على ان يجده العبد الشريك
 يوما ويجدهم هذا الشريك يوما ويجدهم هذا الشريك يوما اخر اى اصحاب الدار في سكنى بيت صغير على
 يسكن هذا الشريك يوما وهذا يوما اخر لان المهابات قد يكون في الزمان وقد يكون من حيث المكان والتميز
 متغيرين جائز هنا وصحت المهابات في خدمة عبيدين بان يجدهم هذا الشريك هذا العبد ويجدهم
 الشريك الاخر العبد الاخر وهذا ظاهر عند مالها يجوز ان قسمة الرقيق واملا عند الخيفة فلا
 الخدمة هي القيام بالجورس والتفاوت في ذلك قليل بخلاف اعيان الرقيق لانها يتفاوتت تفاوتا جسا
 على امر والله اعلم بالصواب كتاب الهبة هي التبرع بما ينفع الموهوب لغة يقال هب له مالا
 وقد يقال هبته مالا ويسمى الموهوب هبة وتعليك عين بلا عوض شريعة واهلها اهل التبرع
 وهي تصح بوهبت فانه صريح في الهبة ونقلت اى اعطيت فانه يستعمل في التملك بغير عوض
 نحوها كما عطيت وطعمت هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك اعترت هذا الشيء وهذه الالف
 ايجاز ولا بد من القبول لانها عقد وقيام العقد بالايجاب والقبول وتتم الهبة بالقبض حتى لا يثبت
 الملك قبل القبض قال مالك لا يثبت في مجلسها اى مجلس الهبة ولو وقع القبض بلا اذن الواهب لان القبض
 هنا بمنزلة القبول من حيث توقف الملك عليها وكما ان الايجاب منه يكون تسليطا على القبول فكذلك
 يكون تسليطا على القبض وهذا بخلاف ما اذا قبض بعد اى بعد المجلس فانه لم يجز الا باذن الواهب ولا
 قصم الهبة في شئ مشترك يحتمل ان يقسم ويصم في ما لا يحتمل ان يقسم قال الشافعي يصم ونعني
 بما لا يحتمل القسمة ان لا يبقى متغابا بعد القسمة اصلا كعبد واحد وداية واحدة ولا يبقى متغابا
 بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثوب
 ونعني بما يحتمل ان يقسم متغابا قبل القسمة وبعدها فالاصل ان كل شئ يضره التبعض

من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد

من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد
 من الميراث الى الابد

٤. **الح** ولو لم يشترط ان
 لا يوافق احد من شيوخ وعقدا
 على سنة غير طوائفهم
 يحمل فانه ان شرطوا
 ذلك لم يصح ان يصح في الضيق وان
 لا يصح في غير الضيق
 المصلحة في العدم او اذ
 فانه امر مختلف بان
 الزمان والمكان كافي
 المصالحات ومن النظر
 مستأنس بما يشاؤون
 جوزوا بعض دعوى الملكية
 الا اذا خيف دعوى فاني
 بطول المدة التي تولى في
 وقال بعض اضطر القاضي
 ذلك يعرف الى القاضي
 قال بعضهم

والموزون أو عين كالعبيد والشياب ثم اعلام العرض ان كان النقود ببيان النقد وبيان
الصفة انه جيد أو وسط أو ردي وان كان العرض مكيلا أو موزونا أو عدديا متقاربا
فعلامها ببيان القدر والصفة ويحتج الى مكان الايفاء ان كان له حمل ومثونة عند الخيفة
وان كان عرضا أو شرا يشترط فيه مثل شرائط السلم وهذا كله ان كانت الاجرة دينارا
كالاجرة عينيا فاعلامها بالاشارة ويعلم النفع بثلاثة اشياء بذكر المدة كاستيجال الدار
للسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة وان طالت لان المنافع تحدث شيئا
فشيئا فمقدار يصير معلوما ببيان المدة لكن في الوقف لا تصح فوق ثلاث سنين في الصحيح لانها
يخرج المستاجر ملكا قليل والحيلة لجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف وان يعقد واعقبت استغراق كل
على ستة فيكون العقد الاول لازما والثاني غير لازم ثم مضاكذ في الذخيرة وبذكر العمل و
ذا ببيان محله كصبغ الثوب او خياطته واستاجر الدابة ليحمل عليها مقدارا معلوما
وبالاشارة والتعين كنقل هذا الطعام مثلا الى ثمانى موضع ولا يجب تسليم الاجرة بالعقد
اي بنفس العقد عينيا كانت او دينارا وقال الشافعي رحمه الله بنفس العقد ويجب تسليمها عند
تسليم الدار والدابة الى المستاجر لا يعقد معاوضة فطلقة يوجب لك البذل بنفسه كعقد
البيع قلنا عقد المعاوضة يقتضى تقابل البدلين في الملك والتسليم اي يثبت الملك البدل
كالبيع البدلين هو المنفعة لهم تصرف مملوكة بنفس العقد بل تراخي الملك فيها الى حين وجودها
فكذلك الاجرة بل يجب بتجديدها من غير شرط فان المستاجر اذا عملها اليك الاسترداد كما يسترد
الواجب الوجوب بالتجديد ان لها حكم الوجوب او بشرطها فاذا شرط تجديدها فاجرة يجب معجلة او مستقبلة
العقد عليه التمكن منه من استيفاء نفعه فوجب الاجرة لذلك قبضت وان لم يسكنها المستاجر وان
وان غصبها غاصب المستاجر تسقط الاجرة بالغصب بقوله فقتلته اي المستاجر من استيفاء وهل
ينفسخ بالغصب قيل لا ينفسخ وقيل لا ينفسخ وللموثر طلب الاجرة من المستاجر للدائم ولا مملوكة لكل
يوم وكذا من استاجر الدار التي تسكنه فلم يجر طلب الاجر للدابة لكل مرة وليس جبر القصاص والحياطة

وقال بعض اصطر المتوفى في
 قال بعضهم يعقد بنوع عقد وان
 الاول لانهم اتفقا وكذا الباقى
 على الصحيح كما في الظهيرية ١٢

في نفايس

فانه اذا ذكر كثر القطن او
 الصوف مثلاً ولون ما يصنع به من
 جنس النفع وفيه اشارة الى انه لا
 يشترط بيان قدر الصنيع بان
 يبين انه يجعل في الصنيع مرة
 اوم تين حتى يصير مثبثاً وهذا
 اذا كان الصنيع مما لا يتخلف

في

والا فبشترط قدره كما في
 في الكافي ذكر في الاختيار
 بالنسبة كما اذا حار الدابة بحمل
 معلوم فانه اذا عرف قدر الحمل
 وجنسه والمسافة صار معلوماً

في

الصنيع بالنفع التلويح
 ما يصنع به
 كما ان القدرة على النفع في النفع
 التي ورد عليها العقد والواجبة
 انما هي اضعف اليه العقد والواجبة
 كما هو المنبأ به في الاستيفاء
 فاسد فقد اشترط الاستيفاء
 والتشهير من جهة المتعقد

[illegible]

٦٢
 في الفساد بها بالغا بلغة
 لم يزد على المسمى في الفساد
 لغيرها لان المنافع لا قيمة
 لها في نفسها عندنا وانما
 يتقوم بالعقد او بشيء
 فان لم يتقوم في نفسها
 وجب الرجوع الى التوكل
 في العقد وسقط ما زاد
 عليها من المسمى في عدم
 اذا جاز المسمى في عدم
 الشبهة انما في المسمى
 وجب الموصوف بالثبوت
 وهو وجوب القيمة بالثبوت
 ما بلغت كذا ان يثبت ان القيمة
 الكلام فان عبادات القيمة
 مضطربة في هذا المقام كذا
 قاله في شرح من المصنف كذا
 تنويه الا بصار ١٢
 كل اذا دخلت في المصنف كذا
 ينصرف الى الواحد لتقدير
 العمل بالعموم فكان الشهر
 الواحد معلوما فصح العقد
 فيه ١٢

المعقود عليه واذا ظهر الفساد فيجب على المستأجر ارجاء المثل لكن لا يزداد على المسمى الى العاج
 الاقل من المسمى واجرا المثل قاله في الشافعي يجب ارجاء المثل بالغاما بلغة لان المنافع متقومة
 عندها فاذا تعذر ارجاء المسمى يجب المصير الى القيمة كما في البيوع والفساد وكذا ان المنافع غير متقومة
 بنفسها وانما صارت متقومة شرعا بالعقد لضرورة حاجة الناس وقد سقط المتعاقدان
 الزيادة وصح اجارة كل شهر يكذب ابلابان المدة في شهر واحد فقط وفسد في بقية الشهر
 لانه لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهر لجهالة التها ولا على ما بين الادنى والكل لعدم بعضها
 فتعين الادنى واذا اتم الشهر الاول لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة وكذا صح الاجارة
 في كل شهر ان يسكن ساعة في اوله ولم يكن للجرجان يخرج به الى ان ينقض الشهر والداخل
 يتم العقد بتراضيهما بالسكنى في اول الشهر الثاني كان البتير بتراضيهما في التقاط وهذا عند بعض
 للتأخيرين فاجب بهل هذا كالحل واحد منها حق الفسخ فاذا مضى ادنى زمان لزم العقد وفي
 ظاهر الرواية لكل واحد منهما حق الفسخ في الليلة الاولى من الشهر الداخل مع يومها لان ذلك
 الشهر في اعتبار روية الهلاك حوزة تسمى باجارة الدار كل شهر اول مرة بانها اجرت من رمضان فذاك
 اي المسمى المدة والامير وان لم يسكن اول مرة بان قال اجرت كل شهر يكذب فوق العقد في اول ذلك
 وقت العقد فان كان وقت العقد حين يهل الهلاك اعتبر الاهل في الشهر كله لان الاهل اصل
 في الشهر والامير وان لم يكن العقد حين يهل الهلاك بل يكون في اثناء الشهر فالايام معتبرة في
 كل الشهر فتعتبر في كل شهر ثلاثين يوما عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وعند محمد تعتبر
 الشهر الاول بالايام والباقي بالاهل وهو رواية عن ابي يوسف ايضا فان اجرت الدار في عاشر ذي الحجة
 يقع الاجارة عند ابي حنيفة على ثلثمائة وستين يوما ويتكرر عيد الاضحى في السنة التي جعلها
 المتعاقدان سنة اجارتهما اذا قال اجرت هذه الدار السنة التي هي ثلثمائة وستون يوما
 فابتكر عند الاضحى سنة الاجارة ولا استنكار فيه وانما المتكرر عيد الاضحى في السنة
 الشرعية وعند محمد الشهر الاول بالايام هو ثلثون يوما فذو الحجة ان تم على ثلثين

هدية
 فقهية
 مستنبطة من نظيره العدة
 في كتاب
 اي من حيث الاعتبار
 وما اذا كان الطلاق واقعا
 خلال الشهر فتعتبر في
 تلك بالاتفاق ثم قال
 في كتاب خفيفة ثم واحد
 قول ابي يوسف عن ابي حنيفة
 الروايتين عن ابي حنيفة
 لا وجه الى الفرق بين ابي
 الى احصى الروايتين في
 ابي يوسف ثم الفرق بين
 يوسف ثم الفرق بين
 ان الاجارة تنقضي بانقضاء
 ان الاجارة تنقضي بانقضاء

فاذ اهل البطلان فيجعل
 العقد عند ذلك فليدرك
 العقد عند ذلك فليدرك
 العقد عند ذلك فليدرك

يوما فالسنة تيمم على عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين يوما فالسنة تيمم على
عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين يوما فالسنة تيمم على الحاد عشر ذي الحجة ^{ويكرر}
كما ذكرنا كالأجرة للطلاق في حق المرأة التي ليست من ذوات الحيض وصح اجارة الحمام واخذ
اجر لتعافى الناس وفيها من الجهالة ساقط الاعتبار لمكان الضرورة والحمام لانها اجازة
على عمل معلوم باجر معلوم وفلق عليه السلام ان من السحت كسب الحمام منسوخ فان هـ
عليه السلام احبهم واعطى الحمام اجرته ولو كان حراما لم يعطه اياها لانه كما لا يحل اكل
الحرام لا يحل دفعه الى غيره وصح اجارة الظئيرة معاومة بلجر معين لان الحامسة
اليه الصغير لا يترتب له ابلين لادمية والامر قد اعجز عن الارضاخ لمريض وشيخه فلا يحصل
المقصود الا باستئجار الظئيرة وصحت بطعامها وكسوتها عند الجنيقة وعند شمسها
وهو قول الشافعي لا يصح وهو القياس لان الاجرة لجهالة وله ان الجهالة انما تنفسد
العقود لما انها تقضى الى المنارحة وهذه الجهالة لا تقضى الى الزارع لان العالين النكاح
التوسعة على الاثر لا منفعة ذلك يرجع الى الاولاد وللزوجه وطهرها بحكم عقد النكاح ولا في
بيت المستأجر لان البيت ملكه فلم يمنع الزوج وركه اي للزوج في نكاح ظاهر اي معروض بين الناس
فسميها اي فسخ الاجارة ان لم ياذن الزوج بها اي بالاجارة لان هذه الاجارة تجوز خلافا
في حق الزوج فيكون للزوج فسخ الاجارة ولا يكون للزوج فسخ الاجارة ان لم يكن النكاح معروفا
بل اقربت الظئر بنكاحها لان عقده اجارة لزوما واقربها بالنكاح غير مقبول في حق من استأجرها
ولا هل الصبي فسميها اي فسخ الاجارة ان مرضت الظئر او حملت لان لبن المريضة والحامض ينضم
بالصبي وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه واصابته طعامه كالمنضع ودهنه لان العادة ان الظئر
تؤتي ذلك وعلى ابويه الاجراى اجر الظئر وثمنها اي الطعام والثياب الدهن فان اررضته في اللدة
بلبن شاة او غدت به بطعام ومضت امدة فلا اجر لها لان الاجارة وقعت على الارضاخ
وليس هذا الرضاخ اوله تضم الاجارة للعباد اكال اذان والامامة وتعليم القران

[illegible]

الكفايتي
الاجرة تكا في
لكن نفسها في لم
لبن شاة مثلاً فلو
اي صب في فيه
فقتلها
بالاش

عنايسر
 المفوضية الى المنازعة
 باختباره وترفع الجمارك
 منها معلوم فحينئذ يصح
 مختلفان بغيره وكل واحد
 في الحال ولذا انما علان
 لا يجرى له الحق

وان ذكر المدة اولا بان استاجر شهر ليرعى غنمه بدرهم فهو اجير واحد لان يقول ترعى غنم غير
 ولا يضمن الاجير الخاص هلاك في يده بان سرق او غصب منه لان العين في يده اما بالاجارة وهلاك العمل
 بان انكسر القدم في عمله او خرق الثوب من دقته لانه لما سلم نفسه صار عمله كعمل رب المال فكانه
 فعل بنفسه فلا يضمن اذ لم يتعمد الفساد واما اذ اتعمد الفساد فيضمن بالتعمد وان رد المستاجر
 الاجر بترديد العمل بان قال للخياط ان خبطت هذا الثوب فاجبرهم وان خبطت فبدرهمان
 وقال للصباغ ان صبغت بعصف فبدرهم ان صبغته بزعفران فبدرهمين صح جاز الشرط ويجوز عمل
 وعند زفر الشافع لم يجز الشرط وكذا يجوز اذ ارد دين ثلاثة اشياء وان رد دين اربعة اشياء
 ولا اصل في جميع البيوع والجامع بينهما دفع الحاجة غير انه اذا باع احد العبدین لم يصح الا بشرط الخيار وفي
 الاجارة لم يشترط ذلك لان الاجر انما يجب بعمل فاذا شرع في احد العملين ارتفعت الجهالة وفي
 البيع ليس تحقق الثمن بنفس العقد فيتحقق الجهالة المفوضية الى المنازعة على وجه لا يرتفع
 الا باثبات الخيار وان رد المستاجر في عمله اى في عمل المجرى اليوما وذا بان قال للخياط
 ان خبطت اليوم فبدرهم وان خبطت غدا فنصف درهم صح الشرط الاول وفسد الثاني
 فله اى المجرى ما سعى ان عمل اليوم فلو خاط اليوم فله درهم وله اجر مثله ان عمل غدا
 وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الشرط جائز ان وقال الشافع وزفر الشرط
 فاسد ان لانه اجتمع في اليوم والغد تسميتان ففسد العقد كما لو قال ان خبطت اليوم
 فبدرهم ونصف درهم وكذا الغدا ما في اليوم فلان المضاف الى العقد ثابت في اليوم لان ذكر
 الغد للتوقيت لا للتعليل واما في الغد فلان العقد المنقذ في اليوم باق في الغد لان ذكر اليوم
 للتعليل لا للتوقيت ولهما ان الثابت في كل واحد من الوقتين تسمية واحدة فيجوز العقدان
 ولا يخيفه ان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في اليوم فلم يجتمع في اليوم تسميتان فلا يكون الاجر
 في اليوم العقد المضاف الى اليوم يبقى الى الغد فيجتمع في الغد تسميتان درهم ونصف درهم فيكون الاجر
 مجهولا ولا يجاوز اجر المثل المسمى اى اجر المثل ان كان زائدا على نصف الدرهم لا يجاوز الزيادة لانه

فان خط فارسيان
 رجب الامم بالعمل وكذلك
 الحكم في الصبح بزعفران و
 العصف والورس وكذا في البني
 في هذه دهنه وفي المسافة
 الى سمرقند وبخارا وخراسان
 ولم يجز الزيادة على المثلثة
 كالبسج فالاطلاق لا يخلو
 عن شيئا ١٣

ففسدت
 كما اذا قال ان خاطت
 فله درهم وان غدا فنصف درهم
 كما اذا قال ان خاطت اليوم
 فله درهم وان غدا فنصف درهم
 ففسدت

ان نصف درهم وان كان الاجر
 اكثر منه وفي الجامع لا يجاوز الدرهم
 لان الانقيص عن نصف درهم والاول
 لان الاجارة فاسدة و
 الصحيح في الغد نصف درهم
 المسمى في الغد جميعه بنجاحا واما
 فلو انقصر على نصف درهم

فان خط فارسيان
 رجب الامم بالعمل وكذلك
 الحكم في الصبح بزعفران و
 العصف والورس وكذا في البني
 في هذه دهنه وفي المسافة
 الى سمرقند وبخارا وخراسان
 ولم يجز الزيادة على المثلثة
 كالبسج فالاطلاق لا يخلو
 عن شيئا ١٣

الأجر والمستاجر أو من الأجرين
 أو المستاجرين إذا الباعة تنقذه
 ساعة فساعة فينوقف على غيرهما
 وقية إشارة إلى أنه لو مات أحد
 الأجرين أو المستاجرين الضم
 العقد في حصته دون الخى كافي
 الكافي وقدر استثناء الضرر
 من الظن أنه ينقذ
 المكاري في الطريق قد
 حتى لا يبلغ ما منا مسأود
 مات المزارع المستاجر لأرض
 للمزارعة فلم يشكك بالآذامات
 المعقود عليه كراية معينة فانه
 ينقض حال كونه قد عقد العقد

١٤
 قال عقد احد العاقدين الاجارة لغريم
 فلا يفسخ ببيعار العاقدين حقيقة
 كالوكيل اجرا او مستاجرا وفيه شعار
 بانه لا يفسخ بيمينهما لو كانا وكيلين للاجر
 والمستاجر كما في قاض خان ١٢
 قوله و صح آه
 ١٥
 جامع
 اربعة عشر عقد اضافة الى الزمان
 المستقبل ١٣ نقاب
 ان يفسخ الاجارة مضافا الى
 الزمان المستقبل اذا اضاف الى
 رمضان ويوم في شعبان
 وكذا اذا اضاف الى
 الزمان

من اول رخصان
 قال استقبل كما في
 قال استقبل كما في
 من اول رخصان
 قال استقبل كما في
 قال استقبل كما في

من مولدات السيد المكي
 في النخلان الحسن وكرم
 بكره خير فضائل
 فمستور كمال السر والعلانيه
 بموحيب لدر خفته
 اجابت اليبا
عيسى
 على علم اخذه
 بآية بيده
 اتموز حسن الجواب
 واذا

استمراد و شایا اوطع و احسن
بشيء و لم يتبعه في
سنة احوال المزمرة
منها مخالف للدين وكل
والذي يميزه في التميز
في التميز و يميزه
حسب التميز

نفی

22

حكم اخويه ١١ يعلم من حكم الدين بخلاف انه مستوف لحقه لانه حكم الدين المسلم فيه وهو بالهدى لا يبرح قابضاً لحقه الا حقيقة ولا حكماً فان المبرزين بعدم القبض ١٢

ولز فيه روايتان فان هلك الرهن برأس مال المسلم وثمن الصنف والمسلم فيه في المجلس
قبل الافتراق فقد تم عقد الصنف والسلم واخذ به المرتبة ^عحقه اى استوفى ربه السلم
المسلم والباقي ثمن الصنف والمسلم اليه رأس مال السلم وهذا لان المجانسة بين الرهن والمسلم فيه
وثمن الصنف ورأس مال السلم ثابتة في المالية فتحقق الاستيفاء من حيث المالية لا الهو
كلها جنس واحد فتحقق المجانسة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصح الاستبدال في السلم فيه ثمن الصنف
ورأس مال السلم في جميع الصور لان المجانسة من حيث المالية ثابتة في جميعا فلا يحرم استبدال
مطلقا والحال انه لا يجوز الاستبدال في هذه الاشياء في غير صورة الرهن بالاتفاق
قلنا المجانسة اعتبرت في صورة الرهن دون غيرها لان المرتبة عند هلاك الرهن
يجعل مستوفيا عين حقه لا على وجه الاستبدال لان عين الرهن لا يكون مملوكا
للمرتبة ولهذا قلنا لو كان الرهن عبدا فمات كان كفنه على الراهن وانما يصير
مستوفيا ماليته والاعيان في الرهن باعتبار صفة المالية جنس واحد وان افترقا
اى المتعاقدان في الصنف والسلم عن المجلس قبل نقد ثمن الصنف ورأس مال السلم
وقبل هلاك الرهن بطلا اى عقد الصنف والسلم لانه لم يوجد القبض في المجلس حقيقة وهو
ظاهر ولا حكمة لانه يكون بهلاك فلا يثبت قبضه ويتم الرهن بقبض على شرط وضعه
عنده اى تقبض الراهن والموتبة على وضع الرهن عند عدلهم ويتم الرهن بقبضه
وقال ابن ابي ليلى لا يصح لان العدل نائب عن الراهن لا عن المرتبة ولهذا لو هلك
الرهن في يده ثم استحقه رجل يرجع العدل على الراهن دون المرتبة قلنا ان قبض العدل
كقبض المرتبة لان اليد في باب الرهن على الصورة يد امانة وعلى المعنى مضمونة
فكان يده على الصورة يد المالك في الحفظ وعلى المعنى وهو المالية يد المرتبة لان
يده يده مضمونة والمضمون هو المالية فنزل العدل منزلتها لتحقيق الغرضها ولا اخذ
لاحدهما اى الراهن والموتبة منه اى من العدل لتعلق حتما جميعا به ولو دفع الى احدهما

الى غير المعلن وفيه شعار
الى اشتراط كون العدل عاقلا
بالغالبه التقادير على القبض ١٢

ع
مشتاوية ترأس المال وعظمهم
في اشعار بان قيمة الرهن
التي تقدره كما ينبغي ان يكون
الوضع موضع خاضعة كما يشير
اليه في الاختيار والى انه يودع
العدل الى احدهما آخر لا يجازي
كما في الذخيرة ١٢

نقابة

٩٠
 لا وقف على
 اجازة الرهن من بيع الرهن فان
 اجازة جاز ولا خلاف وان يبطل
 بغيره ومنها ولو ملك في اليد المشتري
 قبل الاجازة ولم يخر الاجازة
 من الرهن ان يضمن المالك
 بغيره والراجح ان
 وقفا في شرح الطحاوي ١٢
 وقفا في شرح الطحاوي ١٢
 وقفا في شرح الطحاوي ١٢
 وقفا في شرح الطحاوي ١٢

الاسلام خواهر زاده وخر الاسلام هذه الرواية اصح فصل في التصرف
 والخيانة في الرهن وقف بيع الرهن اذا باع رهنه بغير إذن المهرن لتعلق حقه
 ان اجازة رهنه او قضى بینه نفذ البيع وصار ثمنه رهنا وانتقل حقه في الصحيحين
 ان المهرن اذا شرط عند الاجازة ان الثمن يكون رهنا فهو رهن ولا يكون رهنا وان
 لم يجر المهرن وفيه البيع لا ينفذ في الاصح من الروايتين ان التوابع كالصياحق المهرن في
 الحبس لا يبطل حقه بانقضاء هذا الحق موقفا واذا بقي موقفا صبر المشتري الى فاك الرهن
 فيسلم له المبيع المانع على شرف الزوال او رفع الامر الى القاضي ان شاء ليعينه القاضي البيع
 بحكم العجز عن التسليم فولاية الفسخ الى القاضي اليه وفي رواية ابن سنان عن محمد بن فضال عن
 المهرن وصح اعتاقه اي اعتاق الراهن سواء كان مورا ومعترا وتدابيره واستبداده
 رهنه وقال الشافعي لا ينفذ الاعتاق اذا كان معترا فان فعلها اي الاعتاق التذ
 والاستبدال حال كونه غنيا ففي دينه خلا اخذ الدين المهرن من الراهن ولا يضمن
 قيمة الرهن لانه لا فائدة في تضمين القيمة مع طول الدين وفي الدين المؤجل اخذ قيمته
 اي قيمة الرهن وتكون رهنا مقام الرهن الاول دفعا للضرر عن المهرن الى محل اجله فاذا
 احل الدين اخذ حقه ان كانت القيمة من جنس حقه ورد الفضل ان لم يكن القيمة
 من جنس حقه ورد القيمة ويظهر الفائدة في هذه الصورة وان فعلها الراهن حال كونه
 فقيرا ففي صورة العتق سعى المعتق للمهرن في اقل من قيمته ومن الدين فان الراهن
 اذا عتق وهو معتسر فان كان الدين اقل من القيمة سعى المعتق في الدين وان كانت
 القيمة اقل سعى في القيمة لانه لما عذر وصول المهرن الى حقه من جهة المعتق
 وجب الرجوع الى من يتقعر بالعتق وهو المعتق والمعتق انما يتقعر بمقدار ماليته
 ورجع العبد بما سعى على سيده الراهن اذا صار غنيا لانه سعى في دين سيده وقضاة
 والعبد مضطربا بحكم الشرع فيرجع عليه وفي صورة اختيه اختى العتق هو التدبير والاستبدال

فلا ينفذ الا باجازه او بقبضه
 الدين زوال المانع من القبض
 فالحق سكت عن حكم المهرن اذا لم يجره
 المهرن وانما اشار الى انه لا يضمن
 بنفسه وقيل ان لا يضمن
 الا بقبضه او بقبضه
 الامتناع حقه كماله لا ينفذ
 التوفيق لا يجره لان حقه في
 الحبس لا يبطل بغير الاعتقاد
 من غير نفوذ في موقوفات
 المشتري بالاختيار ان شاء صبر
 حتى ينفذ الامر الى الرهن وان
 شارف رفع الامر الى القاضي ليعينه
 لان ولاية الفسخ للقاضي لا
 للمشتري والبايع والراهن
 عيسى بن
 في شرح الطحاوي ١٢
 في شرح الطحاوي ١٢
 في شرح الطحاوي ١٢
 في شرح الطحاوي ١٢

٩١
 سعي
 سعي
 سعي
 سعي

على الرهن مضمونة ايضا وتسقط الجناية من دينه بقدرها اي بقدر ضمان الجناية
ان كان الضمان بصفة الدين بان كان الدين دراهم او دنانير اما اذا كان الدين
مكيلا فلا يسقط وجناية الرهن عليها اي على الراهن والمرتهن وعلى مالهما هدر
غير معتبرة عند ايجيفة وقال جناية على المرتهن معتبر والمراد بالجناية على
النفس ما يوجب المال بان كانت الجناية خطأ في النفس او ماديها واما جناية
الرهن على الراهن فغير معتبر بالاتفاق لان جناية المملوك على المالك فيها
يوجب المال هدر وهذا بخلاف الجناية الموجبة للقصاص اما على المرتهن
فغير مشكل واما على الراهن فلان المستحق بهادمه والمولى من دمه كاجنبي
اخر ونماء الرهن كولد ونشأ ولبنه وصوفه رهن حتى يستوفي الدين لكن
النماء ليس بضمون ويهلك في بدل المرتهن بلا شيء حتى لا يسقط شيء من الدين بهلاكه
لانه لم يدخل تحت العقد معقودا وقال الشافعي النماء ليس برهن وبه قال مالك
وان هلك الاصل وبقي هو اي النماء فك النماء بقسطه بان يقسم الدين على قيمته
اي قيمة النماء يوم الفك وانما يعتبر قيمته يوم الفك لانه انما يصالح حصته من الضمان
بالفك فانه لو هلك قبل الفك هلك بغير شيء وقيمتا الاصل يوم القبض لان الاصل دخل
في ضمانه يوم القبض ويسقط من الدين حصته الاصل كما اذا كان الدين عشرة وقيمة
الاصل يوم القبض عشرة وقيمته يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصته الاصل
وثلث العشرة حصته النماء فينفك النماء وتبدل الرهن بضم مثل ان يرهن عبدا قيمته
الف درهم بالف ثم اعطاه عبدا اخر قيمته الف فكان الاول فالاول حتى يرد على الراهن
والمرتهن في الآخر امين حتى يجعل مكان الاول لان الضمان في الاول متعلق بالقبض والدين
فيبقى القبض والدين فاذا لم يجد الردي في الاول هنا في يده واذا بقي الاول هنا لا يكون الثاني
لان الراهن لم يرض بجعلها رهنه وانما رضى باحدها فاذا ارد الاول انتقض الرهن فيه وقام الثاني

الدين على الرهن
ان كان الدين
مكيلا فلا يسقط
وجناية الرهن
عليها اي على
الراهن والمرتهن
وعلى مالهما هدر
غير معتبرة
عند ايجيفة
وقال جناية
على المرتهن
معتبر والمراد
بالجناية على
النفس ما يوجب
المال بان كانت
الجناية خطأ
في النفس او
ماديها واما
جناية الرهن
على الراهن
فغير معتبر
الاتفاق لان
جناية المملوك
على المالك
فيها يوجب
المال هدر
وهذا بخلاف
الجناية
الموجبة
للقصاص
اما على
المرتهن
فغير مشكل
واما على
الراهن
فلان
المستحق
بهادمه
والمولى
من دمه
كاجنبي
اخر
ونماء
الرهن
كولد
ونشأ
ولبنه
وصوفه
رهن
حتى
يستوفي
الدين
لكن
النماء
ليس
بضمون
ويهلك
في بدل
المرتهن
بلا شيء
حتى لا
يسقط
شيء من
الدين
بهلاكه
لانه
لم يدخل
تحت
العقد
معقودا
وقال
الشافعي
النماء
ليس
برهن
وبه
قال
مالك
وان
هلك
الاصل
وبقي
هو اي
النماء
فك
النماء
بقسطه
بان
يقسم
الدين
على
قيمته
اي
قيمة
النماء
يوم
الفك
وانما
يعتبر
قيمته
يوم
الفك
لانه
انما
يصالح
حصته
من
الضمان
بالفك
فانه
لو
هلك
قبل
الفك
هلك
بغير
شيء
وقيمتا
الاصل
يوم
القبض
لان
الاصل
دخل
في
ضمانه
يوم
القبض
ويسقط
من
الدين
حصته
الاصل
كما
اذا
كان
الدين
عشرة
وقيمة
الاصل
يوم
القبض
عشرة
وقيمته
يوم
الفك
خمسة
فثلثا
العشرة
حصته
الاصل
وثلث
العشرة
حصته
النماء
فينفك
النماء
وتبدل
الرهن
بضم
مثل
ان
يرهن
عبدا
قيمته
الف
درهم
الف
ثم
اعطاه
عبدا
اخر
قيمته
الف
فكان
الاول
فالاول
حتى
يرده
على
الراهن
والمرتهن
في
الآخر
امين
حتى
يجعل
مكان
الاول
لان
الضمان
في
الاول
متعلق
بالقبض
والدين
فيبقى
القبض
والدين
فاذا
لم
يجد
الردي
في
الاول
هنا
في
يده
واذا
بقي
الاول
هنا
لا
يكون
الثاني
لان
الراهن
لم
يرض
بجعلها
رهنه
وانما
رضى
باحدها
فاذا
ارد
الاول
انتقض
الرهن
فيه
وقام
الثاني

عيسى

الدين على الرهن
ان كان الدين
مكيلا فلا يسقط
وجناية الرهن
عليها اي على
الراهن والمرتهن
وعلى مالهما هدر
غير معتبرة
عند ايجيفة
وقال جناية
على المرتهن
معتبر والمراد
بالجناية على
النفس ما يوجب
المال بان كانت
الجناية خطأ
في النفس او
ماديها واما
جناية الرهن
على الراهن
فغير معتبر
الاتفاق لان
جناية المملوك
على المالك
فيها يوجب
المال هدر
وهذا بخلاف
الجناية
الموجبة
للقصاص
اما على
المرتهن
فغير مشكل
واما على
الراهن
فلان
المستحق
بهادمه
والمولى
من دمه
كاجنبي
اخر
ونماء
الرهن
كولد
ونشأ
ولبنه
وصوفه
رهن
حتى
يستوفي
الدين
لكن
النماء
ليس
بضمون
ويهلك
في بدل
المرتهن
بلا شيء
حتى لا
يسقط
شيء من
الدين
بهلاكه
لانه
لم يدخل
تحت
العقد
معقودا
وقال
الشافعي
النماء
ليس
برهن
وبه
قال
مالك
وان
هلك
الاصل
وبقي
هو اي
النماء
فك
النماء
بقسطه
بان
يقسم
الدين
على
قيمته
اي
قيمة
النماء
يوم
الفك
وانما
يعتبر
قيمته
يوم
الفك
لانه
انما
يصالح
حصته
من
الضمان
بالفك
فانه
لو
هلك
قبل
الفك
هلك
بغير
شيء
وقيمتا
الاصل
يوم
القبض
لان
الاصل
دخل
في
ضمانه
يوم
القبض
ويسقط
من
الدين
حصته
الاصل
كما
اذا
كان
الدين
عشرة
وقيمة
الاصل
يوم
القبض
عشرة
وقيمته
يوم
الفك
خمسة
فثلثا
العشرة
حصته
الاصل
وثلث
العشرة
حصته
النماء
فينفك
النماء
وتبدل
الرهن
بضم
مثل
ان
يرهن
عبدا
قيمته
الف
درهم
الف
ثم
اعطاه
عبدا
اخر
قيمته
الف
فكان
الاول
فالاول
حتى
يرده
على
الراهن
والمرتهن
في
الآخر
امين
حتى
يجعل
مكان
الاول
لان
الضمان
في
الاول
متعلق
بالقبض
والدين
فيبقى
القبض
والدين
فاذا
لم
يجد
الردي
في
الاول
هنا
في
يده
واذا
بقي
الاول
هنا
لا
يكون
الثاني
لان
الراهن
لم
يرض
بجعلها
رهنه
وانما
رضى
باحدها
فاذا
ارد
الاول
انتقض
الرهن
فيه
وقام
الثاني

٩٩
 لا و بطل ربيع
 الكفارة كما في الكفاية وغيره فلا يخفى ان الكفاية
 فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان الكفاية
 لانهم تلك الكفارة كما في التفتة
 والمنصحات
 واجب كما مر فليس الا بالمثل كماله
 بالكفارة بالمال كما ظن
 نقاب منسوخ وقاية
 على العلم كما في قاضي خان و
 في فعله اذا رجع الى التوبة
 الحائض وادخله في التوبة
 هذا التفتيح كما في التفتيح
 الفصل في التفتيح
 الكفاية لم يطالب المطالبين
 التفتيح بالفتة وقال

[illegible]

الرواية نقايسة
كما في الخط وغيره ١٢

لا يجب على البائع شيء وإنما يسقط حقه في الثمن وإن كان المبيع مضموناً على البائع بسقوط
حقه في الثمن لا بنفسه كما يمكن تحقق معنى الكفالة إذ هو ضم الزمة في المطالبة ولا يتحقق تضم
بين المختلفين فإن ما ثبت على الأصل هو سقوط حقه في الثمن لا يمكن إثباته في حق الكفيل ومما
يمكن إثباته على الكفيل من كونه مضموناً عليه بالقيمة لا يمكن إثباته على الأصل المراد الكفالة المالية
المبيع والكفالة بتسليم المبيع بعد دفع الثمن إلى البائع فمضمون لتحقيق معنى التضم في المطالبة
فإن الكفيل يطالب بتسليم المبيع كالبائع لكن لو هلك لا يجب على الكفيل شيء كالأصل بخلاف
الثمن بأن كفل البائع عن المشتري بالثمن فإنه يصح لأنه دين كسائر الديون ولا بالمرهون
بأن كفل المرهون عن المرتهن به بمعنى أنه لو هلك فعلى له أي قيمة كان المرهون عين مضمون
بغيره وهو الدين فلا يمكن تحقق معنى الكفالة على ذكرنا في المبيع لو كفل بتسليم المرهون
عن المرتهن إلى الراهن بعد ما استقر في المرتهن الدين يصح ولا بالأمانات لأنها غير مضمونة
كالوديعة والعارية والمستأجرة ومال المضاربة ومال الشركة وعند أبي يوسف
ومحمد بن العيينة في يد الأجير المشترك مضمونة فيصح الكفالة عندهما ولو كفل
بتسليم المستأجر إلى المستأجر يصح لأن التسليم مستحق على الأجير ونقل عن أبي حنيفة أن
الكفالة بالأمانة غير واجبة التسليم كالوديعة ومال المضاربة ومال الشركة لا يصح أصلاً
أي لا بنفسها ولا بتسليمها والكفالة بالأمانة واجبة التسليم كالعارية يصح بتسليم العين
ولو هلك لا يجب شيء فإن عين العارية غير مضمونة لكن تسليمها مضمون فإن ضمن
التسليم جاز وفي الذخيرة الكفالة بتأمين المودع من أخذ الوديعة صحيحة ولا تصح
الكفالة بالحمل على دابة مستأجرة معينة لأن المستحق تسليم تلك الدابة والكفيل
عاجز عنه لأنها ملك الغير وإن كانت الدابة غير معينة صحت الكفالة بأن المستحق
هو الحمل ويمكنه الحمل على دابة نفسه ونجدة عبد مستأجر كذا أي معين كما في الدابة
ولا عن ميت مفلس أي أمانة المدين مفلساً فتكفل عنه رجل الغراء لم يصح

۱۰
عن عثمان بن عفان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قرأ سورة الفاتحة في كل صلاة كان له بها أجر سبعين حسنة

[illegible]

فقر
لم یقدر علیه فان کفن یسیر
ایستاج معین ثانی
اورمانیتر ثانی
ذافلس بیدان کان ذادراهم
عنه والمفسر ان افلس اذا ما
نقابة
۱۲۵

١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لنفسه ولا يصح ضمان احد البائعين حصة صاحبه من ثمن عبدا عاه بصفقة واحدة
 لان الصفقة اذا كانت واحدة فالثمن يجب لها مشترك بينهما فلو صح الضمان فما يوديه
 الضمان يكونا مشتركين بينهما وبين المضمون له فكما للضامن ان يرجع بنصيبه على الشريك
 لان ما استحق بنصيب احدهما للاخر ان يشارك فيه فاذا رجع بطل حكم الاداء في مقدار ما
 وقع الرجوع فيه ويصير كانه ما ادى الا الباقي ثم وثم الى ان لا يبقى شيء ففي هذا ضمان
 ابتداء وابطال له انتهاء وان باع العبد صفقتين بان باع كل واحد منهما نصيبه
 بعقد على حدة ثم ضمن احدهما صاحبه حصته من الثمن صح ضمان وصح ضمان
 الخراج لانه دين واجب عليه حق يجبر به ولا يلزم لاجله ويطالب بالاشد المطالبة فاشد
 سائر الديون والمراد بالخراج الخراج المؤظف وهو الذي يجب في الذمة بان يؤظف
 الامام كل سنة على ما يراه الامام لا المقاسمة وهي التي يقسم الامام ما يخرج من الارض
 فانها غير واجبة في الذمة فلم يكن في معنى الدين والنائب ان اراد به ما يكون
 بحق كبرى الا انها مشتركة نحو ان يقضى لقاصي بكري نهر مشترك بينه
 وبين غيره شركة خاصة فابي واحد من الكبرى واتفق شريكه باء القاضى يصير
 حصة الابي ديناً في ذمته فيصح الكفالة بها وكذا اجر الحارس بين قوم مضمون في الكفالة
 بها او كذا ما وظف الامام على الناس عند الحاجة الى تجهيز الجيش لقتال المشركين قد خلا بيت
 المال عن المال او اجتاح الى فداء اسارى المسلمين وظف على الناس الا فهو واجب مضمون
 يصح الكفالة وان اراد بها ما ليس بحق كالجبايات في زماننا اختلف المشائخ فيه قال
 بعضهم لا يصح الكفالة بها لان الكفالة التزام المطالبة بما على الاصيل شرعاً ولا شيء هنا
 على الاصيل وقال بعضهم يصح لانها في حق توجبه المطالبة فوق سائر الديون وهذا قلنا ان
 يتوزع هذه النوائب على المسلمين بايجور وان كان لاخذ الاخذ في القسمة قيل هي
 الموظفة الراتبية هي المقاطعة الديوانية في كل شهر او شهرين أشهر المرابا لنوائب بنو غير راتبية بل هي
 النائية

١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في اداء التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار
 لصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضاء صاحبه وصح التوكيل بايقائه ايراد اهل
 حق واستيفائه اي قبض كل حق الا في استيفاء حصة قصاص لغيبه موكله لانها يسقطان بالشبهة
 فلا يستويان يقوم مقام الغير لما فيه من نوع شبهة وقال الشافعي رحمه الله يستوي القصاص في حال
 غيبة الموكل في حيز التوكيل باثبات حادثة السرقة والقذف والقصاص باقامة الشهود فاذا ثبت للموكل
 استيفاءه وقال ابو يوسف انه لا يصح التوكيل باثبات الحدود والقصاص باقامة الشهود
 ايضا وقول حماد بن محمد مضطرب ولا يظهر له مع ايجافه مع وقيل هذا الخلاف في حال
 غيبة الموكل اما في حضرته فهو جائز اجماعا والتوكيل باثبات حد الزنا وحد شراب
 الخمرة لا يصح اتفاقا وترجع الحقوق الى الوكيل لا الى الموكل في كل عقد يضيف الموكل الى
 نفسه اي لا يحتاج فيه الى الاضافة الى الموكل مثل بيع وشراء واجارة وصلة عن اقرار فان
 الوكيل في هذه العقود يكفي ان يقول بعثت اشترت او اجرت واستاجرت وصالحته ولا يحتاج
 الى ذكر الموكل فيسلم الوكيل المبيع في الوكالة بالمبيع ويقبضه في الوكالة بالشراء ويقبض من مبيعه
 ويجب عليه ثمن مشتراه فيطالبه وسيله ولو قال والتمن عطف على المبيع بمعنى يسلم الوكيل
 الثمن ويقبضه لم يحتج الى قوله ثمن ضيعة وعليه ثمن مشتراه ويخاصم في الرجوع عند استحقاق
 اذا استحق المبيع من المشتري يرجع الثمن على الوكيل ويخاصم في العيب اذا باع ويخاصم اذا
 اشترى وكذا يخاصم في شفعة ما اشترى وهو اي المبيع في يده اي في يد الوكيل بخلاف ما اذا سلم الى
 الموكل واعلم ان الحقوق نوعان نوع يكون للوكيل لقبض المشتري اذا كان وكيل بالشراء ومطامير المبيع
 اذا كان وكيل بالمبيع والمخاصمة في العيب والرجوع بغير المستحق ففي هذا النوع للوكيل ولاية هذه
 الامور لكن لا يجيب عليه فان امتنع لا يجبره الموكل على هذه الافعال ونوع يكون الحقوق
 على الوكيل كتسليم المبيع وتسليم الثمن ونحوهما ففي هذا النوع يكون الوكيل مدعى عليه فللمدعي
 ان يجبره على ذلك ويثبت الملك في باب الوكالة بالشراء للموكل ابتداء اعتبارا بالتوكيل السابق

في اداء التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار
 لصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضاء صاحبه وصح التوكيل بايقائه ايراد اهل
 حق واستيفائه اي قبض كل حق الا في استيفاء حصة قصاص لغيبه موكله لانها يسقطان بالشبهة
 فلا يستويان يقوم مقام الغير لما فيه من نوع شبهة وقال الشافعي رحمه الله يستوي القصاص في حال
 غيبة الموكل في حيز التوكيل باثبات حادثة السرقة والقذف والقصاص باقامة الشهود فاذا ثبت للموكل
 استيفاءه وقال ابو يوسف انه لا يصح التوكيل باثبات الحدود والقصاص باقامة الشهود
 ايضا وقول حماد بن محمد مضطرب ولا يظهر له مع ايجافه مع وقيل هذا الخلاف في حال
 غيبة الموكل اما في حضرته فهو جائز اجماعا والتوكيل باثبات حد الزنا وحد شراب
 الخمرة لا يصح اتفاقا وترجع الحقوق الى الوكيل لا الى الموكل في كل عقد يضيف الموكل الى
 نفسه اي لا يحتاج فيه الى الاضافة الى الموكل مثل بيع وشراء واجارة وصلة عن اقرار فان
 الوكيل في هذه العقود يكفي ان يقول بعثت اشترت او اجرت واستاجرت وصالحته ولا يحتاج
 الى ذكر الموكل فيسلم الوكيل المبيع في الوكالة بالمبيع ويقبضه في الوكالة بالشراء ويقبض من مبيعه
 ويجب عليه ثمن مشتراه فيطالبه وسيله ولو قال والتمن عطف على المبيع بمعنى يسلم الوكيل
 الثمن ويقبضه لم يحتج الى قوله ثمن ضيعة وعليه ثمن مشتراه ويخاصم في الرجوع عند استحقاق
 اذا استحق المبيع من المشتري يرجع الثمن على الوكيل ويخاصم في العيب اذا باع ويخاصم اذا
 اشترى وكذا يخاصم في شفعة ما اشترى وهو اي المبيع في يده اي في يد الوكيل بخلاف ما اذا سلم الى
 الموكل واعلم ان الحقوق نوعان نوع يكون للوكيل لقبض المشتري اذا كان وكيل بالشراء ومطامير المبيع
 اذا كان وكيل بالمبيع والمخاصمة في العيب والرجوع بغير المستحق ففي هذا النوع للوكيل ولاية هذه
 الامور لكن لا يجيب عليه فان امتنع لا يجبره الموكل على هذه الافعال ونوع يكون الحقوق
 على الوكيل كتسليم المبيع وتسليم الثمن ونحوهما ففي هذا النوع يكون الوكيل مدعى عليه فللمدعي
 ان يجبره على ذلك ويثبت الملك في باب الوكالة بالشراء للموكل ابتداء اعتبارا بالتوكيل السابق

عنف
 فان الوكيل نائب في حق
 الملك اصيل في حق الحقوق
 وانما لا يجبره على طاهر الدباس
 وهو المختار عندني الى طاهر الدباس
 والاول عند القاضي الى طاهر الدباس
 والاول عند القاضي الى طاهر الدباس
 وهو المختار عندني الى طاهر الدباس
 وانما لا يجبره على طاهر الدباس
 وهو المختار عندني الى طاهر الدباس

نقطة
 انما الخلاف
 فالاولى ان يقع عليه ما لم يفر
 الحق كما في الكراي فانما يبر
 الملك المستقر بشرط الثبوت
 الوكيل لا ينتقل من سلطنة
 الانتقال فانه لا يستقر من سلطنة
 الملك للموكل وان كان بطريق
 فربما يبره في حق الوكيل
 انما يبره في حق الوكيل

عنه في عقد ليس فيه
 مبادلة ملك بملك
 كما في تكاح وخلق لان
 الوكيل فيها سفيرا
 اي حاكم حكايته غيره
 فلا يلزم عليه شيء
 كما في الكفاية وغيره

نقطة الرواية

للموكل دون اقراره
 فانه مبادلة او صلح
 عن دم عمد ومكره
 في حق الوكيل

ومضاف
 الى ما اعطى

بعبية ولم يبره في حق الوكيل

بما مر في الامكان ان لا يصح

التوكيل به وعليه النقوى

كما في الخبر انما لا يصح

انما لا يصح ان يبره في حق الوكيل

جامع

هذا هو الصحيح وقيل يثبت الملك للوكيل اولا ثم ينتقل عنه الى الموكل فكانه جرى عقد
 بينهما وان لم يكن ملفوظا بل مقتضى التوكيل فلا يعتق قريب وكيل شراؤه لانه لم يملكه
 وهذا على تقدير ثبوت الملك ابتداء ظاهرا ما على تقدير ثبوت الملك للوكيل ابتداء
 فلا يعتق ايضا لانه يثبت للوكيل ملك غير متقرر بل ينتقل الى الموكل وترجع الحقوق الى الموكل
 في كل يضيفه الوكيل الى موكله مثل تكاح فانه لو اضاف الى نفسه كان التكاح له وخلق
 وصلى عن تكاحه عن دم عمد وعق على مال وكتابة وصدة وهبة وطارقة وايداع
 ورهن واقرار وكذا الاستعارة والاستيجار والاستيهاج والارتهان فالحكم والحقوق
 كلها يتعلق بالموكل وكذا الوكالة بالشركة والمضاربة اما التوكيل بالاستقراض فلا يصح ولا
 يثبت الملك فيما استقرض للموكل الا اذا بلغ على سبيل الرسالة ارسل الى اليك فلا ويستقرض
 فحينئذ يثبت الملك للمستقرض والفرق بين المصلح عن اقرار وانكار ان الاول كالبيع فيلزم
 تسليم البديل على الوكيل اما الثاني فهو فداء يمين في حق المدعي عليه الوكيل به سفير محض
 ولا يرجع الحقوق اليه فعني اضافة الصلح عن الانكار الى الموكل ان حقوقه يرجع الى الموكل في
 المعنى فان زيدا اذا ادعى دأرا على عمرو فوكل وكيله على ان يصلح على ما فاته فيقول زيد
 صالح من دعوى الدار على عمرو بالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يلزم على عمرو وتسليم
 المائة الاصل الوكيل فالصلح في المعنى مضاف الى عمرو ولهذا يكون الوكيل سفير محضا
 ولا يلزم عليه شيء وكانه قال صالح من جهة عمرو لا ترى ان الوكيل في البيع اذا اضاف
 البيع الى الموكل بان قال بعت له ترجم الحقوق الى الوكيل لا الى الموكل وان اضاف العقد اليه
 لفظ لانه في المعنى غير مضاف فلا يطالب الوكيل زوج بالمهر بناء على ان حقوق التكاح لا
 ترجع الى الوكيل وكذا لا يطالب وكيلها ببيع الزوجية بتسليمها وكذا لا يطالب ببدل الخلع ان وكل
 بالبيع فباع الوكيل وطالب الموكل المشتري بالثمن للمشتري من موكل بائعه لان حق القبض
 للوكيل في الموكل كالاجنبي حقوق العقد فان دفع المشتري الثمن اليه اي الموكل صح اذ الثمن

المقبوض

جامع
 في حق الوكيل
 في حق الموكل
 في حق الوكيل
 في حق الموكل

في مال الغير اولا فالاول الصنائع والثاني الوجوه وهي اى المفاوضة في اللغة المساواة يقال فاضله
في كذا اى حاذاه وفعل مثل فعله والناس فاضلوه في هذا اى سواه لا تباين بينهم وفي الشيعة شركة
ملتساوين مالا والمراد من المال اى اصله راس المال الشركة كالدرهم والدينار ولا يعتبر التفاضل
في مال لا يصلح لراس المال الشركة كالعروض العقار والديون وحرية اى لا بد ان يكونا حريين
بالعين ليتحقق التساوى بينهما في الملك والتصرف واهلية الوكالة والكفالة فلا يصح بين
حرد عبد وصبي وبائع لعقد التساوى اذ الحر البالغ يستبد بالتصرف والكفالة والعبد لا
يملك واحدا منهما الا باذن السيد والصبي لا يملك الكفالة اذن له وليه اولا وكذا لا يصح
بين العبد بين وبين صبيين وبين المكاتبين وبينهما اى لا بد ان يكون ملتها واحدة
فيصح بين المسلمين وبين الذميين ولا يصح بين مسلم وكافر عند ابي حنيفة رحمه وعند
ابى يوسف ولا يكرهه وعند الشافعي رحمه لا يجوز شركة المفاوضة وقال مالك رحمه لا ادري بالمفاوضة
ويتضمن المفاوضة الوكالة اى كل واحد من الشريكين وكيل للآخر في المعاملة لان مقتضى
المفاوضة المساواة فكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرفات والكفالة فكل واحد
من الشريكين كفيل الآخر فاذا اشترى احدهما كان للبائع مطالبة الثمن من الآخر واذا تضمن
الوكالة كان مشترى كل واحد ملكا لها مشتركا بينهما فان كان شراء احدهما كسرا لثمنها الاطعام
اهله والادام وكسوتهم فانها يكون للمشتري خاصة فانها مستثناة من مقتضى المفاوضة
ضرورة واذا تضمن الكفالة كان كل دين لزم احدهما بالتجارة وبما تضمنه الشركة كالشراء
ونحوه كالبيع والاجارة مثل ان يستاجر احد المفاوضين اجيرا في تجارتهم او دابة فلهما جرح
ان يطالب بالاجرايهما شاء ضمن الآخر وهذا في التجارة بلا خلاف وان غصب احدهما
شيئا واستهلكه ضمن الآخر عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف واما ان لزم احدهما
دينا مالا يصح فيها الشركة كالنكاح والخلع والصلح عن دم لا يضمنه الآخر لانها
لم يدخل تحت المفاوضة لكونها ليست بتجارة ولو استقرض احدهما مالا لم يضمن

باب الاختصاص بنفقة المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف

وعندهما يعتق فلا يحصل المقصود وهو الاسترسل ولو فعل اي اشترى من يعتق عليه
مشتري بالنفس بدون المضاربة وضمن المال ان تقدم له المضاربة وان لم يكن للمضارب
رجح في المال ثم ان يشتري من يعتق عليه لانه لا ملك له فيه ليعتق عليه فلا مانع من تصرف
القدرة على بيعه فيقع الشراء على المضاربة ونفقة مضارب عمل في مضرة ليس في مال
المضاربة بل في ماله لانه في مضرة ساكن بالسكن الاصل للمضاربة فلم يكن نفقته في مال
المضاربة وفي سفره طعامه وشرابه وكسوته واجرة خادمه وغسل ثيابه وركوبه هو بفتح الراء
عابركب كراء وشراء وعلقه اي علف الركوب في ماله اي مال المضاربة لانه اذا صار محبوسا
بالعمل للمضاربة فوجب النفقة في ماله لاجل الاحتباس بالعمل وانما يطلق ذلك بالمعروف حتى لو ادرى
المعروف وجاوز المعتادين بالتجار ضمن الفضل اما الداء في ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن
ابي حنيفة ان الداء في مال المضاربة ولو كان خروجه فيادون سفران كان بحيث يغدو
اليه ثم يرجع الى منزله فهو كالسبي في المصدر لان اهل السوي يتجرون في المصدر ثم يبيتون في منزله وان
مادون السفر بحيث يغدو اليه ولا يبيت باهله فنقته في مال المضاربة كالسفر لا خروجه للمضارب
هم هنا فصار كالمخرج للسفر فان ربح المضارب اخذ المالك من الربح او لا ما انفق المضارب من
رأس المال حتى يتم رأس المال ثم قسم الربح الباقي لان القسمة انما شرعت بعد تسليم
رأس المال وان دفع المضارب رأس المال الى غيره مضاربة بلا اذن رب المال لم يضمن بمجرده
الدفع لانه ايداع وهو بملكه بل ضمن المال عند عمل المضارب الثاني في ظاهر الرواية عن ابي
حنيفة رح وهو قول ابي يوسف ومحمد لانه اذا عمل ظاهرة مضاربة يضمن وقيل لا يضمن حتى
يربح الثاني فاذا ربح ضمن لرب المال عند ربحه وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح
لانه اذا ربح يثبت الشراكة في يضمن كالمخلط بغيره وقال فرج يضمن بالدفع اعلم او لم يعمل
وهو رواية عن ابي يوسف رح وصح ان شرط في المضاربة لعبد المالك شيء مثل ان شرط
ثلث لرب المال وثلث لعبد رب المال ليعمل مع المضارب وثلث للمضارب لان اشتراط

باب الاختصاص بنفقة المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف

باب الاختصاص بنفقة المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف

باب الاختصاص بنفقة المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف

باب الاختصاص بنفقة المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف
والاقتضاء بالانفاق في المصارف

بالبيع اذا امتنع من طلب الثمن عند المشتري لا يجبر عليه ولكن يوكل المالك بطلب الثمن عن
المشتري وكذا المستبضع اذا باع مال البضاعة يوكل المالك بطلب الثمن والذي يعمل بالاجرة مثل البيا
اي الدلال والسمسار يكسر السين الاول المتوسط بين البائع والمشتري فارسية ومصدرها السمسرة
وهو ان يتوكل الرجل من الخاضق الى البادية فيبيع لهم ما يجلبون به يجبر عليه اي على طلب الثمن و
استيفائه لانه يصل اليهما بدل عملها وما ملك من مال المضاربة صرف الى الربح ولا دون راس المال
لان الربح تابع لراس المال اصل والهالك يصرف الى التبع دون الاصل كما يصرف الهالك في مال الزكوة الى
العقود دون النصاب فان زاد الهالك على الربح فاضمان على المضارب لانه أمين وان قال المالك
عنيت نوعا وقال المضارب باسميت لي نوعا بعينه صدق المضارب مع اليقين ادعى العموم في كل
وجما قول المالك لان الاصل في المضاربة العموم فكما القول لمن تمسك بالاصل وقال زفر بن
المالك وان ادعى كل واحد منهما نوا صدق المالك مع اليقين لا تقاها على الخصم فاعتبار قول
يستفاد الاذن من جهة الحق والبيئة للمضارب لا حيلة الى نفي الضمان وكذا ا صدق المالك
اليامين قال المالك دفع اليك اودعة او ودعة وقال فولد انه المال عند مضاربة او قرض لان ذاليد
يد عليه تملك المال والربح وهو ينكر فكما القول للمكر والبيئة لذاليد كتاب المراجعة وهي
في اللغة مفادلة من الزراعة يقال زرع الله الحرث اي ابنته وانما هو وقولهم زرع الزارع الارض
اذا اثارها للزراعة من اسناد الفعل الى السبب مجازا كذا في المغرب وفي الشريعة عقد على
فعل الزرع ببعض الخارجه والمزراعة يقتضي فعلا من الجانبين مع ان فعل الزرع يوجد حد
الجانبين وانما سمي بالطريق التغليب كالمضاربة ولا تصح المراجعة عند ايجيفة سرح لان النبي عليه
الصلوة والسلام نهي عن المخاوعة وهي مزراعة الارض على الثلث او الربع وحسن الثلث او
الربع لمكان العادة في ذلك الوقت ولا تنفي المعنى استيجار الزرع ببعض ما خرج من عمله
فكان في معنى قفيز الطحان ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قفيز
الطحان وهو ان يستاجر رجلا ليطحن له كذا من حنطة بقفيز من دقيقها ولكن صححت عندها

المشتري اذا امتنع من طلب الثمن عند المشتري لا يجبر عليه ولكن يوكل المالك بطلب الثمن عن
المشتري وكذا المستبضع اذا باع مال البضاعة يوكل المالك بطلب الثمن والذي يعمل بالاجرة مثل البيا
اي الدلال والسمسار يكسر السين الاول المتوسط بين البائع والمشتري فارسية ومصدرها السمسرة
وهو ان يتوكل الرجل من الخاضق الى البادية فيبيع لهم ما يجلبون به يجبر عليه اي على طلب الثمن و
استيفائه لانه يصل اليهما بدل عملها وما ملك من مال المضاربة صرف الى الربح ولا دون راس المال
لان الربح تابع لراس المال اصل والهالك يصرف الى التبع دون الاصل كما يصرف الهالك في مال الزكوة الى
العقود دون النصاب فان زاد الهالك على الربح فاضمان على المضارب لانه أمين وان قال المالك
عنيت نوعا وقال المضارب باسميت لي نوعا بعينه صدق المضارب مع اليقين ادعى العموم في كل
وجما قول المالك لان الاصل في المضاربة العموم فكما القول لمن تمسك بالاصل وقال زفر بن
المالك وان ادعى كل واحد منهما نوا صدق المالك مع اليقين لا تقاها على الخصم فاعتبار قول
يستفاد الاذن من جهة الحق والبيئة للمضارب لا حيلة الى نفي الضمان وكذا ا صدق المالك
اليامين قال المالك دفع اليك اودعة او ودعة وقال فولد انه المال عند مضاربة او قرض لان ذاليد
يد عليه تملك المال والربح وهو ينكر فكما القول للمكر والبيئة لذاليد كتاب المراجعة وهي
في اللغة مفادلة من الزراعة يقال زرع الله الحرث اي ابنته وانما هو وقولهم زرع الزارع الارض
اذا اثارها للزراعة من اسناد الفعل الى السبب مجازا كذا في المغرب وفي الشريعة عقد على
فعل الزرع ببعض الخارجه والمزراعة يقتضي فعلا من الجانبين مع ان فعل الزرع يوجد حد
الجانبين وانما سمي بالطريق التغليب كالمضاربة ولا تصح المراجعة عند ايجيفة سرح لان النبي عليه
الصلوة والسلام نهي عن المخاوعة وهي مزراعة الارض على الثلث او الربع وحسن الثلث او
الربع لمكان العادة في ذلك الوقت ولا تنفي المعنى استيجار الزرع ببعض ما خرج من عمله
فكان في معنى قفيز الطحان ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قفيز
الطحان وهو ان يستاجر رجلا ليطحن له كذا من حنطة بقفيز من دقيقها ولكن صححت عندها

المشتري اذا امتنع من طلب الثمن عند المشتري لا يجبر عليه ولكن يوكل المالك بطلب الثمن عن
المشتري وكذا المستبضع اذا باع مال البضاعة يوكل المالك بطلب الثمن والذي يعمل بالاجرة مثل البيا
اي الدلال والسمسار يكسر السين الاول المتوسط بين البائع والمشتري فارسية ومصدرها السمسرة
وهو ان يتوكل الرجل من الخاضق الى البادية فيبيع لهم ما يجلبون به يجبر عليه اي على طلب الثمن و
استيفائه لانه يصل اليهما بدل عملها وما ملك من مال المضاربة صرف الى الربح ولا دون راس المال
لان الربح تابع لراس المال اصل والهالك يصرف الى التبع دون الاصل كما يصرف الهالك في مال الزكوة الى
العقود دون النصاب فان زاد الهالك على الربح فاضمان على المضارب لانه أمين وان قال المالك
عنيت نوعا وقال المضارب باسميت لي نوعا بعينه صدق المضارب مع اليقين ادعى العموم في كل
وجما قول المالك لان الاصل في المضاربة العموم فكما القول لمن تمسك بالاصل وقال زفر بن
المالك وان ادعى كل واحد منهما نوا صدق المالك مع اليقين لا تقاها على الخصم فاعتبار قول
يستفاد الاذن من جهة الحق والبيئة للمضارب لا حيلة الى نفي الضمان وكذا ا صدق المالك
اليامين قال المالك دفع اليك اودعة او ودعة وقال فولد انه المال عند مضاربة او قرض لان ذاليد
يد عليه تملك المال والربح وهو ينكر فكما القول للمكر والبيئة لذاليد كتاب المراجعة وهي
في اللغة مفادلة من الزراعة يقال زرع الله الحرث اي ابنته وانما هو وقولهم زرع الزارع الارض
اذا اثارها للزراعة من اسناد الفعل الى السبب مجازا كذا في المغرب وفي الشريعة عقد على
فعل الزرع ببعض الخارجه والمزراعة يقتضي فعلا من الجانبين مع ان فعل الزرع يوجد حد
الجانبين وانما سمي بالطريق التغليب كالمضاربة ولا تصح المراجعة عند ايجيفة سرح لان النبي عليه
الصلوة والسلام نهي عن المخاوعة وهي مزراعة الارض على الثلث او الربع وحسن الثلث او
الربع لمكان العادة في ذلك الوقت ولا تنفي المعنى استيجار الزرع ببعض ما خرج من عمله
فكان في معنى قفيز الطحان ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قفيز
الطحان وهو ان يستاجر رجلا ليطحن له كذا من حنطة بقفيز من دقيقها ولكن صححت عندها

فاذا لم يحصل بدفعه الى غيره ليحصل المقصود وانما شرط ترك ثلث سنين لانه اذا عمل محتاجا الى ان يرجع الى وطنه وتتهيأ اسبابه ثم يرجع الى ذلك الموضع فيجيبه فيعمل له من المدة للرجوع الى وطنه سنة لان دار الاسلام يقطع من ادناها الى اقصاها سنة فلعله انما يخرج في قضاء طرف دار الاسلام وبلده في طرف الاخر من دار الاسلام لا صلاحا له في وطنه سنة وللرجوع الى ذلك الموضع سنة وهذا من طريق الديانة واما في الحكم اذا احيها انسان قبل مضي هذه المدة فهي لتحقق الاحياء منه ذو الاول ومن حفريه في ارض موات بالاذن من الامام عند اليخيفة وبغير اذنه ايضا عند هافله حريمها للعطن والعطن من اهل ابل ومديها حول الماء وبير العطن هي التي ينزح الماء منها باليد والناضح هو البعير وبير الناضح هي التي ينزح الماء منها بالبعير وانما يضاف ليفرق بين ما يسقى منه باليد وما يسقى منه بالناضح اربعون ذراعا من كل جانب لان حافر البير لا يتمكن من الانتفاع ببيرة الا بما حولها فانه يحتاج الى ان يقف على شفر البير ليسقى الماء والى ان يبنى على شفر البير ما يركب عليه البكرة الى ان يبنى حوضا يجتمع فيه الماء والى موضع يقف فيه المواشي عند الشرب والى موضع تنام فيه مواشيه بعد الشرب والى موضع القيام واستحقاق الحريم لذلك وقدره الشرع اربعين ذراعا ثم قيل اربعون ذراعا من الجوانب الاربع من كل جانب عشرة اذرع وفي القول الاصح اربعون ذراعا من كل جانب والذراع هو المكسر وهو ست قبضات وهو ذراع العا واما وصف بالمكسر لانه نقص بقبضة من ذراع الملك وهو من بعض الكسرة لا كسر الاخير اذا كان ذراعه سبع قبضات كل قبضة اصابع وهذا عند اليخيفة وعندهما حريم البير الناضح ستون ذراعا والحريم للعين خمسمائة كذلك اي من كل جانب في القول الاصح وعند بعضهم خمسمائة ذراع من الجوانب الاربع من كل جانب ثمانية وخمسة عشر ذراعا ومنهم غيره من الحفريه اي في حريم البير لان حريم البير صار ملكا لصاحب البير ضرورة تمكنه من الانتفاع بها فلم يكن

لان الماتحتل الى اخره وفيها ما في نسخة
 فانما في البسوط وغيره وقيل
 الاول المذكور في الزاوية وقيل
 وخمس وعشرون من كل جانب وقيل
 مقتضى المذكور في غير عين في
 صلاحيته واما في اراضيها في الثاني
 رتبة وتبا كذا في نسخة
 فانما في البير
 ففصل
 في النصف بغير ذراع
 بنا وبقية في اي حريم البير والعين
 لانه ملكه فان حرم البير في حريم
 الاول فلهذا ان يكون البير في حريم
 وان يام الثاني بالاصلاح جبر
 وقيل يكسب بنفسه ويضمن النقصان
 بان يقول ذلك قبل الحفر او
 بعده فيضمن التفاوت كما في
 الكفالة وغيره ١٣
 نقا

كل قبضة اربعة اصابع
 قال ان حريم البير
 في حريم البير
 في حريم البير
 في حريم البير
 في حريم البير
 في حريم البير

وقيل ان يتصرف في حقها
 في الاخير لا بد من ان يكون
 في الاخير لا بد من ان يكون
 في الاخير لا بد من ان يكون
 في الاخير لا بد من ان يكون

في الاخير لا بد من ان يكون
 في الاخير لا بد من ان يكون
 في الاخير لا بد من ان يكون
 في الاخير لا بد من ان يكون

ان يتصرف في ملكه فان حفر اخيرا في حريم الاول فلاول ان يسد احفره الثاني ولا يفضه
 النقصان وللاول ان يأخذ بكس احفره وقيل يضمن النقصان ثم يكس نفسه وهذا هو الصحيح
 وان حفر الثاني بئر في غير حريم الاول بل في منتهاه قريبا منه فذهب بئر الاول عرف ان
 ذهب ذلك من البئر الثاني فلا شيء عليه لا غير متعديا صنع الماء تحت الارض غير ملوك
 فليس ان يخاصم تحويل ماء البئر الى بئر فلا شيء للثاني الذي حضره منتهى حريم الاول الحريم من
 ثلاثة جوانب دون جانب الاول لمشي ملك الحافر الاول فيه وللقناة اي مجرى الماء تحت الارض حريم
 بقدر ما يصلحها وعن محمد انها بمنزلة البئر في استحقاق الحريم وقيل هذا عندها واما عنده
 فلا حريم لها لم يظهر الماء على وجه الارض لانها نهر في الحقيقة فيعتبر بالنهر الظاهر قالوا
 وعند ظهور الماء هي بمنزلة عين فوارة فيقدر حريمها الخمسة ذراع ومن كان له نهر في أرض
 غيره فعند أبي حنيفة لا حريم للنهر الا ان يقيم بنيته على ذلك وقال له مسناة نهر بمشي
 ويلقى عليه طينه وموضع الخلاف ان يكون الحريم موازيا للارض لا فاصل بينهما ولا يكون الحريم
 مشغولا بحق احدها واما اذا كان لاحدهما عليه غرسا وطين يلقى عليه فصاحب الشغل اولى
 به بالاجماع لصاحب يد ثمة الخلاف تظهر في موضعين احدهما انه اذا كان على المسناة اشجار ولا يد من
 غرسها فعنده الاشجار للارض وعند مال الرب النهر وثانيهما ان ولاية الغرس على المسناة للرب
 عنده واما عند مال الرب النهر فالفاء الطين قيل على هذا الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك مال يفسد
 وهو الصحيح ان اراد ان يزرع عليه صاحب النهر فليل ذلك والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه
 ضرر قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقوله في الغرس بقولهما في الفاء الطين ثم عند أبي يوسف
 حريمه مقدار نصف بطن النهر من كل جانب عند محمد مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا
 ارفق بالناس قال الفقيه ابو جعفر الاختلاف في نهر كبير لا يحتاج الى كرية في كل حين اما انما
 الصغار التي يحتاج الى كرية في كل وقت فلها حريم بالاتفاق **فصل الشرب**
 بالكسر تصيب من الماء شريعة عبارة عن نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزرع والدواب

عند مال الرب النهر فالفاء الطين وقيل ان لرب النهر ذلك مال يفسد وهو الصحيح ان اراد ان يزرع عليه صاحب النهر فليل ذلك والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقوله في الغرس بقولهما في الفاء الطين ثم عند أبي يوسف حريمه مقدار نصف بطن النهر من كل جانب عند محمد مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا ارفق بالناس قال الفقيه ابو جعفر الاختلاف في نهر كبير لا يحتاج الى كرية في كل حين اما انما الصغار التي يحتاج الى كرية في كل وقت فلها حريم بالاتفاق فصل الشرب بالكسر تصيب من الماء شريعة عبارة عن نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزرع والدواب

في الاخير لا بد من ان يكون
 في الاخير لا بد من ان يكون
 في الاخير لا بد من ان يكون
 في الاخير لا بد من ان يكون

وقال بعض المتأخرين منهم
 البعض أولى كما في الكافي
 لا نهم جميع من في الدنيا
 إلى أن ليس الكافي في الدنيا
 كما في العيون والاعتقاد
 حتى لا يروى ما عليه من النسخة
 عند الشيخين الكافي عن مشرب
 النسخ كما في الخزانة ويمنع
 الكل لا يجوز من الاعتدال على
 يجوزون عليه وفي الخزانة
 لا امتنع عنه كما في بعض
 لا إلا أن في العام

عام من وجهه وخاص من وجهه ونهر ملوك ودخل ماءه في القسمة وهو خاص من كل وجه والفاصل
بينهما استحقاق الشقة وعند مؤنة كرى نهر لم يملك ولم يدخل ماءه في المقاسم على السلطان بل
المال لان ذلك من حاجة عامة المسلمين مال بيت المال بعد ايصالهم فان لم يكن فيه اى
في بيت المال شئ فعلى العامة يحجز السلطان على كرى الا انه يخرج لهم من كان يطيقه ويجعل
مؤنته على المياسر الذين لا يطيقونه بانفسهم ومؤنة كرى نهر ملك ودخل ماءه
تحت القسمة سواء كان علم من وجه او خاصا من كل وجه على اهله لا على بيت المال
من اعلاه اى من اوله لا من اسفله ومن جاوز الذين يكونون من ارضه يرى من الكرى
ولم يكن عليه كرى باقى النهر وهذا عند ابي حنيفة مخرج وعندهما مؤنة الكرى عليهم جميعا من
اوله واخره بمخصص الشرب والارضين ببيان ان شركاء النهر اذا كانوا عشرة فمؤنة الكرى
على الباقيين انقضاء ان يجاوز ارضا اخرى ثم يكون على الباقيين اثمانا على هذا التفصيل
الى اخر النهر عنده وعندهما المؤنة عليهم اعشار من اول النهر الى اخره ويقول ابي حنيفة
اخذوا في الفتوى ثم انما يبرى عن الكرى اذا جاوز حد ارضه كما ذكرنا وهو الاصح ونرى عدم
بعض مشائخنا ان الكرى اذا انتهت الى فوهة ارضه من النهر فليس عليه شئ من المؤنة واذا
جاوز الكرى ارض رجل سقط عنه مؤنة الكرى قيل هل ان يفتح الماء ليسقى ارضه قيل له
ذلك لان الكرى قد انتهت في حقه وقيل ليس ذلك ما لم يفرغ الشركاء من الكرى وللخبر عن
هذا الخلاف جرى الرسم ان ياخذ في الكرى من اسفل النهر او يترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من
وليس على اهل الشقة ثلث من الكرى وصح دعوى الشرب بلا ارض استحسانا والقياس انه لا يصح
لان شرط الدعوى اعلام المدعى في الدعوى والشهادة والشرب مجهول لا يقبل الاعلام و
وجه الاستحسان ان الشرب قد يملك بغير الارض ارثا او وصية وقد يباع الارض بدون
الشرب وهو مرغوب فيه مستقيم به فيجوز فيه الدعوى وان اختلف قوم في شرب من النهر
بينهم لهم عليه ارضى قسم الشرب بقدر ارضهم لان الظاهر ان حق كل منهم من

من اول النعم عنده ومن اسفل
عند المتأخرين كما في الظهيرية
وذكر في الكافي انه يترك بعض النعم
من اعلاه حتى يغفر من اسفله
جامع المصون
سقى الاراضي والى اوجه المذكور
يختلف بقوله الاراضي وذكر ثلثا
والظاهر ان حق كل منهن يختلف
بقدر ارضه ونقدر حاجته بحسب
الطريق اذا اختلف في الطريق ولا يعيب
حيث يستون في الطريق الى الجبال
وسعة الدار والسبيل بحسب
على الاسفل ككنه في الاعلى كبره
فان تراصوا على ان الاعلى اعلى
حتى شرب بحسنه واصلوا
ليمكن من غير ان يشربوا
ان كنه الناب كبره وان شرب
ان كبره بالصين وان شرب

يا بني انما جعلتك في الدنيا
 ارحام مع الارض والسموات
 فاحم الكثر من الدنيا والسموات
 انما جعلتك في الدنيا والسموات
 فاحم الكثر من الدنيا والسموات
 انما جعلتك في الدنيا والسموات
 فاحم الكثر من الدنيا والسموات

المتصل به بطريقة بان يجعله طريقا ما للمسلمين وانما شرط لزوال الملك لا لزال المسجد
 لا ان يكون خالصا لله تعالى لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا الى مختصة لله
 ولا يخلص لله تعالى الا به واذن للناس بالصلوة فيه بان يقول للناس صلوا فيه ايديا حتى لو قاصوا
 يوم اوشموا او نحوه فصلوا لا يزول ملكه وصلى فيه واحد ^{سواء كان} شرط الصلوة فيه لان التسليم شرط
 ابي حنيفة ومحمد في الاوقاف كلها غير ان التسليم كل شيء بحسب ما يليق به وهو في المسجد بالصلوة
 فيه ثم يكفي بصلوة الواحد في رواية عند ابي حنيفة ومحمد كما ذكر الخصاص وفي رواية
 بشرط الصلوة بجماعة وهو الصحيح كذا في الكافي وقال ابو يوسف يزول ملك الواقف
 بقوله جعلته مسجدا لان التسليم ليس بشرط عنده وعند محمد تسليمه الى المتولى
 وقبضه شرط لزوال ملك الواقف ولزوم الوقف لان زوال الملك لصيرورته حقا خالصا
 لله تعالى انما ثبتت في ضمن التسليم الى العبد كالصدقات والزكاة فانها يكون ملكا لله تعالى
 بواسطة كونها ملكا للفقراء لان التملك منه لا يتحقق قصد لان ما في ايدينا ملكه تعالى
 على الحقيقة فالوقف يكون لله تعالى بواسطة قبض المتولى وعند ابي يوسف يزول
 ملك الواقف بنفس القول لان الوقف شرط لاسقاط ملك الواقف عن العين لا للتملك
 فيصم تفريع على قول ابي يوسف عنده وقف المشاع خلافا لمحمد لان التسليم والقبض
 عنده شرط والقبض لا يتم في المشاع الا بالقسمة لان القبض ان يصير الشيء في حيز القابض
 ويده من كل وجه والمشاع في حيزه من وجه وفي حيز شريكه من وجه واما
 عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فالوقف لاسقاط الملك والشيوع لا يمنع
 الفتوى على قوله والخلاف في مشاع يحتمل القسمة واما فيما لا يحتمل
 القسمة كالحمام الصفي فيصم مع الشيوع عند محمد ايضا
 وفي المسجد والسقاية والمقبرة لا يصم مع الشيوع عند ابي يوسف
 وصم عنده جعل الواقف تمام العلة او بعضه لنفسه في حال حيوته وبعد

انما جعله طريقا ما للمسلمين وانما شرط لزوال الملك لا لزال المسجد
 لا ان يكون خالصا لله تعالى لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا الى مختصة لله
 ولا يخلص لله تعالى الا به واذن للناس بالصلوة فيه بان يقول للناس صلوا فيه ايديا حتى لو قاصوا
 يوم اوشموا او نحوه فصلوا لا يزول ملكه وصلى فيه واحد سواء كان شرط الصلوة فيه لان التسليم شرط
 ابي حنيفة ومحمد في الاوقاف كلها غير ان التسليم كل شيء بحسب ما يليق به وهو في المسجد بالصلوة
 فيه ثم يكفي بصلوة الواحد في رواية عند ابي حنيفة ومحمد كما ذكر الخصاص وفي رواية
 بشرط الصلوة بجماعة وهو الصحيح كذا في الكافي وقال ابو يوسف يزول ملك الواقف
 بقوله جعلته مسجدا لان التسليم ليس بشرط عنده وعند محمد تسليمه الى المتولى
 وقبضه شرط لزوال ملك الواقف ولزوم الوقف لان زوال الملك لصيرورته حقا خالصا
 لله تعالى انما ثبتت في ضمن التسليم الى العبد كالصدقات والزكاة فانها يكون ملكا لله تعالى
 بواسطة كونها ملكا للفقراء لان التملك منه لا يتحقق قصد لان ما في ايدينا ملكه تعالى
 على الحقيقة فالوقف يكون لله تعالى بواسطة قبض المتولى وعند ابي يوسف يزول
 ملك الواقف بنفس القول لان الوقف شرط لاسقاط ملك الواقف عن العين لا للتملك
 فيصم تفريع على قول ابي يوسف عنده وقف المشاع خلافا لمحمد لان التسليم والقبض
 عنده شرط والقبض لا يتم في المشاع الا بالقسمة لان القبض ان يصير الشيء في حيز القابض
 ويده من كل وجه والمشاع في حيزه من وجه وفي حيز شريكه من وجه واما
 عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فالوقف لاسقاط الملك والشيوع لا يمنع
 الفتوى على قوله والخلاف في مشاع يحتمل القسمة واما فيما لا يحتمل
 القسمة كالحمام الصفي فيصم مع الشيوع عند محمد ايضا
 وفي المسجد والسقاية والمقبرة لا يصم مع الشيوع عند ابي يوسف
 وصم عنده جعل الواقف تمام العلة او بعضه لنفسه في حال حيوته وبعد

انما جعله طريقا ما للمسلمين وانما شرط لزوال الملك لا لزال المسجد
 لا ان يكون خالصا لله تعالى لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا الى مختصة لله
 ولا يخلص لله تعالى الا به واذن للناس بالصلوة فيه بان يقول للناس صلوا فيه ايديا حتى لو قاصوا
 يوم اوشموا او نحوه فصلوا لا يزول ملكه وصلى فيه واحد سواء كان شرط الصلوة فيه لان التسليم شرط
 ابي حنيفة ومحمد في الاوقاف كلها غير ان التسليم كل شيء بحسب ما يليق به وهو في المسجد بالصلوة
 فيه ثم يكفي بصلوة الواحد في رواية عند ابي حنيفة ومحمد كما ذكر الخصاص وفي رواية
 بشرط الصلوة بجماعة وهو الصحيح كذا في الكافي وقال ابو يوسف يزول ملك الواقف
 بقوله جعلته مسجدا لان التسليم ليس بشرط عنده وعند محمد تسليمه الى المتولى
 وقبضه شرط لزوال ملك الواقف ولزوم الوقف لان زوال الملك لصيرورته حقا خالصا
 لله تعالى انما ثبتت في ضمن التسليم الى العبد كالصدقات والزكاة فانها يكون ملكا لله تعالى
 بواسطة كونها ملكا للفقراء لان التملك منه لا يتحقق قصد لان ما في ايدينا ملكه تعالى
 على الحقيقة فالوقف يكون لله تعالى بواسطة قبض المتولى وعند ابي يوسف يزول
 ملك الواقف بنفس القول لان الوقف شرط لاسقاط ملك الواقف عن العين لا للتملك
 فيصم تفريع على قول ابي يوسف عنده وقف المشاع خلافا لمحمد لان التسليم والقبض
 عنده شرط والقبض لا يتم في المشاع الا بالقسمة لان القبض ان يصير الشيء في حيز القابض
 ويده من كل وجه والمشاع في حيزه من وجه وفي حيز شريكه من وجه واما
 عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فالوقف لاسقاط الملك والشيوع لا يمنع
 الفتوى على قوله والخلاف في مشاع يحتمل القسمة واما فيما لا يحتمل
 القسمة كالحمام الصفي فيصم مع الشيوع عند محمد ايضا
 وفي المسجد والسقاية والمقبرة لا يصم مع الشيوع عند ابي يوسف
 وصم عنده جعل الواقف تمام العلة او بعضه لنفسه في حال حيوته وبعد

في الوقف والوقف عند أبي حنيفة اذا قضى القاضى بجواز وقف المشاع نفذ قضاؤه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات فان طلب بعضهم القسمة لا يقسم ويتأثرون ثم ان وقف نصيبه من عقار مشتركة بينه وبين غيره فهو الذي يقاسم شريكه عند من يقول بالقسمة وان كان لا من كلها له ووقف بعضها فالقاضي يقاسم مع الوقف واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا على ارباب فارام والقسمة لا يقسم ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته شرط الوقف ذلك او لم يشترط ان وقف على الفقراء وما فضل منها يقسم على الفقراء وان كان وقف على رجل معين يمكن مطالبته بالعمارة واخره للفقراء فهي اى عمارته في ماله اى مال ذلك الرجل المعين اى مال شاء يطالب في حال حيوة ولا يجبر شي من الغلة ولا يأخذ منه فان امتنع من العمارة او كان فقيرا اجرة الوقف الحاكم وعمره بلجرتة ثم ان عمرده الى مصرفه رعاية للحقين ولا يجبر الممتنع على العمارة لان في العمارة اتلاف ماله ولا يصح اجارة من له السكنى لان تغيير مالك لها ونقصه النقص يضم النون وقيل يكسر ها البناء المنقوض اى نقص الوقف وما الهدم من بنائه يصرف الى عمارته ان احتاج او يدرج الى وقت الحاجة اليها ان استغنى عنه وان تعدل صرفه اليها اى الى العمارة بيع وصرف ثمنه اليها صرف للمبدل الى مصرف المبدل ولا يقسم نقضه بين مصارفه اى بين مستحقه لانه جزء من العين وحقق في الانتفاع دون العين والعين حق الله تعالى او حق الوقف كتاب الكراهية

هي في اللغة مصدر كرهت الشيء كراهية وهو مكروه اذا لم شرده ولم ترضه وكل ما كره في الشرع حرام عند محمد رح ولكن لم يلفظ به ولم يطلق عليه لفظة الحرام لعدم وجدان النص المقاطع فيه فنسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض وعندنا ما كره الى الحرام اقرب وهذا في المكروه كراهية تحريمه واما المكروه كراهية تنزيهه فهو الى الحد اقرب لاكل على مراتب فرض يوجب عليه ويأثم بتركه ان دفع به هلاكه

والا في الوقف والوقف عند أبي حنيفة اذا قضى القاضى بجواز وقف المشاع نفذ قضاؤه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات فان طلب بعضهم القسمة لا يقسم ويتأثرون ثم ان وقف نصيبه من عقار مشتركة بينه وبين غيره فهو الذي يقاسم شريكه عند من يقول بالقسمة وان كان لا من كلها له ووقف بعضها فالقاضي يقاسم مع الوقف واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا على ارباب فارام والقسمة لا يقسم ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته شرط الوقف ذلك او لم يشترط ان وقف على الفقراء وما فضل منها يقسم على الفقراء وان كان وقف على رجل معين يمكن مطالبته بالعمارة واخره للفقراء فهي اى عمارته في ماله اى مال ذلك الرجل المعين اى مال شاء يطالب في حال حيوة ولا يجبر شي من الغلة ولا يأخذ منه فان امتنع من العمارة او كان فقيرا اجرة الوقف الحاكم وعمره بلجرتة ثم ان عمرده الى مصرفه رعاية للحقين ولا يجبر الممتنع على العمارة لان في العمارة اتلاف ماله ولا يصح اجارة من له السكنى لان تغيير مالك لها ونقصه النقص يضم النون وقيل يكسر ها البناء المنقوض اى نقص الوقف وما الهدم من بنائه يصرف الى عمارته ان احتاج او يدرج الى وقت الحاجة اليها ان استغنى عنه وان تعدل صرفه اليها اى الى العمارة بيع وصرف ثمنه اليها صرف للمبدل الى مصرف المبدل ولا يقسم نقضه بين مصارفه اى بين مستحقه لانه جزء من العين وحقق في الانتفاع دون العين والعين حق الله تعالى او حق الوقف كتاب الكراهية هي في اللغة مصدر كرهت الشيء كراهية وهو مكروه اذا لم شرده ولم ترضه وكل ما كره في الشرع حرام عند محمد رح ولكن لم يلفظ به ولم يطلق عليه لفظة الحرام لعدم وجدان النص المقاطع فيه فنسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض وعندنا ما كره الى الحرام اقرب وهذا في المكروه كراهية تحريمه واما المكروه كراهية تنزيهه فهو الى الحد اقرب لاكل على مراتب فرض يوجب عليه ويأثم بتركه ان دفع به هلاكه

الحقايين
بشيين
الزهد والورع
سائر اطلاق الشرع
الزهد والورع
الشرع والاباحة
الاخر ازعته ولقبه القديس باب
والرضى في الغنى والقبه القديس باب
قوله الكراهية ي ضد الارادة
والاخر ازعته ولقبه القديس باب

۱۴

و با قوت و شیب بسیار در جرقه و تپان
بازار دینیه بکسیر جوهری فی الخطأ صفت
قال صلوات الله علیہ و آله الطاهیین فانما
من خیمتکم فی کبریت و مسرور استانی من
الزهد ای مدنی الناس فی بین
والجاکافی اکثر شیء
فصل ستونم

يتخذ منها الاضنام فاشبه الصفراء لو كان الحلقة من الفضة والفض من الحجر يحرز ولا يحل
ان يلبس رجل حريرا لما هوينا الا قدر اربعة اصابع مضموكة لا منشورة لان عليه السلام كان يلبس
جبة مكفوفة بالحري ويحل الحرير للنساء وقال بعض الفقهاء يحل للرجل ايضا وقال بعض الفقهاء هو
حرام عليهما وفي السير بيان العلم حلا سوءا كصغير او كبير او حل ان يتوسدة اي الحرير ويفرشة وفي
بيان عليه عند المجتفة وقال لا يكره وكذا الخلاف في ستر الحرير وتعليقه على الاثواب وكذا حل
للرجل ان يلبس في الحرب غيره واسداه من ابرسيم ولحمته غيره كالقطن مثلا لان الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يلبسون الخمر والخمر اسهم ثوب يسداه حرير ولحمته صوف حين ان في الماء وحل
عكسه اي لحمته ابرسيم وسداه غيره في الحرب فقط لضرورة دفع السلام وفيه رعب
في قلوب الاعداء ويكره في غير الحرب واعتبروا اللحمية في الحل دون السدي لان الثوب بالنسج يصيب
ثوبا وباللحمية والسدي ايضا ذكونه ثوبا الى اخر الامرين وهو اللحمية لما عرف ان العبرة في الحكم
لاخر الوصفين فيجعل اللحمية اصلا في الاباحة والتحريم وكذا الباس الصبي ذهبوا او حريرا لان النص
جعل لبسها حراما على الذكور فكان الالباس حراما كشر بنحو ما كان حراما كان سفيها
للصبي حراما وينظر الرجل من كل بدن الرجل والمرأة من المرأة والرجل سوى ما بغير السرة
الى الركبة قال عليه الصلوة والسلام عورة الرجل ما دون ستره حتى يجاوز ركبته وهذا
يبين ان السرة ليست بعورة بخلاف ما يقول الشافعي حراما عورة والركبة عورة خلافا له
والفخذ عورة خلافا لصاحب الظواهر واعلم ان مسائل النظر اربعة اقسام نظر الرجل الى الرجل
كما ذكرنا والمرأة الى المرأة والمرأة الى الرجل ونظر الرجل الى المرأة وهو اربعة نظر الرجل الى
نرجسته ومملوكته والى ذوات محاسن والى اماء الغير والى الحرة الاجنبية ثم حكم العورة
في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوء حتى من اى غيره مكشوف الركبة
ينكر برفق ولا ينافر عا ان لم وان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم
وان رآه مكشوف السوءة امر بستر العورة وادبه على ذلك وان لم وما يباح النظر

[illegible]

عینی واخرولن»
اربعه رواه مسلم واحده
موضع اصبعین اوله او
خلفه بی عن حبس الحریان
وسلم اشار الى السبابة و
ان رسول الله صلی الله علیه
والآله وسلم لا یقول
فقتلانی

[illegible]

يجل شرب الخيطان وحل نبيذ العسل والنتين والبر والشعير والذرة وأن لم يطبخ عند الخيفة
وابن يوسف إذا شرب بلا هو وطرب وفي النوادر عن محمد بن عثمان شرب النبي منه بعد ما اشتد لا
يجل والشيرة الخسري ذكر الفتوى على قول محمد بن أحمد على من شرب مما يتخذ من العسل والبر والشعير
والذرة والنتين والفانين والسكر والتوت والكثير غير ذلك سكر أو لم يسكر كذا في ميسر^ط مشهور^{لا}
الخسري ذكر في الهداية وميسر شيخ الإسلام الأصم أن يجد كذا المتخذ من البان إذا اشتد^{وقيل}
على قول ابن حنيفة لا يجمل لبن الرولة^{وهو سبيح} كله والصبر^{الصحيفة} لا يجمل لأن كراهته لحمه لما فيه من قطع مادة اللحم
فلا يتعد حكمه إلى النبيذ حل خل الخمر ولو بعاد^{لده} بالقاء شيء فيه كالماء والخل والشافعي التحليل أن كان
بالقاء شيء فيه لا يجمل قولا واحداً أن كان بغير القاء شيء كالنقل من الظل إلى الشمس وإيقاد النار بالقرب^{له}
فلا فيه قولان وإذا صارت الخمر^{لها} طهر ما يوزن بها من الأتاء تبعاً للخل فاما علاه وهو الذي انقص منه
قبل صبره وخرقيل يطهر تبعاً وقبل لا يطهر لأنه خمر يابس إذا علاه بالخل فتحل من ساعة وحل الانتهاز
في الدباء وهو المقرع والختم هو الحرة الأخضر وكل ظرف معد للخمر عن ابن عبيدة هي جرة خمر يجمل فيها
إلى الميتة الواحدة حتمته والزفت هو الوعاء المطلي بالزفت وهو القار والنقير هذه الظروف فخصت^{بأن} الخمر
فلما حرمت حرم النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف فلما مضت^{لها} مدة^{بأن} إباحة النبي عليه السلام استعملها^{بأن}
شرب دري الخمر لأن فيه اجزاء الخمر ودرى كل شيء بمنزلة صافيه ولا منشابه فانه شيء تقصعه^{بعض} النساء^{بعض}
لأنه يزيد في بريق الشعر وحرام لأنه نوع انتفاع بالخمر فحرم شرعاً من كل وجه ولا يجزئ شربه أي من الخمر
بلا سكر فان في الخمر ما يجزئ شرب القليل لأن قليل الخمر يدعى إلى كثيره ولا كذلك في الدري^{فإن} الأطباء^{فإن}
لا يعيل إلى شربه بل من يعتاد الخمر يلق الدري فصار كغير الخمر من الاشربة ولا حد فيها إلا بالسكر
وقال الشافعي يعد بلا سكر كتاب^{بأن} الذبايح^{بأن} وهي جمع الذبيحة وهي اسم ما يذبح
كالذبح بالكسر وما الذبح بالفتح فصدفه^{بأن} فبح إذا قطع الأوداج حرم ذبيحة أي من بوح لم يترك
شرعاً أي لم يذبح باسم الله عليها فالزكية شرط لحل الذبيحة وهي كما توجب
حلها توجب طهارتها وان لم يكن مأكول اللحم وما قيل أراد بالذبيحة حيواناً

سلام مبالغائی ام الخزاج
لا ترى انه لم يكسر الدنان
فكذلك اهلها اخبار الاحاد
فلا يقبل ١٢

عن أبي عبد الله عليه السلام في الصلاة والسلام على
آل محمد بن عبد الله

المختار استعمل
كاللحام وغيره
خاتمي
الشافعي يجادلان الحديث في قطرة
قطرة من الخمر في الدرر واللاحق
منها وبه قال مالك واحمد واللاحق
قلنا لا لا يجزئ الا بالكر لان الغالب
الحديث بالخمر

عربی

الذبح بوجوب ما فيه من اللحم
والشحم فانه يستعمل في
الكسب حيث من اللحم وحده
لولا الذبح بوجوب ما فيه
فان الخمر في ذبحها كغيره
من ذبيحة الغنم التي
من ذاب لحمها لم يبق فيها
استشفاء كما قلنا
ويجوز

فقط استشف

ومن

قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بينكم بالباطل

قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بينكم بالباطل

قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بينكم بالباطل

قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بينكم بالباطل

النعيم وهو ان يبلغ السكين النجاء وهو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب
 والفقر والضم لغة في الكسر وهو ان يمتد رأسه حتى يظهر من بجهه وقيل ان يكسر عنقه
 قبل ان يسكن عن الاضطراب وكل ذلك مكره لانه تعذيب الحيوان بلا ضرورة وذكره السليمان قبل
 ان يبرأ من قبل ان يسكن عن الاضطراب وكره كل تعذيب بلا فائدة مثل قطع وجرا يبرأ
 ذبحه برجله الى المذبح ومثل ذبح الشاة من قفاها فبقيت حية حتى قطع اكثر العروق وان تفت
 قبل قطع اكثر العروق لا يحل والحاصل ان كل ما فيه زيادة الالم لا يحتلج اليه في الزكوة مكرهه وشرط
 في الذبح كون الذابح على ملة التوحيد اعتقادا او دعويا سواء كان مسلما فانه علمة التوحيد
 او كتابيا فانه يدعي التوحيد لو كان الكتابي حربيا فحل ذبيحة الكتابي الحربي والذبيحة الحربي
 والتغلي لا تطلق قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتب حل لكم والمتولد من كتابي وغير
 كتابي يحل ذبيحته لان الولد يتبع خير الابوين ديننا وفيما لا يلحق الزكوة كالسهمك يستوى
 فيه الكتابي والمجوسي وغيرها ثم انما يحل ذبيحة الكتابي اذ لم يذبح وقت الذبح عزرا واسم
 اما اذا ذكرك فلا يحل كما لا يحل ذبيحة المسلم اذ ذكرك غير اسم الله تعالى
 او امرأة او مجنونا او صبيا يعقل اي يعلم ان حل الذبيحة معلق بالتسمية ويعلم
 شرائط الذبح من افرع الاداج ونحوه ويضبط اي يقدر على فري الاداج ونحوه ويحس القيام
 به اما اذا كان المجنون او الصبي بحيث لا يعقل ولا يضبط لا يحل الذبيحة او اقلف الذي لا يخنث
 او اخرس لانه يومى بما يعرف به التسمية لا يصح الذبح من الكتابي كالثني لانه لا يعقد الملة
 المجوسى لانه ليس لملة التوحيد اعتقادا ولا دعوى او مرتد لانه لامة له لانه ترك ما كان عليه وما
 انتقل اليه لا يقر عليه ولا يصح ذبح تارك التسمية عدا وان نسي التسمية صح بعد النسيان
 وقال الشافعي يصح في الوجهين وقال مالك لا يصح في الوجهين على هذا الخ لا اذا ترك التسمية عند
 البانز والكلب عند الرمي قول الشافعي مخالف للاجماع فان من كان قبله اجمعوا على الحرمة اذا ترك
 عا ولهذا قال ابو يوسف والمشائخ ان متروك التسمية عام لا يسم في الاجتهاد ولو قضى قاض بيعة لا ينفذ

قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بينكم بالباطل

عن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم خيبر دبره في قوله تعالى والبغال والبقر لا تأكل من ثمرها الا ما رزقوا من ثمرها وما كان لهم الاكل مما رزقوا من ثمرها الا ما رزقوا من ثمرها

عن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم خيبر دبره في قوله تعالى والبغال والبقر لا تأكل من ثمرها الا ما رزقوا من ثمرها وما كان لهم الاكل مما رزقوا من ثمرها الا ما رزقوا من ثمرها

حسن بن زياد رحمه الله تعالى اشعر ولم يشعر وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله اذا تم خلقه اكل لحمه خلقه لم ياكل في النواتج رجل شاة حامل فارد ذبحها ان تقارب الولادة يكره ذبحها لان فيه تضيق لما في بطنها من غير فائدة وهذا التفرع انما يتأتى على قول أبي حنيفة وفيه ايضا الجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه فمات يوكل وهذا التفرع على قول أبي يوسف ومحمد ولا يحمل ذوات الناب من الاسنان ما يلبس الربا عيات وذو مخالب الطير كالظفر للانسان من سبع او طير قالوا المراد بالناب والمخالب هو تسلا من انياب نضيد بها فاذ ذاب من السباع كالاسد والذئب والتمر والفهد والثعلب والكلب السنو البري والاهلي وذو مخالب الطيور كالصقر والباز والنسر والعقا والشاهين ولا يحمل الحشرات هي صغار واب الارض ما ليس لحم سائر وذيل هي الفأرة والبراغيص والضباب فالمرث في الحرة الا يذاب وهو يكون بالناب وقد يكون بالمخالب والخبث وهو قد يكون خلقه كما في الحشرات والهموم ومعنى التحريم كرامة بني آدم كيلا يعد شيء من هذه الصفات الذميمة اليهم بالاكل لان للغذاء من الاثر في ذلك قال عليه السلام لا يرضع لكم الحمقاء فان اللبن يغذي ولا يحمل اكل لحم الحمر الاهلية والبغل وكان بشر ليس يبيح اكل لحما الاهلي ولا يحمل اكل لحم الخيل عند أبي حنيفة مالك ومحمد والشافعي لا بأس بأكلي الحديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي يوم خيبر عن لحم الحمر الاهلية واذن في الخيل لان سورة طاهر على الاطلاق ويؤله كقولهم فذل انه مأكول الا انهم ولم يقرئوا في الخيل والبغال والتمير لتركها من ذممة الآية سيقت لبيان المنية وقد من علينا بالكلوب يبين كلوكا مأكولا كما اولى بيان منفعة الاكل لانه اعظم وجوه المنافع لان بقاء النفوس ولا يبقوا بالحكيم العدة عن بيان اعظم المنافع الى بيان الذي عندنا المنية هذا استدلال منقول عن عياض هذا المراد بانقل عن أبي حنيفة انه يكره الخيل كراهة تحريم اليها حلال الحمر الهلية وقبل الكرا عند

تبره

عن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم خيبر دبره في قوله تعالى والبغال والبقر لا تأكل من ثمرها الا ما رزقوا من ثمرها وما كان لهم الاكل مما رزقوا من ثمرها الا ما رزقوا من ثمرها

١٦٦
 وانه اذا علم من
 زكيه بان يكون في الوقت سنة
 ومعه آلة الذهب فاذا لم يكن معه
 بيان لا يجر الآلة اصطلاحا يجر
 لكن لا يجر من الوقت ما يمكن
 من تحصيل الآلة والرواية
 للذبح لم يجر في كل حال اذا
 وحل الذبح في كل حال اذا كان
 كان فيه من الحيوة اكثر مما في
 الذبح بعد الذبح وما اذا كان
 الذبح ميتا حكما في كل اجماع
 مشكوك فيه وفي غيره والكل عام
 كما في البداية وفيه وصول الذبح
 كما في القليل وصول الذبح
 في انه لو مات قبل وصول الذبح
 اذ مع وصوله وبعد وصوله لا يصل
 الكل بمتاخر كما في النظم

اول البان

عروض
الحرب
التي تليها
التي تليها
التي تليها
التي تليها
التي تليها

في جميع احكامه حتى ان قاذف امره لو هو
 يكون حراما على كل واحد من المسلمين
 عليه حتى لو جحد باليمين في كونه
 دار الاسلام في كونه حراما على كل واحد من المسلمين
 فالاصل في الجحد باليمين في كونه حراما على كل واحد من المسلمين
 ان يلفظ اي يرفع وهو من باب صف الشئ بما يؤول اليه مثل قوله عليه السلام من قتل
 قتيلا فله سلبه وفي الشريعة اسم هذا الطفل بشرط ان لا يعرف نسبه اللفظ في اللغة من اللفظ
 اسم يوجد في الطريق ولا يعرف مالكة بعينه سميت بالانها يلفظ غالبا ولا يبق اسم المملوك الذي فر من
 مولاه من ابق اذا فر فعه اي دفع اللقيط احب عن تركه لما فيه من الترحم على الصغار وان
 خيف هلاكه بان كان في مفازة او كان غالب ظنه هلاكه يجب دفعه كاللقطة وسيجيء
 حكمها وهو حر لان الدار احرار فمن كان فيها يكون حرا باعتبار الظاهر لا بحجة رقة كما
 اذا ادعى ان اللقيط عبده واقام حجة على ذلك ونفعته وجنابته في بيت المال لانه
 بعد الصلة الى المحتاجين وهو صار كالمقعد الذي لا مال له كذا عقل جنابته في بيت المال
 ولو مات وترك مالا كان ارثه له اي لبيت المال ميراثا للمسلمين لان الغرم بمقابلة النعم فلما
 كانت نفقته وجنابته في بيت المال كان ارثه له وان القطر رجل لا يؤخذ من اخذ لان يده سبقت اليه
 فكان الحق بحفظه نسبه يثبت من يدعيه ولو كان المدعي غير الملقط اذا لم يدع الملقط نسب هذا
 اللقيط استحسانا والقياس ان لا يثبت نسبه من غير الملقط لان قصده بهن الدعو اخذه من
 الملقط وحق الحفظ ثبت له على وجه ليس ان ياقدا لا يقبل مجرد دعوته في ابطال الحق الثابت جلا استحسانا
 اللقيط محتاج الى النسبة فهو الحقيقة اقرا بما ينفعه فصحت دعوته ثم من ضرورة ثبو النسب ان يكون الحق
 بحفظ ولده ولو كان ادعاء النسب من رجلين معا لهما استويا او يثبت نسبه من يصف ضمهما الى
 من المدعين علاقه في جسده فيكون هو ولي به لان الظاهر شاهد له اذا العدا وافقت او كان
 المدعي عبدا فانه يثبت نسبه لانه ينفعه لكن اللقيط كان حرا لان المملوك قد تلذ الحر فلا تبطل
 الحرية الثابتة بالشروط وكان ذميا فانه يثبت نسبه استحسانا والقياس لا يصدق لانه حكم له بالام ولو جعل
 ابنا لكان يدعوا لكانت في الدين فكاحكاما باطلا اسلا وجه الاستحسان موجب كلامه شيان احدهما ثبوت
 نسبه وذا ينفعه والاخر كونه وذا يضره فصح دعوته فيما ينفعه وهذا نقول كالمسلم ان لم يكن في مقرهم
 اي مقر الذميين اذا كان في مقرهم كما اذا وجد في قرية من قراهم او في بيعة او كنيسة كاذميا

بيت المال من حيث هو بيت المال لا من حيث هو بيت المال
 مثل فصار كالمقعد الذي لا مال له ولا يبق اسم المملوك الذي فر من
 قريب ولان ميراثه بيت المال لا من حيث هو بيت المال
 نقض منه لان ميراثه بيت المال لا من حيث هو بيت المال
 لانه كانت جنابته في بيت المال لا من حيث هو بيت المال
 بيت المال في اواخر باب النفقة من
 المنقط من مال كونه ثمة عالة
 انقاضي بالانفاق عليه ليرجع على
 عليه فيكون ديناً عليه ثم مجرد امر
 انقاضي بالانفاق عليه ليرجع على
 على اللقيط فيما ذكره الطحاوي كما
 اذا قضى ديناً على شخص ابره فان

في جميع احكامه حتى ان قاذف امره لو هو
 يكون حراما على كل واحد من المسلمين
 عليه حتى لو جحد باليمين في كونه
 دار الاسلام في كونه حراما على كل واحد من المسلمين
 فالاصل في الجحد باليمين في كونه حراما على كل واحد من المسلمين
 ان يلفظ اي يرفع وهو من باب صف الشئ بما يؤول اليه مثل قوله عليه السلام من قتل
 قتيلا فله سلبه وفي الشريعة اسم هذا الطفل بشرط ان لا يعرف نسبه اللفظ في اللغة من اللفظ
 اسم يوجد في الطريق ولا يعرف مالكة بعينه سميت بالانها يلفظ غالبا ولا يبق اسم المملوك الذي فر من
 مولاه من ابق اذا فر فعه اي دفع اللقيط احب عن تركه لما فيه من الترحم على الصغار وان
 خيف هلاكه بان كان في مفازة او كان غالب ظنه هلاكه يجب دفعه كاللقطة وسيجيء
 حكمها وهو حر لان الدار احرار فمن كان فيها يكون حرا باعتبار الظاهر لا بحجة رقة كما
 اذا ادعى ان اللقيط عبده واقام حجة على ذلك ونفعته وجنابته في بيت المال لانه
 بعد الصلة الى المحتاجين وهو صار كالمقعد الذي لا مال له كذا عقل جنابته في بيت المال
 ولو مات وترك مالا كان ارثه له اي لبيت المال ميراثا للمسلمين لان الغرم بمقابلة النعم فلما
 كانت نفقته وجنابته في بيت المال كان ارثه له وان القطر رجل لا يؤخذ من اخذ لان يده سبقت اليه
 فكان الحق بحفظه نسبه يثبت من يدعيه ولو كان المدعي غير الملقط اذا لم يدع الملقط نسب هذا
 اللقيط استحسانا والقياس ان لا يثبت نسبه من غير الملقط لان قصده بهن الدعو اخذه من
 الملقط وحق الحفظ ثبت له على وجه ليس ان ياقدا لا يقبل مجرد دعوته في ابطال الحق الثابت جلا استحسانا
 اللقيط محتاج الى النسبة فهو الحقيقة اقرا بما ينفعه فصحت دعوته ثم من ضرورة ثبو النسب ان يكون الحق
 بحفظ ولده ولو كان ادعاء النسب من رجلين معا لهما استويا او يثبت نسبه من يصف ضمهما الى
 من المدعين علاقه في جسده فيكون هو ولي به لان الظاهر شاهد له اذا العدا وافقت او كان
 المدعي عبدا فانه يثبت نسبه لانه ينفعه لكن اللقيط كان حرا لان المملوك قد تلذ الحر فلا تبطل
 الحرية الثابتة بالشروط وكان ذميا فانه يثبت نسبه استحسانا والقياس لا يصدق لانه حكم له بالام ولو جعل
 ابنا لكان يدعوا لكانت في الدين فكاحكاما باطلا اسلا وجه الاستحسان موجب كلامه شيان احدهما ثبوت
 نسبه وذا ينفعه والاخر كونه وذا يضره فصح دعوته فيما ينفعه وهذا نقول كالمسلم ان لم يكن في مقرهم
 اي مقر الذميين اذا كان في مقرهم كما اذا وجد في قرية من قراهم او في بيعة او كنيسة كاذميا

ان
 في جميع احكامه حتى ان قاذف امره لو هو
 يكون حراما على كل واحد من المسلمين
 عليه حتى لو جحد باليمين في كونه
 دار الاسلام في كونه حراما على كل واحد من المسلمين
 فالاصل في الجحد باليمين في كونه حراما على كل واحد من المسلمين
 ان يلفظ اي يرفع وهو من باب صف الشئ بما يؤول اليه مثل قوله عليه السلام من قتل
 قتيلا فله سلبه وفي الشريعة اسم هذا الطفل بشرط ان لا يعرف نسبه اللفظ في اللغة من اللفظ
 اسم يوجد في الطريق ولا يعرف مالكة بعينه سميت بالانها يلفظ غالبا ولا يبق اسم المملوك الذي فر من
 مولاه من ابق اذا فر فعه اي دفع اللقيط احب عن تركه لما فيه من الترحم على الصغار وان
 خيف هلاكه بان كان في مفازة او كان غالب ظنه هلاكه يجب دفعه كاللقطة وسيجيء
 حكمها وهو حر لان الدار احرار فمن كان فيها يكون حرا باعتبار الظاهر لا بحجة رقة كما
 اذا ادعى ان اللقيط عبده واقام حجة على ذلك ونفعته وجنابته في بيت المال لانه
 بعد الصلة الى المحتاجين وهو صار كالمقعد الذي لا مال له كذا عقل جنابته في بيت المال
 ولو مات وترك مالا كان ارثه له اي لبيت المال ميراثا للمسلمين لان الغرم بمقابلة النعم فلما
 كانت نفقته وجنابته في بيت المال كان ارثه له وان القطر رجل لا يؤخذ من اخذ لان يده سبقت اليه
 فكان الحق بحفظه نسبه يثبت من يدعيه ولو كان المدعي غير الملقط اذا لم يدع الملقط نسب هذا
 اللقيط استحسانا والقياس ان لا يثبت نسبه من غير الملقط لان قصده بهن الدعو اخذه من
 الملقط وحق الحفظ ثبت له على وجه ليس ان ياقدا لا يقبل مجرد دعوته في ابطال الحق الثابت جلا استحسانا
 اللقيط محتاج الى النسبة فهو الحقيقة اقرا بما ينفعه فصحت دعوته ثم من ضرورة ثبو النسب ان يكون الحق
 بحفظ ولده ولو كان ادعاء النسب من رجلين معا لهما استويا او يثبت نسبه من يصف ضمهما الى
 من المدعين علاقه في جسده فيكون هو ولي به لان الظاهر شاهد له اذا العدا وافقت او كان
 المدعي عبدا فانه يثبت نسبه لانه ينفعه لكن اللقيط كان حرا لان المملوك قد تلذ الحر فلا تبطل
 الحرية الثابتة بالشروط وكان ذميا فانه يثبت نسبه استحسانا والقياس لا يصدق لانه حكم له بالام ولو جعل
 ابنا لكان يدعوا لكانت في الدين فكاحكاما باطلا اسلا وجه الاستحسان موجب كلامه شيان احدهما ثبوت
 نسبه وذا ينفعه والاخر كونه وذا يضره فصح دعوته فيما ينفعه وهذا نقول كالمسلم ان لم يكن في مقرهم
 اي مقر الذميين اذا كان في مقرهم كما اذا وجد في قرية من قراهم او في بيعة او كنيسة كاذميا

2

لانها تأخذ عند اختيار الحبس فان حضر ملعيها وبين علامتها بان سمي وزن الدرهم و
 عدوها ووعائها وكائنها حل للملئق الدفع اليه ولا يجب ولا يجبر على ذلك في القضاء بلا
 حجة وقال مالك والشا^{فع} انه يجبر الدفع ان بين عدلا ولا باس بان يتقم الملئق بها ان كان فقيرا^{لا}
 محل الصد ولا اى وان لم يكن فقيرا لا يصرفها الى نفسه وقال الشافعي للغوص في النفس بحكم
 القرض بل تصدق بها على الغير ولو كان التصديق على اصله كابويه وفرعه كولد وعرسه
 ان كانوا فقراء وندب اخذ الا بقرن قوي قدر عليه لما في اخذ من احياء حتى المالك و
 وترك الضال قيل احب لانه لا يبرح عن مكانه فياتي به مالكة فياخذه بخذ الا بقرن فانه
 فر من صاحبه ثم اعنادوا الضاهو الملو^ل الذي ضل الطريق الى منزله وقيل اخذ الضا افضل و
 ينبغي للمراد ان ياتي بالابق الى الامام بخذ اللفظة لانه يقدر على حفظها بنفسه عادة ولا يقدر
 حفظ الا بقر بنفسه عادة ولما^ل اى لرد الا بقر قنا او مدبر او ام ولد من مدة سفر او اكثر
 الجعل اربعون درهما وان كانت القيمة اقل منها وان لم يعدها وهذا عند ابي يوسف وعند محمد
 يقضون بقيمة الادرها لان وجوبه يثبت احياء لحقوق الناس نظر اليهم ولا نظر في ايجاب^{اربعين}
 بر ولا يساو ذلك وله ان هذا تقدير عرفا شرعا بالاجماع وقد دعه بلا تعرض بقيمة العبد فيجب
 اثبا وقال الشافعي لا جعل له الا بالشرط ان اشهد انه اخذه للرح قاله شاهد طيه حتم اى وجوب
 عند بخيصة ومحمد حتى لو رده من غير ان يشهد عند اخذه لا جعل له عندهما
 ولما رده من الاقل منها اى مدة السفر تقسطه فيقسم الاربعون على ثلاثة ايام او بقدر الرحم
 في الرح بادون مدة السفر باصطلاحهما او يفوض الى راي القاضى فان ابق منها اى من
 الراد لم يضمن لانه امانة في يده ولا جعل له وهذا ان شهد على نفسه انه ياخذها للرح فلان
 لم يشهد فلا شئ له من الجعل بضمنه ان ابق منه كما ذكرنا في اللفظة واذا قال البرجل
 لغيره ان عبيدك قد ابق فان وجبت فخذها فقال المامون نعم ان كان المامون وجده على مسير
 ثلاثة ايام فاخذ ورده على المولى فلا جعل له لان المولى قد استعان منه في رد الا بقر

الحقائق

بیشترین

تفاهت

فوق

بسم الله الرحمن الرحيم

تاریخ

مفتی محمد رفیع

یہ محفل

١١٩

عائشہ

مفتی محمد رفیع

جیمز

انجمن

3.

١٤٦
 انه في اللغة من الاضداد يقول
 الرجل فقد اشى اي اطلعت
 وقدرته اي طلبته وهو في
 المعنيين
 عن اهل وهم في طلبه لم يدر
 اصطلاح الفقهاء غائب لم يدر
 موضع وجوه وموته واهله
 لا طلبه كيدون وفي عليهم اثره
 عنهم خبره وفي عليهم اثره
 فبالحد قد يصلون في التنا
 ربما تاض النفا الى يوم التنا
 وحكمه في الشرح انه في
 في نفسه في يقسم
 فمسته في في يقسم
 بون من اعداء من اعداء
 بون من اعداء من اعداء

وقد عدل الاعانة والمعين لا يستحق شيئا وفي المبسوط هذا اذا علم ان العبد كان ابق فان
انكر المولى ان يكون العبد ابق فالقول قوله وعلى هذا الورود فانكر المولى ان يكون العبد ابق
فلا جعل له الا ان يشهد الشهود بان ابق من مولا او ان مولا اقر باقراره فيجب له الجعل
كتاب المفقود يقال فقدت الشيء اى غاب عني فهو مفقود وهو شرعا
شرعا غائب لم يدبر موضعه وحيوته وموته واستتر اثره وانقطع خبره فهو حي في
حق نفسه باعتبار اول حاله فاذا علمنا حيوته فيستضيى ذلك ما لم يظهر خلافه واذا كان
حيا فلا تنكح عرسه ولا يفرق بينه وبين امرأته وقال مالك اذا مضى اربعة سنين يفرق القاض
بينه وبينها ان طلبت ذلك ثم تعد عدة الوفاة ثم تزوجت من شاءت فان عاد
الزوج بعد العدة ولم يتزوج بزوج اخر فهو احق بها وان تزوجت فلا سبيل له
عليها ولا يقسم له بين الورثة ولا يفسخ اجارته كما لو غاب وعلم حياته ويقوم القاض
عليه من يقبض حقه وغلاته وديون اقر بها غريمه ويحفظ ماله لان القاض ناظر
لكل من عجز عن النظر لنفسه وفي نصب القاض على ماله والمحافظة له نظر فينصب
من يحفظ ماله ويبيع ما يخاف فسادا كالشمار ونحوها لان حفظ عينه متعذر
فيحصل الي حفظ ثمنه ولا يبيع ما لا يخاف فسادا لان ولاية البيع للنظر له
وحفظ العين فيما تاتي له النظر وينفق من ماله على قريبه ولا دامت له وابويه
وعلى زوجته والاصل كل من يستحق النفقة في ماله في حال حضرته بغير قضاء القاض
ينفق عليه من ماله عند غيبته مثل ولده الصغير والكبير الانثى والذكر الزمن
لان هذا لا يكون من القاضى قضاء حقيقة بل يكون تمكينا المستحق من اخذ حقه
وان تمكنوا من ذلك كان لهم ان ياخذوا فيعينهم القاضى على ذلك وكل من لا يستحق
حضرته الا بالقضاء لا ينفق من ماله في غيبته كالاخ والاخت والحال والخالات
لان نفقتهن يجب بالقضاء والقاضى لا يقضى على الغائب وهو ميت في حق غيره فلا يرث

[illegible]

3

من غير ان حيوته تثبت بالاستصحاب فاذا علمنا حيوته فيستصحب ذلك ما لم يظهر فيه
 واستصحاب الحال يصلح لبقاء ما كان على ما كان لا لاثبات ما لم يكن ثابتا وفي الامتناع عن قيمة ما له
 بين ورثة ابقاء ما كان على ما كان في توريته من غير اثبات امر لم يكن ثابتا وقلنا لا يرت المفقود
 الموقوف قسطه من مال موته الى ان يبلغ تسعين سنة وعليه الفتوى لانه هو الغالب في زماننا والحياة
 بعد نادر ولا اعتبار للنادر في ظاهر الرواية يقدر بموت اقرانه في بلد فاذ لم يبق احد من اقرانه حكم بموته
 وعن الجنيبة اذ اتم ثمان مائة وعشرين سنة من تولده حكم بموته وعن ابي يوسف ثمان مائة سنة فان ظهر
 المفقود حيا علم انه كما مستحقا فله ذلك اي قسط الموقوف من مال موته وبعد ما اى بعد مائة
 تسعين سنة يحكم بموته في حق ما له يوم تمت المدة اي تسعين سنة فتقيد اشرية عدة الموت من ذلك التوقيت
 ويقسم ما بين من يرثه لان اي ورثة الموجودين في ذلك الوقت كانت في ذلك الوقت معاينة
 ومن مات قبل ذلك لم يرثه منه ويحكم بموته في حق ما له غيره حين فقرة لان حياته باعتبار الظاهر
 ويصلح حجة لرفع الاستحقاق فلا يستحق ميراث غيره فيرد ما وقف له من مال غيره الى من يرث القبر عند
 موت اى موت ذلك الغير كتاب **القضاء** القضاء هو عبارة عن الاحكام لغة قال الشاعر وعليها
 المسرطان قضاهما اى احكهما وعن الانزام شريعة اهل اهل القضاء اهل الشهادة لا من القضاء
 والشهادة التزم الشهادة طاعة على القضاء والقضاء طاعة على الخصم لا يشترط لاهلية القضاء بشرط اهلية
 ويصح ان اى القضاء والشهادة من الفاسق حتى لو قلد القضاء يصح لكن يجب ان لا يقلد حتى لو قلد يانثر
 كما يصح قبول الشهادة من الفاسق ولكن لا يقبل لانه لا يؤمن عليه لقلة مبالاة بواسطة فسقه ولو كان
 عدلا وفسق العدل بعد ذلك باخذ الرشوة وبغيره يستحق ان يعزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا
 وقيل يعزل بالفسق وقال الشافعي لا يجوز قضاء الفاسق كما لا يقبل الشهادة عنده وعن علماء التل
 في النوادر انه لا يجوز قضاءه واجمعوا على انه اذا ارتشى لا يتقن قضاؤه فيما ارتشى
 وهل يصلح الفاسق مفتيا قبل لانه من امور الدين ومبناه على الامانة والاحتراز عن
 الخيانة وقيل يصلح لانه يجتهد كل الجهد حذر عن النسبة الى الخطا ومن اخذه

من غير ان حيوته تثبت بالاستصحاب فاذا علمنا حيوته فيستصحب ذلك ما لم يظهر فيه
 واستصحاب الحال يصلح لبقاء ما كان على ما كان لا لاثبات ما لم يكن ثابتا وفي الامتناع عن قيمة ما له
 بين ورثة ابقاء ما كان على ما كان في توريته من غير اثبات امر لم يكن ثابتا وقلنا لا يرت المفقود
 الموقوف قسطه من مال موته الى ان يبلغ تسعين سنة وعليه الفتوى لانه هو الغالب في زماننا والحياة
 بعد نادر ولا اعتبار للنادر في ظاهر الرواية يقدر بموت اقرانه في بلد فاذ لم يبق احد من اقرانه حكم بموته
 وعن الجنيبة اذ اتم ثمان مائة وعشرين سنة من تولده حكم بموته وعن ابي يوسف ثمان مائة سنة فان ظهر
 المفقود حيا علم انه كما مستحقا فله ذلك اي قسط الموقوف من مال موته وبعد ما اى بعد مائة
 تسعين سنة يحكم بموته في حق ما له يوم تمت المدة اي تسعين سنة فتقيد اشرية عدة الموت من ذلك التوقيت
 ويقسم ما بين من يرثه لان اي ورثة الموجودين في ذلك الوقت كانت في ذلك الوقت معاينة
 ومن مات قبل ذلك لم يرثه منه ويحكم بموته في حق ما له غيره حين فقرة لان حياته باعتبار الظاهر
 ويصلح حجة لرفع الاستحقاق فلا يستحق ميراث غيره فيرد ما وقف له من مال غيره الى من يرث القبر عند
 موت اى موت ذلك الغير كتاب **القضاء** القضاء هو عبارة عن الاحكام لغة قال الشاعر وعليها
 المسرطان قضاهما اى احكهما وعن الانزام شريعة اهل اهل القضاء اهل الشهادة لا من القضاء
 والشهادة التزم الشهادة طاعة على القضاء والقضاء طاعة على الخصم لا يشترط لاهلية القضاء بشرط اهلية
 ويصح ان اى القضاء والشهادة من الفاسق حتى لو قلد القضاء يصح لكن يجب ان لا يقلد حتى لو قلد يانثر
 كما يصح قبول الشهادة من الفاسق ولكن لا يقبل لانه لا يؤمن عليه لقلة مبالاة بواسطة فسقه ولو كان
 عدلا وفسق العدل بعد ذلك باخذ الرشوة وبغيره يستحق ان يعزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا
 وقيل يعزل بالفسق وقال الشافعي لا يجوز قضاء الفاسق كما لا يقبل الشهادة عنده وعن علماء التل
 في النوادر انه لا يجوز قضاءه واجمعوا على انه اذا ارتشى لا يتقن قضاؤه فيما ارتشى
 وهل يصلح الفاسق مفتيا قبل لانه من امور الدين ومبناه على الامانة والاحتراز عن
 الخيانة وقيل يصلح لانه يجتهد كل الجهد حذر عن النسبة الى الخطا ومن اخذه

من غير ان حيوته تثبت بالاستصحاب فاذا علمنا حيوته فيستصحب ذلك ما لم يظهر فيه
 واستصحاب الحال يصلح لبقاء ما كان على ما كان لا لاثبات ما لم يكن ثابتا وفي الامتناع عن قيمة ما له
 بين ورثة ابقاء ما كان على ما كان في توريته من غير اثبات امر لم يكن ثابتا وقلنا لا يرت المفقود
 الموقوف قسطه من مال موته الى ان يبلغ تسعين سنة وعليه الفتوى لانه هو الغالب في زماننا والحياة
 بعد نادر ولا اعتبار للنادر في ظاهر الرواية يقدر بموت اقرانه في بلد فاذ لم يبق احد من اقرانه حكم بموته
 وعن الجنيبة اذ اتم ثمان مائة وعشرين سنة من تولده حكم بموته وعن ابي يوسف ثمان مائة سنة فان ظهر
 المفقود حيا علم انه كما مستحقا فله ذلك اي قسط الموقوف من مال موته وبعد ما اى بعد مائة
 تسعين سنة يحكم بموته في حق ما له يوم تمت المدة اي تسعين سنة فتقيد اشرية عدة الموت من ذلك التوقيت
 ويقسم ما بين من يرثه لان اي ورثة الموجودين في ذلك الوقت كانت في ذلك الوقت معاينة
 ومن مات قبل ذلك لم يرثه منه ويحكم بموته في حق ما له غيره حين فقرة لان حياته باعتبار الظاهر
 ويصلح حجة لرفع الاستحقاق فلا يستحق ميراث غيره فيرد ما وقف له من مال غيره الى من يرث القبر عند
 موت اى موت ذلك الغير كتاب **القضاء** القضاء هو عبارة عن الاحكام لغة قال الشاعر وعليها
 المسرطان قضاهما اى احكهما وعن الانزام شريعة اهل اهل القضاء اهل الشهادة لا من القضاء
 والشهادة التزم الشهادة طاعة على القضاء والقضاء طاعة على الخصم لا يشترط لاهلية القضاء بشرط اهلية
 ويصح ان اى القضاء والشهادة من الفاسق حتى لو قلد القضاء يصح لكن يجب ان لا يقلد حتى لو قلد يانثر
 كما يصح قبول الشهادة من الفاسق ولكن لا يقبل لانه لا يؤمن عليه لقلة مبالاة بواسطة فسقه ولو كان
 عدلا وفسق العدل بعد ذلك باخذ الرشوة وبغيره يستحق ان يعزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا
 وقيل يعزل بالفسق وقال الشافعي لا يجوز قضاء الفاسق كما لا يقبل الشهادة عنده وعن علماء التل
 في النوادر انه لا يجوز قضاءه واجمعوا على انه اذا ارتشى لا يتقن قضاؤه فيما ارتشى
 وهل يصلح الفاسق مفتيا قبل لانه من امور الدين ومبناه على الامانة والاحتراز عن
 الخيانة وقيل يصلح لانه يجتهد كل الجهد حذر عن النسبة الى الخطا ومن اخذه

١٤٦
 لا يمكن ان يكون
 حالاً بالافقه هو ثوابه وعن أبي
 يوسف قدّم ان المنوع احب الي
 من الجنة وان كونه حالاً بالافقه
 يكفّر ذنبه ويجوز تقليد الجاهل بالله
 ان يكون حالاً بالافقه
 الاجتهاد في قوله تعالى
 المشقة في الحديث
 تمام طاعة الله عليه
 العجز عن النهي عليه
 فمن يكلم شراً في مشقة
 يكون حالاً بالافقه
 رتبة وثلاث الاف معاني
 في الاحكام لغة بان يعلم
 المفردات والركبات وفواصف
 في اللغة والاصناف
 في البيان

اى القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه والاجتهاد شرط الاولوية في
 الصحيح حتى يصح تقلد القضاء للمجاهل عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولا يطلب القضاء
 له بقلبه ولا يسأل بالقول عليه السلام من سأل القضاء وكل لنفسه ومن اجبر عليه تركه عليه
 ملك ليس له اى يلزم الرشد اى يعلم الرشد وانما يبصر ان يدخل في القضاء من يتقن
 بنفسه عدله واداء فرضه ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يامن على نفسه
 الخيف فيه وقيل يكره الدخول فيه مختارا والصحيح ان الدين فيه خصه ولا امتناع غيره
 ومن قلد القضاء سأل ديوان القاضى كان قبل ديوان القاضى الخراط التى فيها نسخ
 السجلات والصكوك والمحاضر ونصب الاوصياء والقسيم فى اموال الوقف وتقدير النفقات
 ونظر فى حال المحبوسين فمن اقر بحق وانكر فقامت عليه بينة الزمها ياه ولا يعمل فى
 المحبوس بقول القاضى المغرول لانه صار كواحد من الرايا وشهادة الواحد لا يقبل بان
 لم يقر المحبوس بحق ولا يقيم البينة على المنكر لم يعمل بتخليته حتى يقر ان ينادى من
 مكان يطلب فلان بن فلان المحبوس بحق فليحضر حتى يحجم بينه وبين فلان
 فان حضر فيها وان لم يحضر احد ياتى فى ذلك اياما على حسب ما يرى ثم اخذ
 من المحبوس كفيله واطلقه وكذا لا يعمل بقول المغرول فى غلة الوقف والوديعة
 لا يقبل قول المغرول بان كان هذا وديعة فلان دفعها الى هذا الرجل وهو
 ينكر الا اذا اقر ذواليد بالتسليم منه اى من المغرول فحينئذ ياخذ بقول المغرول
 الوديعة ويسلم الى الذى اقر المغرول انه له ويقرض باليتيم ويكتب الصك ويحفظ
 فى ديوانه وكذا يملك القاضى اقراض مال الغائب ويجلس فى المسجد للقضاء
 جلوسا ظاهرا والجامع اولى بالجلوسه الظاهر لان مجلس القاضى ينبغي ان لا يكون
 مخفيا والجامع اشهر المواضع وقال الشافعي رحمه الله جلوس فى المسجد ولا يقبل
 هدية فان هذا الامر غاوى بالامس لى تحريم لانه من صلة الرحم وفى الرد قطعها

العرب وعادتهم في الاستقبال وشرائعه
 بان يعلم المعاني الموروثة في الاحكام
 وان يكون عالما باقسامها الخاصة بالشرع
 والحجج وغيرها وباقسام سنة الحديث
 وعالما بحال الرواة الا انها كما لم تحذر
 في هذا الزمن كثرة الوسائط في النقل
 لاكتفاء بتقدير الامة الثقات
 كالطحاوي وغيره وعالما بوجوه الفتن
 بشرائطها واحكامها واقسامها
 وعالما بالاجماع وسواء اجتمع
 عن مخالفة ونحو ذلك من حكم
 واما اذا اجتهد في حكمه فليس
 عند العامة فشرط العلم بطلان
 وما يتعلق بذلك ولا يشترط
 ولا علم الفقهاء وان حصل
 الاجتهاد في زماننا بجملة الامام
 في الكشف وغيره وهذا قال الامام
 في التلخيص فلو اجتمع خطا في احد
 الشرع لا واجب المتقرب كما في شرح
 العلم بغير المنصب كما في شرح
 وكان له من فقهه وقيل المجتهد
 اوجب القضاة انما هو فقيه
 من قدر على البيان حجة وقضاة
 من يتبعه او غير ذلك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الا في حد و قد فانه لا يقبل فيهما كتاب القاضى لانه لا ينفك عن شبهة فلا تقبل فيما
 يسقط بالشبهات فاذا اقام المدعى عند القاضى الشهود انه كان له عبد يابق
 فهو اليوم في يد فلان ويعرف العبد غاية التعريف بالصفة والاسم والبينة وقيمته
 والدار التي جلبت منها كتب القاضى شهادة الشهود وينقل شهادتهم بالكتاب مجلس
 القاضى المكتوب اليه فيقر الكتاب على الشهود الذين ينقلون كتابه وانما يقر عليهم ليعرفوا
 ما فيه اذ لا شهادة بدون العلم ويختتم الكتاب عندهم كيلا يتوهم التغير ويسلم اليهم وهذا
 عند ابي حنيفة رح ومحمد لان من اصلهما ان علم الشهود بما في الكتاب والختم بحضورهم
 شرط جواز القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت التحمل الى وقت الاداء
 شرط عندهما ولهذا يدفع اليهم كتاب اخر غير مختوم ليكون معهم معونة على
 حفظهم وعند ابي يوسف رح ان شيئا من ذلك ليس بشرط وهو قول اخر بل يكفي
 ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه وعنه ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل ذلك حين
 ابتلى بالقضاء وليس الخبر كالمعائنة واختار شمس لا ثمة السخى فعل ابي يوسف ثم اذا
 وصل الكتاب الى القاضى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم لانه بمنزلة
 اداء الشهادة على الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود بكتابه الى المكتوب اليه كما ان شاهدا
 الفرع ينقل شهادة الاصل بعبارة وكما لا يسمع الشهادة على الشهادة الا بحضور الخصم
 فلا يفتح القاضى الكتاب الا بحضور الخصم ولا يقبل الكتاب الا باق البينة رجلين او رجل
 وامرأتين على انه كتاب فلان القاضى قراه عليا وختمه وسلم لان الكتاب قد تزور
 وينقل والخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم فلا يثبت الا بحجة فيفتح ويقرأه
 على الخصم ويلزم ما فيه لثبوت ما في الكتاب عند القاضى المكتوب اليه وانما لم يقبل
 المكتوب اليه ان بقى المكاتب قاضيا حتى لو مات او عزل او لم يبق اهل القضاء
 قبل وصول الكتاب اليه او بعده قبل القراءة لم يقبله ولا يعمل به بكتاب القاضى غيره اى غير القاضى

على ما في المتن
 في كتابه لا يقبل فيهما كتاب القاضى لانه لا ينفك عن شبهة فلا تقبل فيما
 يسقط بالشبهات فاذا اقام المدعى عند القاضى الشهود انه كان له عبد يابق
 فهو اليوم في يد فلان ويعرف العبد غاية التعريف بالصفة والاسم والبينة وقيمته
 والدار التي جلبت منها كتب القاضى شهادة الشهود وينقل شهادتهم بالكتاب مجلس
 القاضى المكتوب اليه فيقر الكتاب على الشهود الذين ينقلون كتابه وانما يقر عليهم ليعرفوا
 ما فيه اذ لا شهادة بدون العلم ويختتم الكتاب عندهم كيلا يتوهم التغير ويسلم اليهم وهذا
 عند ابي حنيفة رح ومحمد لان من اصلهما ان علم الشهود بما في الكتاب والختم بحضورهم
 شرط جواز القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت التحمل الى وقت الاداء
 شرط عندهما ولهذا يدفع اليهم كتاب اخر غير مختوم ليكون معهم معونة على
 حفظهم وعند ابي يوسف رح ان شيئا من ذلك ليس بشرط وهو قول اخر بل يكفي
 ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه وعنه ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل ذلك حين
 ابتلى بالقضاء وليس الخبر كالمعائنة واختار شمس لا ثمة السخى فعل ابي يوسف ثم اذا
 وصل الكتاب الى القاضى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم لانه بمنزلة
 اداء الشهادة على الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود بكتابه الى المكتوب اليه كما ان شاهدا
 الفرع ينقل شهادة الاصل بعبارة وكما لا يسمع الشهادة على الشهادة الا بحضور الخصم
 فلا يفتح القاضى الكتاب الا بحضور الخصم ولا يقبل الكتاب الا باق البينة رجلين او رجل
 وامرأتين على انه كتاب فلان القاضى قراه عليا وختمه وسلم لان الكتاب قد تزور
 وينقل والخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم فلا يثبت الا بحجة فيفتح ويقرأه
 على الخصم ويلزم ما فيه لثبوت ما في الكتاب عند القاضى المكتوب اليه وانما لم يقبل
 المكتوب اليه ان بقى المكاتب قاضيا حتى لو مات او عزل او لم يبق اهل القضاء
 قبل وصول الكتاب اليه او بعده قبل القراءة لم يقبله ولا يعمل به بكتاب القاضى غيره اى غير القاضى

خلاصة
 فيقبل على الصحيح
 وفيما يشترط ان لا ينفك عن شبهة فلا تقبل فيما
 يسقط بالشبهات فاذا اقام المدعى عند القاضى الشهود انه كان له عبد يابق
 فهو اليوم في يد فلان ويعرف العبد غاية التعريف بالصفة والاسم والبينة وقيمته
 والدار التي جلبت منها كتب القاضى شهادة الشهود وينقل شهادتهم بالكتاب مجلس
 القاضى المكتوب اليه فيقر الكتاب على الشهود الذين ينقلون كتابه وانما يقر عليهم ليعرفوا
 ما فيه اذ لا شهادة بدون العلم ويختتم الكتاب عندهم كيلا يتوهم التغير ويسلم اليهم وهذا
 عند ابي حنيفة رح ومحمد لان من اصلهما ان علم الشهود بما في الكتاب والختم بحضورهم
 شرط جواز القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت التحمل الى وقت الاداء
 شرط عندهما ولهذا يدفع اليهم كتاب اخر غير مختوم ليكون معهم معونة على
 حفظهم وعند ابي يوسف رح ان شيئا من ذلك ليس بشرط وهو قول اخر بل يكفي
 ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه وعنه ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل ذلك حين
 ابتلى بالقضاء وليس الخبر كالمعائنة واختار شمس لا ثمة السخى فعل ابي يوسف ثم اذا
 وصل الكتاب الى القاضى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم لانه بمنزلة
 اداء الشهادة على الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود بكتابه الى المكتوب اليه كما ان شاهدا
 الفرع ينقل شهادة الاصل بعبارة وكما لا يسمع الشهادة على الشهادة الا بحضور الخصم
 فلا يفتح القاضى الكتاب الا بحضور الخصم ولا يقبل الكتاب الا باق البينة رجلين او رجل
 وامرأتين على انه كتاب فلان القاضى قراه عليا وختمه وسلم لان الكتاب قد تزور
 وينقل والخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم فلا يثبت الا بحجة فيفتح ويقرأه
 على الخصم ويلزم ما فيه لثبوت ما في الكتاب عند القاضى المكتوب اليه وانما لم يقبل
 المكتوب اليه ان بقى المكاتب قاضيا حتى لو مات او عزل او لم يبق اهل القضاء
 قبل وصول الكتاب اليه او بعده قبل القراءة لم يقبله ولا يعمل به بكتاب القاضى غيره اى غير القاضى

دون غيره وهذا كما انه لا يوكل وكيل بخلاف المأمور بأقامة الجمعة مطلقا حيث يجوز له استخلاف
الغير ان لم يؤذن له لانه على شرط القواب لتوقيته وضيق الوقت ولا كذا في القضاء
الامر فوض اليه الاستخلاف والتوكيل بان يقول السلطان للقاو^ل من شئت يقول الموكل
للوكيل كل من شئت ففي المفوض اليه الاستخلاف صار القاضي الثاني قاضيا من جهة السلطان^{ان} الا
جهة هذا القاضي في المفوض اليه التوكيل صار الوكيل الثاني من جهة الموكل لا من الوكيل الاول حتى
ان نائبه وهو القاضي الثاني والوكيل الثاني لا ينزل بعزله وموته وان كان المفوض اليه موكلا
انما في ذلك لان في الوكا^ل ينزل الوكيل بمقتضى موكله فاراد ان يصير ان الوكيل ههنا لا ينزل بمقتضى
موكله ليس في الحقيقة نائبه بل هو اي نائب المفوض اليه نائب الاصل وهو السلطان في القضاء
للكل الاول في التوكيل ففي التوكيل ينزل الثاني بمقتضى الاصل هو الموكل الاول في القضاء لا ينزل بمقتضى الاصل
السلطان فلما كان الاستشابه في التوكيل خصه بالذكر في التوكيل واما في القضاء فلا اشتباه ان النائب لا ينزل
بمقتضى المنق^ل وهذا اذا لم يقل الخليفة للقاضي الاول ول من شئت استبدل من شئت لم يقل الموكل
للوكيل مثل ذلك اما اذا قال فللقاضي الوكيل عزل النائب في غيره اي غير المفوض اليه ان فعل نائبه^{عنده}
وبعضه او فعل بغيره لكن وصل الخبر اليه واجاز هو اي غير المفوض اليه القاضي فتصرف الوكيل الثاني
او كما الموكل الاول وقد ر^ل في باب الوكالة صح فعل النائب لانه اذا فعل بعضه ففعل النائب يتقل^ل اليه
اذا فعل بغيره لكن وصل الخبر اليه فاجاز لانه اذا انضم اليه^ل ففعل بنفسه وكذلك اذا قدر الموكل^{التميز}
لان يتقدم بالتميز حصل رايه وباعمل برأيك يوكل اي اذا قال الموكل للوكيل اعمل برأيك جائز له ان
يوكل غيره والقضاء في المجتهدين على خلاف مذهبه^{من} مثل اذا قضى الحنفى يجوز بيع المدير ناسيا
لمذهبه او عامدا ينفذ عند ابي حنيفة وفي رواية عنه لا ينفذ ان كان عامدا وعند
لا ينفذ في الوجهين لا ينفذ قضاء بما هو خطأ عنده وعليه الفتوى كذا في الهداية وفي الصغرى
اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند ابي حنيفة وعليه الفتوى
وفي الفصول محال الى المحيط والذخيرة اذا قضى القاضي في فصل مجتهديه وهو لا يعلم

المفوض فان بين معني اللام
على هو الله رب عند كل وقت
مع انها داخله على التبع
في حيزه

[illegible]

دلالة فلو جعل قاضي القضاء مكان
الاختلاف لان معناه المتصرف
في القضاء تقليد وغرلا وقال
الامام الحسيني ليس له الاختلاف
لما في العماد والى ان القاضي
اذ لا اذن بالاختلاف فاختلف
ان بالاختلاف جازم
ثم كافي الخلاصة ١٣

فقسنا

فيما يجرى واحد ولو كان اجماعا خلاف
نحو ما عن معني الازام ١٢
كان موجبا لا غير الولاية
بان ان لم يقبل بوجاهة
المشايخ وقالوا اما حسن هذا زمانا
فان القضية قال افسدوا ديننا
كان في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل
كتاب القاضي الى القاضي في شيء
كافي الاكرام ١٢
التاسع اشرف من اذات ١٢
فمستأنس

فيما يجرى واحد ولو كان اجماعا خلاف
نحو ما عن معني الازام ١٢
كان موجبا لا غير الولاية
بان ان لم يقبل بوجاهة
المشايخ وقالوا اما حسن هذا زمانا
فان القضية قال افسدوا ديننا
كان في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل
كتاب القاضي الى القاضي في شيء
كافي الاكرام ١٢
التاسع اشرف من اذات ١٢
فمستأنس

يبطل الشفعة عنده خلافا لها وكذا في علم البكر بالنكاح فان البكر اذا اخرجت بانكاح الولي اياها
فان كان المخبر واحدا غير عدل لا يكون سكوتها رضاعا عنده خلافا لها وكذا في علم مسلم اي من
اسلم في دار الحرب لم يجر اليها فاخير بما عليه من الفرائض والشرائع ان كان المخبر واحدا ولا
او مستويين لزوم الفرائض والشرائع حتى لو ترك يلزمه قضاءها وان كان المخبر فاسقا ان صدق
فذلك وان كان به فعلى الاختلاف الذي قلنا قال الشافعي ثمة الشخص لا يصح عنده ان يميز
القضاء هنا لان من يخبره فهو رسول رسول الله عليه السلام ولا يشترط خبر عدل او مستو
لصحة التوكيل فلو اخبره فاسق بان فلانا وكله بالبيع فباع يجوز وقيل قول قاض عالم عدل
قال لك قضيت على زيد ان ياتي هذا اي بالرحم مثلا فارجحه او بالقطع فاقطعه او بالضرب فاضربه وقيل
قول قاض جاهل عدل ان استفسر باحسن تفسيره وبين سببه بان يقول في حد الزنا اني استفسرت
المقر بالزنا كما هو المعروف وحكيت عليه بالرحم ويقول في حد السرقة انه يثبت عندي بالحجة
انه اخذ نصابا من حرز لا شبهة فيه وفي القصاص انه قتل عبدا بلا شبهة وانما يحتاج
الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن غير الدليل دليلا ولا يقبل قول قاض غيرهما اي غير
عالم عدل وجاهل عدل اي عالم فاسق او جاهل فاسق لثمة الخطأ والخيانة فالحاصل
ان القضية اربعة انواع عالم عدل يجب قبول قوله بظاهر الامر اعدم ثمة الخطأ
والخيانة وجاهل عدل فيستفسر فان احسن تفسيره وجب تصديقه وقبول قوله والا
فلا وجاهل فاسق وعالم فاسق لا يقبل قولهما لثمة الخطأ والخيانة الا ان يعاين سبب
الحكم **كتاب الشهادة** هي في اللغة اخبار صحيحة الشئ عن مشاهدة وعيان
فن هذا قالوا انها مشتقة من المشاهدة التي تنبئ عن المعاينة وقيل هي مشتقة من
الشهوة وهو بمعنى الحضور لان الشاهد يحضر مجلس القضاء للاداء فسمى المحاضر شاهدا واداءه
شهادة وفي الشريعة اخبار بحق للغير على شخص اخر مشروط في مشروط القضاء ولفظ شاة
فحق اخبار بحق جنس يدخل فيه الاقرار والدعوى والانكار والشهادة فالاقوال اخبار بحق

فيما يجرى واحد ولو كان اجماعا خلاف
نحو ما عن معني الازام ١٢
كان موجبا لا غير الولاية
بان ان لم يقبل بوجاهة
المشايخ وقالوا اما حسن هذا زمانا
فان القضية قال افسدوا ديننا
كان في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل
كتاب القاضي الى القاضي في شيء
كافي الاكرام ١٢
التاسع اشرف من اذات ١٢
فمستأنس

[illegible]

الاستمارة
وقالت الامانة
وقالوا ان شرط الادوية و
طاف الكل اثنا عشر
فيما جميع ما في
من الحريم والمصر وغيره
بالاجرة لان السجدة
فيها اربعة اشياء
بالحسن والفضل

حيي

مفت

في العقبى كالسنة واكل مال اليتيم واليسير فاحشة في الشرع ولا يشترط عليها عقوبته في احد
الامرئين كالقبلة والغرة فهو صغيرة وقيل ما كان حراما لعينه فهو كبيرة وما كان
حراما لغيره فهو صغيرة والاحمر ان ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى
والدين فهو كبيرة والا فهو صغيرة وغلب صوابه اي ان كانت حسناته اغلب من سيئاته
هذا هو الصحيح في تفسير العدالة المعتبرة شرعا فالعدالة شرط لقبول الشهادة ومع
كون الشاهد عدلا جازما ان لا يقبل شهادته ما لم يكن اعمى ومثل الاكل
في الطريق والبول عليها كما سيبيخ فما قيل لا بد من قيد اخر في قبول الشهادة وان يجنب
الافعال الخسيسة الدالة على الرناء كالاكل في الطريق ليس بسديد ويقبل شهادة الاقل
هو الذي لم يجتز عن ابن عباس رضوا الله عنه لا يقبل شهادته وانما يقبل عندنا
اذا ترك بعدرا وخوف الهلاك فانه اذا ترك على الاعراض عن سنة او لا يستحق
الدين لا يقبل شهادته لانه لم يبق عدلا والنهي وولد الزنا لانه عليهما امر بلا اختيار
فلا يحل بالعدالة والتميز وقال مالك لا يقبل شهادة ولد الزنا اي في اثبات الزنا
والعمال فالمراد عمال السلطان الذين ياخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند
المجدهور لان نفس العمل ليس بفسق قالوا هذا في عصرهم لان الغالب عليهم الصلاح فاما
الذين في زماننا فلا يقبل شهادتهم بغلبة ظلمهم والحاصل انهم ان كانوا عدلا يقبل شهادتهم
والا لا وذكر شمس الاشعة السرخسي ان العامل اذا كان وجهيا في الناس فهو عدل لا يجاوز في كلامه
يقبل شهادتهم واما اذا كان ساقط المنزلة عند الناس ويجاوز كلامهم لا يقبل شهادتهم
وقيل المراد بالعمال الامراء وقيل هم الذين يعملون بايديهم ويواجهون انفسهم من الناس
من قال لا يقبل شهادة هؤلاء وانما اورد هذه المسئلة من القول ذلك القائل لا يقبل
شهادتهم لان كسبهم احيى الكسب فلا يوجب ذلك حرجا لا يقبل من اعصى الله فاحتج في تحمل
الشهادة وادائها الى تمييز المشهود والمشهود عليه بلاشارة اليهما والى المشهود به فيما

فيما لا يقبل شهادته وهو محمول على ما اذا
قال الناصح في جواز شهادة الاقل
اذا كان عدلا
وقيل بالضم والتشديد ام السلطان
كان العامل وجهيا دام وقيل ان
في كلامه تقبل شهادته واما لا يجاز
قال الجمهور انهم اخذوا بالصدق
وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم
نقلت لاظلمهم في الكفاية
انهم ان كانوا عدلا لا يقبلون
وقد ذكر الصدوق في البلبلة
والجاني في الاشعة السرخسي
في المحققين في الجواهر
على الصحيح انهم اعصى الله
سواء كان اذا لم يمتنعوا
عنه او وقت الاداء او وقت
التحمل فان كان المشهود
التحمل فان كان دينا او عقارا فلا
بالاجماع فان كان خلافه لا يوجب
يقبل عند الطرفين خلافا لما
وإنما اورد في التمييز
بالاجماع في التمييز

يجب

يجب حضارة والة هذا التميز البصر وقد عدم وقال مالك يقبل شهادته وقال زفر وهو
رواية عن أبي حنيفة يقبل فيما يجري فيه التسامع قال أبو يوسف والشافعي إذا تحمل
الشهادة وهو بصير ثم أدها وهو أعشى يقبل ولا من ملوك لأن الشهادة من باب الولاية
لأننا قول يلزم على الغير والملوك ليس له ولاية على نفسه فعلى غيره أولى لو أدى حالة الحرية
وتحملها قبلها تقبل شهادته وقال مالك شهادته مقبولة ولا من محد في قذف وإن
تاب لأن رد شهادته من تمام حده وقال الشافعي يقبل شهادته إلا إذا تاب إلا من قد
وحد في حال كفره فاسلم فخر تقبل شهادته لأن هذه الشهادة استفادها بالاسلام لم يلحقها
رد فان هذه الشهادة لم تكن ثابتة زمان الحد والرح ولا من عدو على من يعادية بسبب
الدنيا وتقبل شهادة العدو للعدو ولا من سيد لعبد سوء كان عليه دين أو لانه شهادته
نفسه كل وجه لم يكن عليه من وجه إذا كان عليه دين ومكاتبه كما ذكرنا ولا من شريك فيما اشتركا ولو
شهدت باليمين شركتهما تقبل لعدم التهمة ولا من فحنت يفعل الردي مثل التشبيه بالنساء ^{لكن}
من الرجال فاما من كان في كلالين وأعضائه تكسر لم يشتم فريش من الإفعال الردية فهو عد مقبول الشا
ولا من ناثمة ومغنية لأهلهما من تكبأ محرما ولم يرد بها التي تنوح في مصيبتها بل التي تنوح في مصيبة
الناس ولا من مل من الشرب على الإلهوا طلق الشرب على الإلهو ليتناول جميع الاشرية المحرمة من الخمر
المسكر وغيرها والأدوان شرط في الخمر أيضا وانما يشترط الأدوان ليظهر ذلك عند الناس فان من اتهم
بشرب الخمر في بيته لا يبطل عدالتهم وإن كان شرب الخمر كثيرا وانما يبطل إذا ظهر ذلك عند الناس يخرج سكران
فيلعب الصبي والمرد بالأدوان في النية وهو أن يشرب ذلك كلما وجدته وشرط الأدوان على السكر في
الأشربة وفي الخمر الأدوان على نفس الشرب من يلعب بالطيور لأن الغالب أنه نظر إلى العورت في السطوح وغيرها
فسق وأما إذا كان يمسك الحرام في بيته فلا يستيناس ولا يطهرها فهو عد مقبول الشهادة
والطهور لأن اللعب حرام أو يغني للناس وإذا تغنى بحيث لا يسمع ذلك لكن يسمع لألة
فلا بأس لا يفتان فيه تكرر انقذ ذكر المغنية قبل هذا لأننا نقول ذلك محصور بالمرأة وهذا

١٩٢
 الشهادۃ قبل المد تعلیل و عنہ نقل
 سوط واحد و علی ان تعلیل نقل
 المعزز الثابت مقبول کما فی
 الکافی و علی ان الحدود فی کسر
 و غیره تعلیل شہادۃ المقبول
 بعد التوثیق و قبل لم تعلیل
 تعلیل بعد التوثیق و الصحیح ان
 مقبول علی رای المحدث و
 القاضی کما فی الکبریٰ الا کذا
 مستحکم نہ لواقیہ الا کذا
 رجحان کما فی التمهید و
 نقضت حدیث بعد جمیع
 الصحیح کما فی الکافی و
 جمیع کما فی التمهید و
 جمیع کما فی التمهید و
 جمیع کما فی التمهید و

نسخ السليبية والخطية
 وغيره من المثبتات فقبل في حاله
 رجل بالظن وغيره من كتب الحديث
 السنن وغيره من كتب الادب
 من العدد فقبل في حاله
 الصحيح عند صاحب المنية
 لا يخفى انه لا يعارض ما في كتب
 على ان نفسه قد قال ان الاول
 المتأخرين فقبل في حاله
 وزمانا ١٢
 فقبل في حاله
 لانه فاسق واما الذي في كلامه
 بين في بعضه الكسر خلقه ولم يشتم
 بشي من الافعال الروية فهو
 مقبولة الشبهة ١٣
 مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي
 انه حرام والنوع انه في البكاي
 تعدد الحان ١٤

لا ينفذ من غير ان يسمع غيره
 لا يسمع نفعه مما يزيل الالوة
 والمغنى يسمعهم غفاره ولا يلهو
 لا ينفذ من غير ان يسمع غيره
 لا يسمع نفعه مما يزيل الالوة
 والمغنى يسمعهم غفاره ولا يلهو

عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 العطف على ما قبله من غير
 ان يبين له ما قبله من غير
 ان يبين له ما قبله من غير
 ان يبين له ما قبله من غير

المجهول فقد اقر بعد دين مجهولين ليس بينهما حرف العطف واقل العدين ليس بينهما حرف
 العطف يصير احد عشر ولو قال كذا كذا درهمهما مع وهو واحد وعشرون لان اقل عدين
 بين كذا بالواو يصير احد وعشرون ولو قلت فقال كذا كذا ابدلوا واحدا بجملة كذا
 منها على التكرار لانه لا نظير للثلاثة بدلا واو الاقرضه اثنان بدلا واعني احد وعشرون قلت كذا وكذا
 وكذا مائة واحد وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه بثلاث اخذ درهم العطف وان ربع زيد عليه بالالف
 لان ذلك نظيره ولو قال له على وقلي كذا فهو اقرار بدين لان على لا يجاب بالانضمام وقلي
 تنبئ من الضمان يقال قبل فلان عن فلان اي ضمن فلان فلو قال المقر في قوله له على و
 قبلي وهو دبيعة صدق ان وصل به قوله هو دبيعة وان فصل لا يصدق لان ظاهر قوله
 اقرار بالدين وقوله دبيعة تفسير له لكن اللفظ يحمل مجازا لان الحفظ في الوديعه مضمون
 عليه والمال محل الحفظ فقد ذكر المحل والمراد ما يحمله فكانه قال على او قبلي حفظ كذا فيصير
 موصولا مفصلا ولو قال عندك كذا او معي ونحوه مثل في يدي او في صندوقي وكيس
 فهو امانة لان كل ذلك اقرار بكون الشيء في يده وذا يكون امانة ويكون مضمونا والامانة
 اقلها ما قوله مدعي الالف لئلا يجرى على كذا فقال له اقرضها او قضيتكها
 ونحوها مثل اجلني بها او اقرضها او ابرأتني منها او تصدقت بها على او هبتها او اخلتك
 بها على زيد فهو اقرار لان الكناية تنصرف الى الالف المذكور وهو الموصوف بالوجوب فكانه قال اقرض
 الالف الواجب على ولو لم يذكر الكناية بان اقرض او اقرضت او قضيتك لا يكون اقرارا
 لانه لا دليل الى انصرف الى المذكور وان قال له على مائة ودرهم او قال مائة وثلاثة اثنان
 لزم درهم في الاول وقال الشافعي رحمه الله مائة صبيحة والدرهم معطوف عليه فيجب تفسير
 المائة وهو القياس قلنا ان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الناس انقلوا تكرر الدرهم
 فاكتفوا بذكره مرة الا ترى انهم يقولون احد وعشرون درهما ويقال بعثك هذا
 بمائة درهم وهذا مما يكثر استعماله ولزم كل ما اشار في الثاني لا تذكر عدين مبهمين اعني

وصدق ان وصل به قوله هو دبيعة وان فصل لا يصدق لان ظاهر قوله
 اقرار بالدين وقوله دبيعة تفسير له لكن اللفظ يحمل مجازا لان الحفظ في الوديعه مضمون
 عليه والمال محل الحفظ فقد ذكر المحل والمراد ما يحمله فكانه قال على او قبلي حفظ كذا فيصير
 موصولا مفصلا ولو قال عندك كذا او معي ونحوه مثل في يدي او في صندوقي وكيس
 فهو امانة لان كل ذلك اقرار بكون الشيء في يده وذا يكون امانة ويكون مضمونا والامانة
 اقلها ما قوله مدعي الالف لئلا يجرى على كذا فقال له اقرضها او قضيتكها
 ونحوها مثل اجلني بها او اقرضها او ابرأتني منها او تصدقت بها على او هبتها او اخلتك
 بها على زيد فهو اقرار لان الكناية تنصرف الى الالف المذكور وهو الموصوف بالوجوب فكانه قال اقرض
 الالف الواجب على ولو لم يذكر الكناية بان اقرض او اقرضت او قضيتك لا يكون اقرارا
 لانه لا دليل الى انصرف الى المذكور وان قال له على مائة ودرهم او قال مائة وثلاثة اثنان
 لزم درهم في الاول وقال الشافعي رحمه الله مائة صبيحة والدرهم معطوف عليه فيجب تفسير
 المائة وهو القياس قلنا ان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الناس انقلوا تكرر الدرهم
 فاكتفوا بذكره مرة الا ترى انهم يقولون احد وعشرون درهما ويقال بعثك هذا
 بمائة درهم وهذا مما يكثر استعماله ولزم كل ما اشار في الثاني لا تذكر عدين مبهمين اعني

والله اعلم بالصواب
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

يشترط في الشهادة وان ذكر الثلاثة من الحد ويكتفي به عندنا خلافا للفرقة
اذا غلط في الرابعة فانه لا يقبل وذكر اسماء اصحابها اي اصحاب الحد ونسبهم الى الحد
تمام التعريف فان كان الرجل مشهورا يكفي بذكره وفي الدلالة بدق التحديد وان كان مشهورا
عند المجتبه وعندنا لا يشترط واذا صحت الدعوى سال القاضي الخصم اي المدعى عليه
عنهما فان اقر قضى عليه واطلاق لفظ القضاء توسع لان الاقرار حجة بنفسه لا يتوقف
على القضاء وكان الحكم من القاضي الزا للزجر عن موجب امر بخلاف البيعة لانها انما
تصدير حجة باتصال القضاء بها او ينكر كسال القاضي المدعى ببيته على عهده فان قام
قضى عليه بها وان لم يقيم حلفه ان طلبه اي طلب التحليف خصم اي المدعى لان اليمين فان
التوى حقه بانكاره فشرع الاستحالة لحقه حتى لو كان الامر كما زعم يكون التواء بمقابلة التواء
فان اليمين الفاجرة تدع الديار بلا قعر ولا ينال المدا على الثواب بذكر اسم تعالى على سبيل
التعظيم صادقا فان نكل المدعى عليه عن اليمين مرة وقال لا احلف على المدعى او سكت
بلافة من جهل او خرس وقضى بالنكول صح عندنا وعند الشافعي لا يقضى بل واليمين على
المدعى كما سيجي وعرض القاضي اليمين على المدعى عليه ثلثا فيقول له اعرض عليك
اليمين ثلث مرات فان حلفت والا قضيت ثم اذكره العرض ثلث مرات في القضاء
بالنكول احوط والتقدير بالثلاث في عرض اليمين لازم في الروي عن ابي يوسف ومحمد والجمهور
على انه لا احتياط حتى لو قضى بالنكول مرة نفدت قضاؤه في الصحيح كما ذكرنا ولا بد ان يكون
النكول في مجلس القضاء وهل يشترط القضاء على فور النكول فيه اختلاف ولا يرد اليمين على
المدعى وان نكل خصمه اي ان قال المدعى عليه لا احلف لا يحلف المدعى اتفاقا واذا قال لا احلف
ونكل لا يرد اليمين على المدعى عندنا وعند الشافعي اذا لم يكن المدعى ببيته اصلا ونكل
المدعى عليه لا يرد اليمين على المدعى فان حلف قضى به والا فلا وكذا اذا قام شاهد واحد
وعجز عن اقامة شاهد اخر فانه يرد اليمين عليه ان حلف قضى له عليه ادعى ان نكل لا يقض

حاجو، انکر، سہل، فلاں، پی، حق، بعد، انکر، الراوی، فضل، انکر، کیوں، مسافرا، ۱۲، حبیبی

٢٠٩
الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الاعظم خلقا وافيا مع شرفه
فلا يبرئ ذكر احد من خلقه
بخلاف المشركين الذين
احدودوا في حقيقته
معلوم لكل احد
فيسودهم الزيادة والفضل
فيما لا يعتبر الا بالخلق
فيسود في الدار

من الموضع ثم يقبض
لصفحة اخرى
ثم يقول على السلام
فقال لا فقال لك منيب سلام
زيت البعير على الاستخفاف
من السؤال يكمنه الاستخفاف
هذا
انك اذا صرحتا بوجوهكم في كل ما اذا
الانك فانه انما هي جيب

قال لا تقروا
بما روينا منكم
في كتابكم
حتى تفرغوا
منه في نظام
الرواية وعنهما
ان المروءة
لم يجر واليه
ذهب الحكم
في قضا
طلت يفتي

في هذا الحديث قدوة
 في امرنا لان يمين المدعي عليه محتملة
 المدعي غير محتملة بل هي دليل على ظن
 صدق دعواه فيحكم بها ولنا قوله
 لو اعطى الناس بدعوى اسم المدعي فليس
 لهم لكن يمين المدعي عليه
 في المدعي عليه

المدعي عليه والتقدير بثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح عند ابي يوسف انه
 مقدرا بما بين مجلس القاضى لا فرق في الظاهر بين الخامل والوجيه والمحقر من المال
 والخطر وعن محمد انه اذا كان معروفا والظاهر من حاله ان لا يخفى نفسه بذلك القدر
 لا يحبس على اعطاء الكفيل وكذا لو كان المدعي حقيرا لا يخفى المرعضة بذلك القدر
 فان ابي النخعي ان يعطيه الكفيل لانه اى دار مع حيث سار ولو كان الخصم غريبا لا يزم
 المدعي والغريب قدر مجلس الحكم اى مقدار ما يكون القاضى جالسا في المحكمة فقولوه
 والغريب عطف على الضمير المنصوب في لانه وكان لا يكفل بالغريب الا الى اخر المجلس فان اتى بآية
 فيها والا يخلف ان شاء او يدعيه لان في اخذ الكفيل الملازمة زيادة على هذا القدر اذ
 بالغريب والحلف بالله تعالى دون غيره لقوله عليه الصلوة والسلام ولا تخلفوا بآياتكم
 ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفا فليحلف بالله اولى زولا بالطلاق والعناق لما روينا
 فان الحلف بغير الله تعالى ان يحلف بهما اى بالطلاق والعناق في زماننا قلنا
 مبالاة الناس باليمين بالله تعالى لكن القاضى اذا حلف المدعي عليه بالطلاق فنكح لا يقض
 عليه بالنكول ولو قضى لا ينفذ قضاءه وذكر الامام قاضى خان في فتاواه انه اذا اراد المدعي
 تخليفه بالطلاق والعناق فعلى ظاهر الرواية لا يجيبه القاضى الى ذلك التخليف في زماننا لان
 التخليف بالطلاق والعناق ونحوه حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية
 ويغلظ بصفاته نحو بالله الذى لا اله الا هو علم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذى
 يعلم من السر كما يعلم من العلانية ونحو ذلك وله ان يزيد في التخليف على هذا وله ان ينقص
 منه الا انه يحتاط به فلا يترك بلفظ الاول ثلاثا يكرر عليه اليمين وان شاء القاضى لم
 يغلظ فيقول قل بالله او والله لان المقصود منه النكول واحوال الناس فيه شتى فمنهم
 من يمتنع اذا غلظ اليمين ويتجاسر ان لم يغلظ فكان الراى في ذلك الى القاضى وقيل لا
 يغلظ على الرجل المعروف بالصداق يغلظ على غيره وقيل يغلظ على الخطير من المال دون

فصل في

قوله والغريب عطف
 على الضمير لانه اى لا يزم
 الخصم الغريب قدر مجلس
 الحكم

لا يكفل بالغريب الا الى اخر
 المجلس فان اتى بآية فيها

ان في اخذ الكفيل الملازمة
 زيادة اذ

فبقا على المشقة والاعتراف
 بان العاقبة اشد

ان لا يمتنع من العلية ونحو ذلك وله ان يزيد في التخليف على هذا وله ان ينقص

منه الا انه يحتاط به فلا يترك بلفظ الاول ثلاثا يكرر عليه اليمين وان شاء القاضى لم

يغلظ فيقول قل بالله او والله لان المقصود منه النكول واحوال الناس فيه شتى فمنهم

ان يغلظ على الرجل المعروف بالصداق يغلظ على غيره وقيل يغلظ على الخطير من المال دون

جامع الرموز

لا بد من العلم بالدين... لا بد من العلم بالدين... لا بد من العلم بالدين...

ينظر القاضى الى انكار المدعى عليه ان انكر السبب كالببيع ونحوه... ينظر القاضى الى انكار المدعى عليه ان انكر السبب كالببيع ونحوه... ينظر القاضى الى انكار المدعى عليه ان انكر السبب كالببيع ونحوه...

لا بد من العلم بالدين... لا بد من العلم بالدين... لا بد من العلم بالدين... لا بد من العلم بالدين...

والاصل

فيما يتعلق بالدين... فيما يتعلق بالدين... فيما يتعلق بالدين...

اولى ان اختلفا في الاجرة وبينة المستاجر اولى ان اختلفا في المنفعة وان اختلفا فيهما بائع
 ان يدعى المورث شهر اربعة عشر والمستاجر شهرين بخمسة يقبل بينة كل واحد منهما فيما يدعى من الزيادة
 فيقضى شهرين بعشرة ولو اختلفا في قدر الاجرة بعد قبضها اى قبض المنفعة لا يتخالفان والقول
 للمستاجر مع بينة لانه منكر للزيادة وهذا لا تجرى ان التحالف لفائدة الفسخ والمنافع المستوفى
 لا يمكن فسخ العقد فيها فلا يجرى التحالف فان قيل عدم جريان التحالف ظاهر على مذهب ابي حنيفة
 والى يوسف رحمهما الله تعالى لان هذا هو الراجح عليه مانع للتحالف عندهما فاما عند محمد
 فينبغي ان يجرى التحالف كما لو هلك المبيع قلنا اذا فسخ البيع بالتحالف يمكن ايجاب قيمة المعقود
 عليه لان العين مقومة بنفسها وهذا اذا اختلفا فسخ العقد فلا قيمة للمعقود عليه لان
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وبالفسخ ارتفع العقد من الاصل ولو اختلفا بعه قبض
 بعضها اى قبض بعض المنفعة تحالفا وفسخت الاجارة فيما بقى من المدة لان عقد الاجارة
 ينعقد ساعة فساعة على حسب حوت المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالمعقود عقد
 مبتدأ فصار ما بقى من المدة كالمنفردة بالعقد فيتحالفان فيه بخلاف ما اذا هلك بعض
 المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه عقد بل اجملة معقود عليه بعقد واحد
 فاذا تعذر الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر في اكل ضرورة وكان القول في مقدار
 الاجرة للمستاجر فيما مضى من المدة لانه منكر للزيادة وان اختلف الزوجان في متاع
 البيت فلا يدعى كل ان المتاع له والنكاح بينهما قائم وليس بقاء ولا بينة لاحدهما فلهما ما
 صلح لهما اى القول للبرقة مع بينة ما يصلح لهما كالدمار والخمار والمرأة ونحوها لان الظاهر
 شاهد لهما الا اذا كان الرجل صانعا او يبيع ثياب النساء وله ما صلح له
 كالعمامة والقباء والقلنسوة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب
 فالقول فيها قول الزوج مع اليمين الا اذا كان المرأة تبيع ثياب الرجل او
 يصلح لهما كالفراش والامتعة والادنى والرقيق والمنزل

من النافع في النكاح
 لا يمكن الفسخ في النكاح
 ان يدعى المورث شهر اربعة عشر والمستاجر شهرين بخمسة يقبل بينة كل واحد منهما فيما يدعى من الزيادة
 فيقضى شهرين بعشرة ولو اختلفا في قدر الاجرة بعد قبضها اى قبض المنفعة لا يتخالفان والقول
 للمستاجر مع بينة لانه منكر للزيادة وهذا لا تجرى ان التحالف لفائدة الفسخ والمنافع المستوفى
 لا يمكن فسخ العقد فيها فلا يجرى التحالف فان قيل عدم جريان التحالف ظاهر على مذهب ابي حنيفة
 والى يوسف رحمهما الله تعالى لان هذا هو الراجح عليه مانع للتحالف عندهما فاما عند محمد
 فينبغي ان يجرى التحالف كما لو هلك المبيع قلنا اذا فسخ البيع بالتحالف يمكن ايجاب قيمة المعقود
 عليه لان العين مقومة بنفسها وهذا اذا اختلفا فسخ العقد فلا قيمة للمعقود عليه لان
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وبالفسخ ارتفع العقد من الاصل ولو اختلفا بعه قبض
 بعضها اى قبض بعض المنفعة تحالفا وفسخت الاجارة فيما بقى من المدة لان عقد الاجارة
 ينعقد ساعة فساعة على حسب حوت المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالمعقود عقد
 مبتدأ فصار ما بقى من المدة كالمنفردة بالعقد فيتحالفان فيه بخلاف ما اذا هلك بعض
 المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه عقد بل اجملة معقود عليه بعقد واحد
 فاذا تعذر الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر في اكل ضرورة وكان القول في مقدار
 الاجرة للمستاجر فيما مضى من المدة لانه منكر للزيادة وان اختلف الزوجان في متاع
 البيت فلا يدعى كل ان المتاع له والنكاح بينهما قائم وليس بقاء ولا بينة لاحدهما فلهما ما
 صلح لهما اى القول للبرقة مع بينة ما يصلح لهما كالدمار والخمار والمرأة ونحوها لان الظاهر
 شاهد لهما الا اذا كان الرجل صانعا او يبيع ثياب النساء وله ما صلح له
 كالعمامة والقباء والقلنسوة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب
 فالقول فيها قول الزوج مع اليمين الا اذا كان المرأة تبيع ثياب الرجل او
 يصلح لهما كالفراش والامتعة والادنى والرقيق والمنزل

فصل في ما اذا اختلف الزوجان في متاع البيت
 وان اختلف الزوجان في متاع البيت فلا يدعى كل ان المتاع له والنكاح بينهما قائم وليس بقاء ولا بينة لاحدهما فلهما ما
 صلح لهما اى القول للبرقة مع بينة ما يصلح لهما كالدمار والخمار والمرأة ونحوها لان الظاهر
 شاهد لهما الا اذا كان الرجل صانعا او يبيع ثياب النساء وله ما صلح له
 كالعمامة والقباء والقلنسوة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب
 فالقول فيها قول الزوج مع اليمين الا اذا كان المرأة تبيع ثياب الرجل او
 يصلح لهما كالفراش والامتعة والادنى والرقيق والمنزل

فصل في ما اذا اختلف الزوجان في متاع البيت
 وان اختلف الزوجان في متاع البيت فلا يدعى كل ان المتاع له والنكاح بينهما قائم وليس بقاء ولا بينة لاحدهما فلهما ما
 صلح لهما اى القول للبرقة مع بينة ما يصلح لهما كالدمار والخمار والمرأة ونحوها لان الظاهر
 شاهد لهما الا اذا كان الرجل صانعا او يبيع ثياب النساء وله ما صلح له
 كالعمامة والقباء والقلنسوة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب
 فالقول فيها قول الزوج مع اليمين الا اذا كان المرأة تبيع ثياب الرجل او
 يصلح لهما كالفراش والامتعة والادنى والرقيق والمنزل

٢٢٥
 لا من الامتعة وحسب الوضوء بل
 الخطيب ونحوه كما ان ذابيت
 كذا في بيت في حق الطنقي
 لانه لا يخرج كثره العلة كما
 الساقه فضاء بين الدار
 قصبتاني
 مع اي جارية لا تباع الا مع
 كذا في المتبادر
 ٢٢٤

حيث يكون جالس البساط والمتعلق به سواء لان الجلوس ليس بيد عليه حتى لا يصير غاصبا
لبساط الغير يخرج الجلوس عليه وكذا اي سواء من مع ثوب وطرفه مع اخرى اى اذا كان الثوب
في يده جل وطرفه منه في يد اخرته اذ عافيه فهو بينه ما نصفان لان كل واحد منهما
ينبت يده على هذا الثوب لان يد احدهما ينبت في اكثره ويد الاخر تنبت في اقله و
الزيادة ليس من جنس الحجة فلا يوجب ترجيحاً كما لو اقام احد الموعدين شاهدين
واقام الاخر امر بجاوذ وبيت من داس كذا بيوت منها في حق ساحتها فان المساحة
بينهما نصفين لانها سواء في استعمال المساحة بالمرور ولعل المرور لصاحب القليل اكثر ان
كان ولا جازا **فصل** في دعوى النسب جارية مبيعة ولدت لاقل من نصف
حول مبيعت فادعى البائع الولد يثبت نسبه اى لسبب الولد منه اى من البائع ويثبت
اميتها للولد ويقضي البيع ويرد الثمن والقياس ان يبطل دعواه ولا يثبت النسب ان
البائع اذا لم يصد المشتري وبه اخذ زفر الشافعي رحمه لان البائع مناقض في كلامه
فان البيع اعترف منه بانها امه فبالدعوة يصير مناقضا ولنا ان العلق امر
خفي فيعفى فيه التناقض كون العلق في يد البائع دليل على انه منه اذ الظاهر
عدم الرنى منها واذا صححت الدعوى استند الى وقت العلق فيظهر انه باع ام
ولده ولو ادعاه اى البائع الولد بعد عتقها اى بعد عتق المشتري الام وقد جاءت
به لاقل من نصف حول يثبت نسبه اى نسب الولد من البائع ويرد حصته من الثمن
اى يرد البائع حصته الولد فانه يقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد فما
اصاب الولد يرد البائع الى المشتري وما اصاب الام لا يرد فان قيل ينبغي
ان لا يصح اعتاق المشتري ويحب عليه رد كل الثمن فانه لما ثبت نسب الولد
ظهر ان الام ام ولد البائع فلا يصح البيع وحينئذ يبطل الاعتاق ويجب
عليه كل الثمن قلنا لما اعتق المشتري الام فقد حل بالام ما يمتنع وهو

[illegible]

المشقة فيصير مناداة

وقال كنت اعقبها اودمها

صدقة المشتركة فيثبت النسب منه ويحتمل ان البائع استولى بها بحكم النكاح لا مرة
على الصلاح ولا يبطل البيع الولد عبد للمشتري ولا يصير لامة ام الولد للبائع كما ادعاه اجتنى اخوان
بتصاتها ان الولد من البائع لا يثبت كمال العلوق في ملكه لان البائع لا يدعي ذلك كيف يكن ولا الولد
في بطن اكثر من سنتين فكذا حاد بعد زوال ملك البائع فلا يثبت حقيقة العتق للولد ولا حق العتق لامة
ولا يظهر بطلان البيع **كتاب الصلح** هو في اللغة اسم بمعنى المصا وهي خلا المخاصمة واصلة
من الصلح هو استقامة الحال في الشيعة عقد يرفع النزاع وركنه الايجاب والقبول
وشرطه ان يكون البذل اي المصلح عليه مالا معلوما ان اجتنى الى قبضه والا لا يشترط مقبولا
فان من ادعى حقا في دار وادعى المدعى عليه قبله حقا في حانوته فصالحا ان يترك
كل واحد منهما ادعواه قبل صاحبه صح ومن لم يبين كل واحد منهما مقداره حقه لان جهالة
الساقط لا يفضي الى المنازعة وصح الصلح باقرار اي مع اقرار المدعى عليه وانكار اي المدعى
عليه وقال الشافعي صح لا يصح الصلح مع انكار وسكوت فالاول اي الصلح مع قرار
كبيع اي بمنزلة البيع ان وقع الصلح عن مال بال لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال
بالمال بتراض ففيه اي ففي هذا الصلح يجري الشفعة اذا كان المدعى او بدل الصلح عقدا
ويجري فيه الخيارات خيار الروية والعيب والشرط فلو صلح عن دار او على دار
فللشفيع الشفعة ويثبت الرد بالخيارات الثلاث من المدعى والمدعى عليه في
بدل الصلح والمصالحة عنه ويفسده اي الصلح جهالة البدل مثل ان يكون البدل عبدا
او دابة لان جهالة البدل مفضي الى المنازعة وما استحق من المدعى رجع المدعى
عليه على المدعى يرد المدعى حصته اي حصة ما استحق من العوض وما استحق
من البدل اي المصلح عليه رجع على المدعى عليه بحصته من المدعى وان استحق الكل
رجع بالكل لانه مبادلة كالبيع وحكمه الاستحقاق هذا والصلح مع اقرار كاجا فان وقع
عن مال بمنفعة لوجود معناها هو ملكك المنفعة بعوض كما اذا ادعى دارا ثم صالح

[illegible]

طقسنا
لما في الحمار

فيما اذا صالح على الشئ او شئ من
الناس تغني عن اتيان الصفه
على الصفه الغالب ويذكره مع الصفه
على اراهم او دماير او فلول لان معاملات
بذكر مقدار فحسب فيما اذا صالح
في بيان المصالح عليه
فيما اذا صالح على لوب وبلا اشاره
مع مكان التميم فيما له حل
كيلي او موزون مما له حل
فيما اذا صالح على الشئ او شئ من
الناس تغني عن اتيان الصفه
على الصفه الغالب ويذكره مع الصفه
على اراهم او دماير او فلول لان معاملات
بذكر مقدار فحسب فيما اذا صالح
في بيان المصالح عليه
فيما اذا صالح على لوب وبلا اشاره
مع مكان التميم فيما له حل
كيلي او موزون مما له حل
فيما اذا صالح على الشئ او شئ من
الناس تغني عن اتيان الصفه
على الصفه الغالب ويذكره مع الصفه
على اراهم او دماير او فلول لان معاملات
بذكر مقدار فحسب فيما اذا صالح
في بيان المصالح عليه

البيع صفقة واحدة مثل ان جمع اثنان في عيدين لكل واحد منهما عيدين وبعاهما
صفقة واحدة فيكون الثمن دينا مشتركا بينهما وكان الدين لمورث بينهما بارباع
مورثهما وله دين على رجل فمورثاه وكقيمة المستهلك المشترك ولو صلا احد في دين
مشتركا من نصفه على ثوب فشريكه بالخيار ان شاء اتبع شريكه غريمه بنصف
اي نصف الدين او اخذ نصف الثوب من شريكه واصله ان الدين
المشترك اذا قبض احدهما منه فلصاحبه الخيار ان شاء شركه في عين
المقبوض لانه ان زاد بالقبض اذ العين خير من الدين لان الدين ليس بهال
في الاصل وانما يصير بالاعتبار المال وهو القبض وهذه قبل وهذه الزيادة
مستندة الى اصل الحق واصل الحق كان مشتركا فكل الزيادة فكان له ان يشاركه
في المقبوض ولكنه المشاركة باق على الملك القابض لان حق الشريك في الدين
والمقبوض عين والعين غير الدين وقد قبض احداهما عن حقه فيملك حتى ينفذ تصرفه
فيه هبة وقضاء دين غريمه ويضمن لشريكه حصته اذا ثبت هذا فنقول في
مسئلة الكتاب الشريك بالخيار ان شاء يتبع الغريم بنصف الدين لانه
كان عليه ولم يستوفه فيبقى في الذمة وان شاء اخذ نصف الثوب لان
الصالح وقع عن نصف الدين وهو مشاع وقيل المسئلة بالمصالحة لانه اذا اشترى
احدهما بنصفه سلعة لم يشترى الاخر فيها ووضع المسئلة في الدين لان في
العين بين الشريكين اذا صلا احدهما من نصيبه على شئ لم يشترى الاخر
فيه **كتاب الحدود** الحمد لله في اللغة المنع ومنه تسمى البواب
حد المنع للناس عن الدخول وسميت عقوبة الجاني حدا لانها يمنع عن المعاودة
وتركاب سببها وفي الشريعة عقوبة مقدرة تجب حق الله تعالى خاصة فلا يكون تعذيرا
حد لعدم التقدير لانه مفوض الى طي القاضي لا قصاص حد لانه حق العبد والى القضا

قوله تقدير في الشريعة في الكتاب

الحمد لله الذي جعل

البيع صفقة واحدة مثل ان جمع اثنان في عيدين لكل واحد منهما عيدين وبعاهما
صفقة واحدة فيكون الثمن دينا مشتركا بينهما وكان الدين لمورث بينهما بارباع
مورثهما وله دين على رجل فمورثاه وكقيمة المستهلك المشترك ولو صلا احد في دين
مشتركا من نصفه على ثوب فشريكه بالخيار ان شاء اتبع شريكه غريمه بنصف
اي نصف الدين او اخذ نصف الثوب من شريكه واصله ان الدين
المشترك اذا قبض احدهما منه فلصاحبه الخيار ان شاء شركه في عين
المقبوض لانه ان زاد بالقبض اذ العين خير من الدين لان الدين ليس بهال
في الاصل وانما يصير بالاعتبار المال وهو القبض وهذه قبل وهذه الزيادة
مستندة الى اصل الحق واصل الحق كان مشتركا فكل الزيادة فكان له ان يشاركه
في المقبوض ولكنه المشاركة باق على الملك القابض لان حق الشريك في الدين
والمقبوض عين والعين غير الدين وقد قبض احداهما عن حقه فيملك حتى ينفذ تصرفه
فيه هبة وقضاء دين غريمه ويضمن لشريكه حصته اذا ثبت هذا فنقول في
مسئلة الكتاب الشريك بالخيار ان شاء يتبع الغريم بنصف الدين لانه
كان عليه ولم يستوفه فيبقى في الذمة وان شاء اخذ نصف الثوب لان
الصالح وقع عن نصف الدين وهو مشاع وقيل المسئلة بالمصالحة لانه اذا اشترى
احدهما بنصفه سلعة لم يشترى الاخر فيها ووضع المسئلة في الدين لان في
العين بين الشريكين اذا صلا احدهما من نصيبه على شئ لم يشترى الاخر
فيه

الحمد لله الذي جعل

فہرست

على عقد لم يكن في شتمها والى شتمها والى شتمها
ارزنا شتم وطامنها الرنا فتوق كافي المصنوع والاكراه
كيد وعلية الفتوى كما في المصنوع والاكراه
الى وقت الابلح كما في المصنوع والاكراه
ومنها كين نلو طودة حية فان يوطى
الميشة يعز ومنها التكم والاسلام و
دار الاسلام والتكليف وغيره لايفضل
فقتل
من الرجال العادل في مجلس واحد
فقتل واحد او اثنان او ثلثه لم تقب
واحد بعد واحد في اربعة مجالس كذا في
الفساق لانه تعالى امر بالتوقف في خبر النفاق
وانه مانع عن العمل به كما في النسخة ١٦
فقتل
والاول يصح فانه فختار البسوكا
في النهاية فان اربع ال عن الما حية
بذلك فالاحسن صوة الاكراه
من نزه الاسوة
الا

يعني سكر
كما قلنا قلت العبر اليه
هو اننا نقصا و كمال صلى الله عليه
لدرء الحدود قال صلى الله عليه
عليه وسلم
ما استطيع

22/02

[illegible]

لأنه لا يتالم في حال السكر لا يحرم من الريج بلا اقرار وشهادة ولا ان وجود ريح الخمر
لا يصح دليل على الشرب فقد تكلف لزوال الريج مع بقاء الخمر في البطن قد يوجد
مراحة الخمر من غير الخمر فان من استكفر باكل السفرجل يوجد منه مراحة الخمر أو يجد
التقي فان علم الشرب بان تقيا الخمر لا يحل بلا اقرار وشهادة أو بمجرد السكر لان السكر
من المباح كلبن الرماك لا يوجد الخمر ولا أن يرجع عن الاقرار لأنه حق الله تعالى
يعمل فيه الرجوع ومن شهد بمجرد تقادم قريباً من امام بان يكون مكان الشاهد
قريباً من امامه بحيث يقدر على اداء الشهادة بغير تاخير حتى لو كان الشاهد
بعيداً تقبل شهادته من قوله ولم يقبل شهادته لان الاقدام على اداء الشاهد بعد التأخير
والستر يحتمل ان يكون العداوة وعند الشافعي رح تقبل الا في حد قذف لان فيه حق
العبد وهو لا يسقط بالتقادم وان شهد بالسرقة المتقدمة ضمن السابق السرقة
وان لم يقطع يده لان المال حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم وان اقرب اى بالحد
المتقادم حد لأنه لا تهمه في الاقرار وهو اى التقادم للشرع بزوال الريج عند التحقيق
وابي يوسف رحمه الله وبغيره اى بغير الشرب كالزنى والقذف والسرقة
بمضى شهر هو الاصح وقيل بمضى ستة اشهر وعن ابي حنيفة رح انه لم يقدر
في ذلك وفوضه الى رأى القاضى في كل عصر وعند محمد التقادم للشرع ايضا
بمضى شهر وان شهد الشهر بزمان رجل الغلانة وهي غائبة حد الرجل وان شهد
بسرقة من غائب لا يحل المسارق لان الغيبة يفوت الدعوى وهي شرط لان
الشهادة على السرقة شهادة بملك المسروق فلا يقبل بدون الدعوى وليست الدعوى
شرط لقبول الزنى عند القاضى ونصف حد العبد المراد به الجلد وانما نصف المك
الرق المنقص للكرامات والعقوبات اذا الجنابة عند وفوس
النعمة وكفى اصل الجنابات اتحد جسا انى ان قذف مرات او زنى مرات او شرب

[illegible]

力

مرات فحذرة فهو لذللك كله خلافا للمشافعي رحمه بخلاف ما ذكر في ردقذف وشرب
 فانه يجب لكل واحد حد على حدة واكثر التعزير هو تاديي^ة الحد واصله من الغرم بمعنى الرمد
 الرمد تسعة وثلاثون سوطا وقال ابو يوسف رحمه في رواية يبلغ التعزير سبعة وثلاثين
 وفي رواية تسعة وسبعين والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام من بلغ حدا في
 غير حد فهو من المعتدين اي من اتى حدا في موضع لا يجب الحد فهو من المعتدين ثم ابو حنيفة
 اعتبر ادنى حد العبد هو اربعين فينقص منه سوطا و ابو يوسف رحمه يعتبر حد
 الاحرار وهو ثمانون للقدف فينقص منه سوطا في رواية وهو قول زفر رحمه وفي
 رواية نقص خمسة وقول محمد مضطرب في بعض الكتب مع ابى حنيفة رحمه
 وفي بعضها مع ابى يوسف واقله ثلاثة جلدات لان مادونها لا يقيم به الزجر
 وذكر بعض المشائخ ان ادناه مفوض الى رأى الامام وعن ابى يوسف رحمه ان
 التعزير على قدر عظم الجرم وصغره وعنه انه يقرب كل نوع من بابيه فيقرب
 القبلة واللسن من حد الزنى والقدف بغير الزنى من حد القدف وعنه انه يجوز
 التعزير باخذ المال وصحة جلسته مع الضرب لان الحبس صلح تعزير حتى جازا الكفاء به
 فجاز ان يضم اليه وضربه اى التعزير اشد لانه جرى فيه التخفيف من حيث نقصان العدد فلو جرى
 فيه التخفيف من حيث الخفة لفات المقصود وهو الزجر ثم للزنا اشد ثم للشرب لان حرمة
 الزنى لا تنكشف بحال من الاحوال وحرمة الخمر تنكشف بالضرورة والاكره ولهذا كان الزنا
 في كل الاديان حراما بخلاف شرب الخمر ثم للقدف لان جنابة الشرج مقطوع بها وجناية القدف
 لاحتمال ان يكون القاذف صادقا في قذفه ولان شار الخمر فلما يخلو من القذف فيصير كل
 شارب جامعا بين الشرب والقدف فيتحقق منه جنايتين ومن القاذف جنابة واحدة
 كان ضربة اخف وان كان منصوبا عليه وهو اى التعزير بقذف فلو كان عيدا او اامة او ام
 ولدا او كافرا بوزنى لانه جنابة قذف وقد امتنع وجوب الحد لانعدام الاحصان

الحد المذكور في ردقذف وشرب
 فانه يجب لكل واحد حد على حدة
 واكثر التعزير هو تاديي^ة الحد
 واصله من الغرم بمعنى الرمد
 الرمد تسعة وثلاثون سوطا
 وقال ابو يوسف رحمه في رواية
 يبلغ التعزير سبعة وثلاثين
 وفي رواية تسعة وسبعين
 والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام
 من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين
 اي من اتى حدا في موضع لا يجب الحد
 فهو من المعتدين ثم ابو حنيفة
 اعتبر ادنى حد العبد هو اربعين
 فينقص منه سوطا و ابو يوسف رحمه
 يعتبر حد الاحرار وهو ثمانون
 للقدف فينقص منه سوطا في رواية
 وهو قول زفر رحمه وفي رواية
 رواية نقص خمسة وقول محمد مضطرب
 في بعض الكتب مع ابى حنيفة رحمه
 وفي بعضها مع ابى يوسف
 واقله ثلاثة جلدات لان مادونها
 لا يقيم به الزجر وذكر بعض المشائخ
 ان ادناه مفوض الى رأى الامام
 وعن ابى يوسف رحمه ان التعزير على
 قدر عظم الجرم وصغره وعنه انه
 يقرب كل نوع من بابيه فيقرب
 القبلة واللسن من حد الزنى
 والقدف بغير الزنى من حد القدف
 وعنه انه يجوز التعزير باخذ المال
 وصحة جلسته مع الضرب لان الحبس
 صلح تعزير حتى جازا الكفاء به
 فجاز ان يضم اليه وضربه اى
 التعزير اشد لانه جرى فيه التخفيف
 من حيث نقصان العدد فلو جرى
 فيه التخفيف من حيث الخفة لفات
 المقصود وهو الزجر ثم للزنا اشد
 ثم للشرب لان حرمة الزنى لا تنكشف
 بحال من الاحوال وحرمة الخمر تنكشف
 بالضرورة والاكره ولهذا كان الزنا
 في كل الاديان حراما بخلاف شرب
 الخمر ثم للقدف لان جنابة الشرج
 مقطوع بها وجناية القدف لاحتمال
 ان يكون القاذف صادقا في قذفه
 ولان شار الخمر فلما يخلو من القذف
 فيصير كل شارب جامعا بين الشرب
 والقدف فيتحقق منه جنايتين ومن
 القاذف جنابة واحدة كان ضربة اخف
 وان كان منصوبا عليه وهو اى
 التعزير بقذف فلو كان عيدا او اامة
 او ام ولدا او كافرا بوزنى لانه
 جنابة قذف وقد امتنع وجوب الحد
 لانعدام الاحصان

الحد المذكور في ردقذف وشرب
 فانه يجب لكل واحد حد على حدة
 واكثر التعزير هو تاديي^ة الحد
 واصله من الغرم بمعنى الرمد
 الرمد تسعة وثلاثون سوطا
 وقال ابو يوسف رحمه في رواية
 يبلغ التعزير سبعة وثلاثين
 وفي رواية تسعة وسبعين
 والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام
 من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين
 اي من اتى حدا في موضع لا يجب الحد
 فهو من المعتدين ثم ابو حنيفة
 اعتبر ادنى حد العبد هو اربعين
 فينقص منه سوطا و ابو يوسف رحمه
 يعتبر حد الاحرار وهو ثمانون
 للقدف فينقص منه سوطا في رواية
 وهو قول زفر رحمه وفي رواية
 رواية نقص خمسة وقول محمد مضطرب
 في بعض الكتب مع ابى حنيفة رحمه
 وفي بعضها مع ابى يوسف
 واقله ثلاثة جلدات لان مادونها
 لا يقيم به الزجر وذكر بعض المشائخ
 ان ادناه مفوض الى رأى الامام
 وعن ابى يوسف رحمه ان التعزير على
 قدر عظم الجرم وصغره وعنه انه
 يقرب كل نوع من بابيه فيقرب
 القبلة واللسن من حد الزنى
 والقدف بغير الزنى من حد القدف
 وعنه انه يجوز التعزير باخذ المال
 وصحة جلسته مع الضرب لان الحبس
 صلح تعزير حتى جازا الكفاء به
 فجاز ان يضم اليه وضربه اى
 التعزير اشد لانه جرى فيه التخفيف
 من حيث نقصان العدد فلو جرى
 فيه التخفيف من حيث الخفة لفات
 المقصود وهو الزجر ثم للزنا اشد
 ثم للشرب لان حرمة الزنى لا تنكشف
 بحال من الاحوال وحرمة الخمر تنكشف
 بالضرورة والاكره ولهذا كان الزنا
 في كل الاديان حراما بخلاف شرب
 الخمر ثم للقدف لان جنابة الشرج
 مقطوع بها وجناية القدف لاحتمال
 ان يكون القاذف صادقا في قذفه
 ولان شار الخمر فلما يخلو من القذف
 فيصير كل شارب جامعا بين الشرب
 والقدف فيتحقق منه جنايتين ومن
 القاذف جنابة واحدة كان ضربة اخف
 وان كان منصوبا عليه وهو اى
 التعزير بقذف فلو كان عيدا او اامة
 او ام ولدا او كافرا بوزنى لانه
 جنابة قذف وقد امتنع وجوب الحد
 لانعدام الاحصان

بالدخول في بيت آخر فاضيق
 في القطة روايتان كما في المحيط
 فيه اشتراطه لواز من بيت غير
 يكون فيه قطع بالاتفاق ولوا من
 على ياني من قوله وببيت اذن كان
 جازا ومغرم اي غنمة ولا يخفى ان الله
 ان كان من السرقة فالحكم العارضة
 في مال السرقة والافاضة قطع
 ومال اخر من حمام وبيت اذ افاضه قطع
 بنار او ما اذا افاضه ليلافقه قطع
 ضمن الحمام في البيت اذ افاضه قطع
 المخرات وفيه اشتراطه لواز من بيت غير

الناس دخول الحمام في البيت اذ افاضه قطع
 فربما لئلا ياتي الاذن في حمام وبيت
 ضمن الحمام عياني كما في البيت اذ افاضه قطع
 في السرقة قطع عند ان يضيقة ثم ولم
 المال حافظه قطع عند ان يضيقة ثم ولم
 يقطع عند عدمه وعليه الفتوى

مكاسب مكتبة حقا ولا ان سرق الضيف من مضيق لا ختل الحرز بالاذن بالدخول ولا
 من مغرم لما روي ان عليا رضي الله تعالى عنه انه اتى برجل سرق من المغرم فدر عن الحد
 فقال ان فيه نصيبا وحمام وبيت اذن للناس في دخوله فيه لا ختلا الحرز ويدخل في ذلك حوائط
 التجار والمخانات عن ابي حنيفة رحمه الله ان سرق ثوبا من تحت جبل في الحمام يقطع عند الايقظ وهو
 المذهب عليه الفتوى والاصل في ذلك ان الحرز معتبر لتحقيق السرقة ثم المال يكون محرزا بالمكان
 تارة وهو كل مكان اعد لحفظ الامتعة فيه كالدر والبيت والصناديق والخيام ويكون محرزا
 بالمحافظ تارة كمن جلس في الصخر في الطريق عند متاع فهو محرز محقق به لان هذه
 المواضع ليست بحر فصار المال فيها محرزا بالمحافظ وفيما يكون محرزا بالمكان لا يعتبر الاحرار
 بالمحافظ اذ الحفظ بالمكان فوق الحرز في المحافظان سرق في الحمام شيئا وله حافظ فلا قطع
 لان الحمام حرز قد ختل بالاذن بالدخول فيه ولا اعتبار بالمحافظ فيه فلا قطع
 وهذا بخلاف المحافظ في المسجد فانه يقطع فيه لان المسجد ليس بحر لانه مابني للاحرار
 فاعتبر بالمحافظ ولا ان سرق شيئا ولم يخرج من الدار لان تمامه باخراج المال من الحرز والدار
 كلها حرز واحد هذا اذا كان الدار صغيرة بحيث لا يستغني اهل البيوت عن الانتفاع بصحن
 الدار وان كانت الدار كبيرة وفيها مقاصد اى حجرومنازل وفي كل مقصورة مكان يستغني
 اهل المنازل عن الانتفاع بصحن الدار وانما ينفعون به انتفاع للسكنة فسرق رجل من
 مقصورة واخرجها الى صحن الدار قطع كما سيبيح لان الاخراج من الحرز وجد او نقب
 للص البيت فدخل واخذ المال وناول من هو خارج من البيت فلا يقطع واحد منهما
 اما الاول فلانه لم يجد منه الاخراج واما الثاني فلانه لم يوجد هناك الحرز فلم يتم السرقة
 من واحد منهما وعن ابي يوسف انه ان كان الخارج ادخل يده حتى ناول اخره المتاع فالقطع
 عليهما وان كان الداخل اخرج يده من المتاع حتى اخذ منه الخارج يقطع الداخل والخارج
 او نقب فادخل يده في بيت واخذ المال لانه ليس بكنز الحرز على المال لان الهتك ان يدخل

فان يد المال كانت قائمة حينئذ
 الدار يتناول الحائوت وتوجه ما كان
 حرز ايسر في الدار ينقون بصحة
 انتفاع المنزل لا اسكنة والا فبى آ
 المتأصير كما في الكرماني
 نقا
 فانه لم يقطع بالاتفاق ومن
 الى يوسف رحمه الله انه يقطع كما في النظم
 وفيه ايجاز الى انه لو دخل فيه وضيق
 عند الباب او انقلب
 قطع وفيه اختلاف في المسكن
 والى انه لو اذن من الاعلى
 واذن بالاتفاق وكذا من العات كاذن
 ضمن الا فقطع عند العات كاذن
 ضمن نقابة وفي المسجد لا يقطع
 النظم نقابة والنجاشات
 مطلقا والمخارج والاذن يفيض
 لا يثبت للمخارج والاذن يفيض
 لا يثبت للمخارج والاذن يفيض
 بوقت التحاق ثم لا يفيض
 الا خفاء لا يتحقق المعدل احراز
 لا يفيض للمكان المعدل احراز
 الا سوال كالدور والبيت احراز
 على الصناديق والنجاشات احراز

البيت

على الصناديق والنجاشات احراز
 الا سوال كالدور والبيت احراز
 لا يفيض للمكان المعدل احراز
 لا يثبت للمخارج والاذن يفيض
 بوقت التحاق ثم لا يفيض
 الا خفاء لا يتحقق المعدل احراز

البيت بالجثة وفيه خلاف ابى يوسف وطراى قطع صرة خارجة من كم غيره واخذ
الدرهم فانه لا يقطع وان دخل يده في كم وطرها واخذها قطع لان الرباط في الوجه الاول
من خارج فبالطريق يتحقق الاخذ من خارج فلم يوجد هتك الحرز باخراج المال وهو لكم
وفي الوجه الثاني من داخل فبالطريق يتحقق هتك الحرز باخراج المال من الكم ولو حل الرباط
يقطع في الوجه الاول لان الدرهم يبقى في الكم بعد حل الرباط فيتحقق هتك الحرز باخراج
منه وفي الوجه الثاني لا يقطع لانه اذا حل الرباط تبقى الدرهم خارجة من الكم فلم يوجد
اخراج المال من الحرز انما اخذه من خارج الكم فلا يقطع وعن ابى يوسف انه يقطع
في الوجه كلها او سرق جملا من القطار وحما فانه لا يقطع سواء كان معه سائق
يسوقه او قاذرة يقوده او لا لان مقصود القائد والسائق القود والسوق دون الحفظ
وقطع ان حفظه صري او نام عليه لان الحرز يثبت بالمحافظ اذا كان قاصدا للحفظ
والنوم عليه حفظ وكذا ان نام بقربه او شق الحمل واخذ منه شيئا فان الجوارق
او في مثل هذا حرز وادخل يده في صندوق او كم واخذ المال فان الصندوق
والكم حرز فيقطع او اخرج من مقصورة دار فيها مقاصير الى صحنها كما ذكرنا
والمراد موضع كدرهنة ونحوها فيها حجرات يسكن في كل منها انسان لا تعلق له
بالحجرات الاخرى الا ان الامر الى صاحبها واحد وبيوتها مشغولة بمتاعه وخدمه
او سرق صاحب مقصورة من اخرى اى من هذه الدار او ثقب اللص البيت فدخل
والقى شيئا في الطريق ثم خرج واخذ ^{شيئا} فان هذا الفعل معتاد من السارق لتعذر
الخروج مع المتاع ولتفرغ يده فيمكنه استئثاره فاعرب المال وان لم ياخذ
من الطريق لا يقطع خلافا للشافعية او حمله على جوارق فاساقه واخرجه لان سير الدابة
مضاف الى سائقها وعند زفره لا قطع في الالتقاء والحمل ويقطع بين كل سارق من
وهو عظم الساعد وعند الخوارج يقطع من المنكب ويحسم ^{ويحسم} والحسم

٢٢٤
 سلم بالجوار الكسوة
 واقفا على ظهر رابته وان لم يكن مع قلمك
 كما يشير اليه في المحيط وغيره فمن انظر
 ان الاحسن تقديم الكلف على حلا
 في القيد وانما لم تقطع وان وجد
 المسائق او القائد والركب لان
 كلا منهما قاطع مسافة او ناقص
 من القطر او قطع السارق
 اي حفظ السرور من الخطر
 الا على المحل المتاع كالمكيون
 وغيره يكره الى انه لو سبق شاة
 او بقرة او ابل من العربي ومنع
 الرعي من يخططه قطع والا فلا
 وفيه يكره الى ان الشاة غير حافظة قطع والا
 او بقرة او ابل من العربية ومنع
 الرعي من يخططه قطع والا فلا
 وفيه يكره الى ان الشاة غير حافظة قطع والا
 او بقرة او ابل من العربية ومنع
 الرعي من يخططه قطع والا فلا
 وفيه يكره الى ان الشاة غير حافظة قطع والا

ورواها في السور
 متاعا من بيت السور
 فلا خلاف ما اذا كان الخبز بالكل
 وان لم يكن مع حافظه في البيت
 عليه ان يبيع السور في القاعين
 يجزي للمصاحبة في البيت
 المصنف وغيره من قبيح الخبز
 اشعار بان المتاع ليس بالخير
 سوار جليل تحت راسه وبيده
 وهو الصحيح وقيل لو كان
 يقطع كافي المضاف فلو جاز في العجم
 او المسجد والطمير وعنده متاعه فهو
 حرز وفي البقال ان المتاع اذا كان
 بحيث يراه قطع وعن محمد ارج لو كان
 عليه فلسوة او دراهم او منطقة لم
 يقطع وكذا الوسوق من ثمانية
 كافي المحيط ١٢
 قصص
 ان سبيل الذرية يضاف اليه
 لسوق وفيه لم الى انه لو لم
 قولي في الخبز في
 لمرة

فقط وان قال لم يكن قويا فترك الامر
واخرج قطع وفيه اختلاف المشايخ
لما في المحيط والى انه لعلقه على طائر
قطار الى بيته لم يقطع كما لو ائتم
ديمار فخرج كما في الخلاصة
وعنه والى ان يقطع ولا الوصل
ثم ساق الحمار لم يقطع ولا الوصل
على كلب فخرج فبلا ساقه والى انه
دخل في الطائر فبلا ساقه والى انه
فخرج الدابة لم يقطع وان كان
بها من السكة لم يقطع وان
حمارا وقال لم يقطع في ثمة فبلا
قال لم يقطع في ثمة فبلا
بالاجماع وان صاحب شي من
فان كانت ثمة فبلا
يقطع وان قال لم يقطع في ثمة فبلا
لم يقطع كما في النظر

فيكون حذرا وبلا غلوك هو السرقة من المغنم ومثله وهي اسم من مثل به يمثل مثله
 أي نكل نكالا معناه جعله نكالا وعبرة لغيره مثل قطع الأعضاء وتبويد
 الوجه ويقال مثل بالقتيل أي قطع انفه وبلا قتل عاجز عن القتال كصبي ومجنون
 وامرأة وشيخ فان ومقعد واعى من قاتل من هؤلاء يقتل وعند الشافعي
 يقتل الشيخ القاني والمقعد الاعى إلا امرأة ملكة يتعدى ضررها بالمسلمين
 وإذا رأى في الحرب إذا الاستعانة بالرأى فوق القتال أو إذا مال بحت الكفار به أي
 بماله على الحرب وبلا قتل اب كافر ابداء وان قصد الا بقتله ولا يمكنه دفعه الا بقتله لا بأس
 بقتله وهلك في الأمام والجد ولو كان الكافر أخاله يجزأ ان يبتدأ بقتله وبلا اخراج
 مصحف وامرأة في السرية لا يؤمن عليها فربما يقعان في أيدي الكفار فيكون سببا
 للاستماتة بالمرأة والاستخفاف بالمصحف إلا في جيش عظيم يؤمن عليه لان الغالب
 هو الظفر والنصرة ولودخل عليهم مسلم بامان لا بأس بان يحمل معه المصحف
 إذا كانوا وافين بالعهد وإذا رأى الامام ان يصلح اهل الحرب فصالحهم ان كان
 الصلح خيرا بان كان للمسلمين ضعف وللکفار شوكة ويصلحهم بانما عند الحاجة
 ما ذا لم يكن حاجة لم يجز ونبت الصلح ان كان هوأي البند انفع للمسلمين ويقا تلهم قبل بنية
 الصلح ان كانوا لانهم صاروا ناقضين للعهد بالخيانة وصيرهم المرتد ولكن بلا اخذ مال
 لان اخذة تقوي المرتد على ذلك وهو لا يجوز وان صالح المرتد مال اخذ المال منه لا يرد
 عليه أي على المرتد لان في الرد معونته ولا يباع سلع وحديد وخيل منهم أي من اهل الحرب
 ولو كان البيع معهم بعد الصلح معهم وصح امان حر وحررة كافرا او جماعة او اهل حصن
 او مدينة فلم يجز لاحد من المسلمين قتالهم فان كان الامان شر للمسلمين
 نبذ الامام الامان وادب الامن لا عساه على الامام ولغا امان الذي لانه منهم
 فيميل اليهم واساير في يد الكفار وتاجروهم معهم أي مع الكفار لا هما مقهوران

قوله ولا غلوك هو السرقة من المغنم ومثله وهي اسم من مثل به يمثل مثله
 اي نكل نكالا معناه جعله نكالا وعبرة لغيره مثل قطع الأعضاء وتبويد
 الوجه ويقال مثل بالقتيل أي قطع انفه وبلا قتل عاجز عن القتال كصبي ومجنون
 وامرأة وشيخ فان ومقعد واعى من قاتل من هؤلاء يقتل وعند الشافعي
 يقتل الشيخ القاني والمقعد الاعى إلا امرأة ملكة يتعدى ضررها بالمسلمين
 وإذا رأى في الحرب إذا الاستعانة بالرأى فوق القتال أو إذا مال بحت الكفار به أي
 بماله على الحرب وبلا قتل اب كافر ابداء وان قصد الا بقتله ولا يمكنه دفعه الا بقتله لا بأس
 بقتله وهلك في الأمام والجد ولو كان الكافر أخاله يجزأ ان يبتدأ بقتله وبلا اخراج
 مصحف وامرأة في السرية لا يؤمن عليها فربما يقعان في أيدي الكفار فيكون سببا
 للاستماتة بالمرأة والاستخفاف بالمصحف إلا في جيش عظيم يؤمن عليه لان الغالب
 هو الظفر والنصرة ولودخل عليهم مسلم بامان لا بأس بان يحمل معه المصحف
 إذا كانوا وافين بالعهد وإذا رأى الامام ان يصلح اهل الحرب فصالحهم ان كان
 الصلح خيرا بان كان للمسلمين ضعف وللکفار شوكة ويصلحهم بانما عند الحاجة
 ما ذا لم يكن حاجة لم يجز ونبت الصلح ان كان هوأي البند انفع للمسلمين ويقا تلهم قبل بنية
 الصلح ان كانوا لانهم صاروا ناقضين للعهد بالخيانة وصيرهم المرتد ولكن بلا اخذ مال
 لان اخذة تقوي المرتد على ذلك وهو لا يجوز وان صالح المرتد مال اخذ المال منه لا يرد
 عليه أي على المرتد لان في الرد معونته ولا يباع سلع وحديد وخيل منهم أي من اهل الحرب
 ولو كان البيع معهم بعد الصلح معهم وصح امان حر وحررة كافرا او جماعة او اهل حصن
 او مدينة فلم يجز لاحد من المسلمين قتالهم فان كان الامان شر للمسلمين
 نبذ الامام الامان وادب الامن لا عساه على الامام ولغا امان الذي لانه منهم
 فيميل اليهم واساير في يد الكفار وتاجروهم معهم أي مع الكفار لا هما مقهوران

قوله الا عساه على الامام ولغا امان الذي لانه منهم
 فيميل اليهم واساير في يد الكفار وتاجروهم معهم أي مع الكفار لا هما مقهوران

قوله في يد الكفار وتاجروهم معهم أي مع الكفار لا هما مقهوران

قوله في يد الكفار وتاجروهم معهم أي مع الكفار لا هما مقهوران

وحيث ان لا يكون مضميلا محذورا من العواصم والجزر وموطن جلود انا القبيحة وكرد في السبر الكبير في الجزر وكذلك الجيوب والسك والظلمة الرطبة واليابسة والسموم والمزيت وكل شي يتركول عادة

المغنم الى دارنا لمقاتل اي يشاركه فيه اي في المغنم خلافا للشافعي رحمه بعد انقضاء القتال
لا يشترك في المغنم سوى لم يقاتل قال الشافعي رحمه ليس لهم ولا من مات من المقاتلين
ثلاثة في دار الحرب فلا حق في المغنم وعند الشافعي رحمه ما بعد استقرار الهزيمة يوشى نصيبا شاقط مغنم
من مات من المقاتلين هناك دار الاسلام لان لا يرتك انما يجري في الملك المملوك انما يثبت بعد حوز دارنا وحل
لنا في دار الحرب من المغنم طعام كالحب والحب والحب يدهن به ويوغر الدابة وعلف لذي نابا وخطب سوء
بها خا ولا وحل لنا في دار الحرب سلاحه حاجته بان لم يكن لنا سلاحه انقطع سلاحه الا يجل هذه الاشياء
بعد الخروج منها اي من دار الحرب ومن اسلام من دار الحرب فحق اي في دار الحرب عتقهم بالاسلام نفسه
لان الاسلام عاصم لنفسه وطفله لا صار مسلما اتبعاله ولا معه ولا اودعه
معصوما اي وضعة مائة عند مسلم اودى ويقسم الامام المغنم في خمس اولا ويقسم
ما وراء اي اربعة اخماس بين الغانمين فيكون للفارس سهمان عند أبي حنيفة
زفرح وعند صاحبيه والشافعي للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم واحد
ويعتبر في استحقاق سهم الفارس او الراجل وقت مجاوزة الدرب هو
الباب الواسع على السكة والمضيق من مضائق الروم والمراد هم هنا مدخل
دار الحرب لا شهود الواقعة وعند الشافعي رحمه يعتبر شهود الواقعة فمن دخل دار
الحرب فليس بها تنققت فمن استحق سهم الفارس من دخل اجملا فاشترى فرسا او قاتل فارسا
استحق سهم الراجل عند الشافعي رحمه الجواب على العكس في الفصلين والخمس اي خمس المغنم
يقسم على ثلاثة اسهم يعطى لليتيم وابن السبيل وقدم فقراء ذوى القربى
عليهم اي على اباقين من الاصناف الثلاثة يعني يدخل ايتام ذوى القربى في سهم اليتيم فينقل
على باقي الايتام ولكن امساكين ذوى القربى وابن السبيل منهم ولا شئ من الخمس يعينهم
اي ذوى القربى وعند الشافعي رحمه الخمس على خمسة اسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم في حياته وبعد بصر سهمه الخليفة سهم كذا القرى يستحق فيه غنمهم وفقيرهم يقسم

٢٥٤
والسمسم الزيت
والفانجينة مطلقا والبصل الك
وفي غير ذلك مما يוכל عادة للعيش
فان الطعام نفقة ما يוכל الخبز
ما نقصه ما كونه وان لم يخب
والحجم والابانة كما لم يخب
فان كان كذا فثبت في الملاح
بوالافياح والشارب كما في الحما
ولم يخب
نقطة
على هذه النقطة والوقت وغير
لنصف البزولم الحبيب الشحم
تفعل

[illegible][illegible]

في الحال وفي اشارة الى انما
 القول المدة تصير سنة ذميا
 كما عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام
 المسعودي دلالة على انه صادر ذميا
 اقامة سنة ذميا في قاضي خان
 ان الحرمي المستأمن المقيم ذميا
 بنفسه يوجب الذمة كافي بعض نسخ
 البداية فيقول باب النفقات
 ما قل ان يصير ذميا كافي بعض
 نسخ البداية فيقول من هو
 الذميين كافي النهاية وغيره
 والحرمي كالمستأمن المستأمنة
 تصير ذميا بنفسه يوجب الذمة
 كافي عامة الكتب

لكن ملكا حرا لم يحصل له بسبب العذر فيصدق به اى بالخرجه واذا دخل الحرمي لينا
 مستأمنة اليه يمكن حربي ان يقيم هنا اى في دار الاسلام سنة وللامان ان يوقت في ذلك
 سنة كالشهر والشهرين واذا في الاوقات غير مقدار بل هو مفوض الى رأي الامام وقيل الى الحرمي
 ان اقامت هنا سنة او ادى منها على ما وقت له الامام نضع عليك الجزية وهي اسم لما يخذ من
 يقال جزئ بمعنى قضى منه الجزية لانها يجزئ عن الذمة فيكفي عن القتل فانه اذا قبلها سقط
 القتل فان رجعه قبل المدة فيما كان اقام سنة او اوقت الامام فهو ذمى ولا يترك ان يرجع اليه
 اى الى دار الحرب لانه لما صار ذميا بالاقامة لا يمكن نقض الذمة ولا يغير جزية وضعت
 الجزية على ضربين جزية توضع بصلح وتراض فيقدر بحسب ما يقع عليه اتفاق وجزية يبدل الامام
 بوضعها اذا غلب على الكفار وقرهم على ملكهم واذا غلبوا وقر على املهم يوضع
 على كتابي ويجوسى هوليس من اهل الكتاب لئلا يוכל في محنته وانما اخذ الجزية
 منه لانه من العجم ووثني عجمي فيه خلا الشافعي رحم فانه عندنا لا يوضع عليه الجزية
 بل يسترق ظهر غنائه اى غناؤه من المذكورين وظاهر الغنى هو صا لما الكثير الذي لا يحتاج
 الى العمل وقيل هو الذي يملك عشرة الاف درهم فصاعدا لكل سنة ثمانية واربعين درهما
 في كل شهر اربعة دراهم ويوضع على المتوسط الحال هو الذمى ما لا يستغنى عنه عن العمل وقيل
 الذي يملك ما في درهم فصاعدا ينصفها اى اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهما و
 يوضع على فقير يكسب اكثر من حلة ما لا يقلل الذمى او ذمى الماشيق لا يملك شيئا ربحها اى
 اثنا عشر درهما في كل شهر درهم وقال الشافعي يوضع على كل ذى حلة دينار او ما يعادل الدينار ويستوى
 فيه الغنى والفقير لا يوضع الجزية على وثني عربي لان كفره اعلاط قال النبي عليه الصلوة والسلام كان
 منهم نسبوا والقران نزل بلغتهم فكانوا احق الناس باتباع النبي عليه الصلوة والسلام واعرف
 بمعنى القران واعلم ببلاغته واعجازه فكان الحجة عليهم الزم فان ظهر عليه اى على وثني عربي
 فطفله عرقى ويقسم بين الغالين ولا على مرتد لانه نال شرف الاسلام وقف على محاسنه فيكون

في الحال وفي اشارة الى انما
 القول المدة تصير سنة ذميا
 كما عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام
 المسعودي دلالة على انه صادر ذميا
 اقامة سنة ذميا في قاضي خان
 ان الحرمي المستأمن المقيم ذميا
 بنفسه يوجب الذمة كافي بعض نسخ
 البداية فيقول باب النفقات
 ما قل ان يصير ذميا كافي بعض
 نسخ البداية فيقول من هو
 الذميين كافي النهاية وغيره
 والحرمي كالمستأمن المستأمنة
 تصير ذميا بنفسه يوجب الذمة
 كافي عامة الكتب

في الحال وفي اشارة الى انما
 القول المدة تصير سنة ذميا
 كما عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام
 المسعودي دلالة على انه صادر ذميا
 اقامة سنة ذميا في قاضي خان
 ان الحرمي المستأمن المقيم ذميا
 بنفسه يوجب الذمة كافي بعض نسخ
 البداية فيقول باب النفقات
 ما قل ان يصير ذميا كافي بعض
 نسخ البداية فيقول من هو
 الذميين كافي النهاية وغيره
 والحرمي كالمستأمن المستأمنة
 تصير ذميا بنفسه يوجب الذمة
 كافي عامة الكتب

٢٦٠
 ٥
 وقرئ بفتح الهمزة
 عنده ان الهمزة
 المعنى وندوب كالحق
 حتى تسلم كما في
 فان اسلمت في
 بانك اخطت به
 باطل عنده
 ان كان تقصير
 مع هذا بلا خلاف
 مع من اتخلى اليه
 كاللهود
 عنده بعض الشك
 اخبرني لاني في
 الجور على الاسد
 يتصرف في الخمر
 ٥

[illegible]

من قول خاتم النبیین
ایمان هم حرم است و با چادر
در زمین که آتش است
فانتهی قتل خان قاضی
و انداد الی و افسان
ایمان هم حرم است و با چادر
در زمین که آتش است
فانتهی قتل خان قاضی
و انداد الی و افسان

السلطان كافي الاختيار والقاضي
كبار ليس ببعض ان يقتل
دون البعض ولا ان يقتل
لان في غيبة الموكل احتمال العفو
من ماله على من يقتل من يستحق
ويرخل فيه الزوج والزوج كافي
في استيفاء كافي في الغرامة ولا
الامام ومشرط عند قاضي القضاة
وبه قال بعض اهل الاصول
لكن القضاة على الاول كافي

فما من ذلك اختلف اصحاب الشافعي رح قال بعضهم بحرقية ولا يفعل ما فعل به و
قال بعضهم تتخذ الة من الخشب مثل الة الرجل في فعل به مثل ما فعل في الخمر يجر الماء حتى
يموت تحقيق المساواة ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف ومن قتل وليا من وكبير مثلاً
يكون للمقتل اخوان صغير وكبير يستوفى الكبير قبل كبر الصغير قودهما اي للصغير هذا عند
ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد ليس للكبير لاية القود حق كبر الصغير لانه حق مشترك
كما اذا قتل مشتركين الكبيرين واحداً هما غائب وكذا ان القصاص حق لا يتجزأ لشو
بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير معدوم والاصل ان ما لا يتجزأ اذا
وجد سببه كاملاً يثبت لكل واحد على الكمال كولاية النكاح كن لك انفراد كل واحد باستيفاء
بجمل الكبيرين لاحتمال العفو من الغائب حال استيفاء القصاص وفي قتل مسلم مسلماً
ظنه مشركاً عند التقاء الصفيين الكفارة مبتدأ خبره وفي قتل مسلم اي اذا التقى صف
المسلمين صف من المشركين فقتل مسلم مسلماً ظن انه مشرك فلا قصاص عليه الكفارة
لانه خطأ في القصد ويجب الدية قبل انما يجب الدية اذا كانوا مختلطين اما اذا كانا المقتول صف
المشركين فلا يجب شيء لانه هو الذي اهدر دمه حيث وقبر في صفهم وكثر سوادهم وفي موت يفعل
نفسه كما اذا شتم رجل نفسه وفعل زيد بفعل سبع كما اذا عقر اسد فعل حية بان نهشته
ثلاث الذئبات بثلاث افعال لان فعل الاسد الحيته جنس واحد لانه هدر في الدنيا والآخرة وفعل
الانسان بنفسه جنس اخر لانه هدر في الدنيا ومعتبرة في الآخرة حتى ياتم بالاجماع وفعل
زيد جنس اخر لانه معتبرة في الدنيا والآخرة فصارت ثلثة اجناس فيكون التلف بثلثة
فيجب على زيد ثلثة الدية فان قلت يجب ان ينظر الى ما هو موثر في الموت وينظر الى اتحادة تعدده
والسبع الحية اثنا ولا اعتبار في ذلك لكونها هدر قلنا الكلام فيما اذا تشبه الحما ولم يعلم
المقتول باي هذه الافعال الثلاث مات اما اذا علم ما يفعل نفسه بفعل كاهو لمعتبر مثلاً اذا
علم انه ما يفعل نفسه او بفعل سبع الحية كان هدر قطعاً ولا اعتبار لكون فعل السبع والحية

بمنظر يوع احد هم وقيل يستوفى
السلطان كافي الاختيار والقاضي
كبار ليس ببعض ان يقتل
دون البعض ولا ان يقتل
لان في غيبة الموكل احتمال العفو
من ماله على من يقتل من يستحق
ويرخل فيه الزوج والزوج كافي
في استيفاء كافي في الغرامة ولا
الامام ومشرط عند قاضي القضاة
وبه قال بعض اهل الاصول
لكن القضاة على الاول كافي

السلطان كافي الاختيار والقاضي
كبار ليس ببعض ان يقتل
دون البعض ولا ان يقتل
لان في غيبة الموكل احتمال العفو
من ماله على من يقتل من يستحق
ويرخل فيه الزوج والزوج كافي
في استيفاء كافي في الغرامة ولا
الامام ومشرط عند قاضي القضاة
وبه قال بعض اهل الاصول
لكن القضاة على الاول كافي

اثنتين ثلاثين في الحكم وهو كونهما هدرًا والفعل انما يعتبر واحداً ومتعدد ابا اعتبار واحد
 الحكم وتعدده ولا شيء تقبل مكلف شهر سيفاً ليدل او نهراً في مصر او غيره على مسلم لقوله عليه السلام
 من شتم على المسلمين سيفاً فقد حله ^{بالتخفيف} اي هدره لان السيف غير ملتبس فيحتاج الى دفعه
 بالقتل او شهر عصا ليدل الا اذا شتم نهراً في مصر اي شهر مكلف على مسلم عصا صغير
 ليدل في مصر نهراً في غيره فقتله المشهور عليه عمداً فلا يجزى عليه شيء لان العصا الصغير
 وان كان ملتبساً ولكن في البيل لا يدركه الغوث فيضطر الى دفعه وكذا في النهار في غير مصر
 لا يدركه الغوث وان شتم عليه عصا نهراً في مصر فقتل المشهور عليه ^{عند} تقتل ^{بالتخفيف} عند
 وعندهما لا قصاص عليه والدية في ماله اي مال القاتل في غير مكلف اي اذا شتم المجنون او الصبي
 على غيره صلاً فقتله المشهور عليه عمداً فعليه الدية في ماله وقال الشافعي لا شيء
 والقيمة في قتل رجل صال عليه اي على القاتل القيمة مبتدأ وعليه خبره اي اذا صار رجل على
 رجل فقتله تجزى عليه القيمة لانه تلف لا معصية لان فعل الدابة لا يسقط العصمة
 وعن ابي يوسف انه يجب الضمان في الجمل الصائر ولا يجب في الصبي والمجنون وقال الشافعي لا
 يجب الضمان اصلاً ويجب القود فيما دون النفس اذا امكن رعاية المائلة وهو المساواة
 فكل جناية فيما دون النفس ان امكن فيه المساواة يجب فيه القود ولا فلا تقطع اليد
 من المفصل ولا علة لكبر اليد وصغرها وانما قال من المفصل احترازاً عما اذا قطع من نصف
 الصاعفانه لا يمكن رعاية المساواة وقطع الرجل من المفصل وما دون الانف وهو ما دون
 قصبة الانف وهو الاذن منه والاذن لا مكان رعاية المساواة وكل شجة يمكن فيها رعاية
 المائلة كما الموضحة وهو ان تظهر العظم وعين قائمة ضربت فذهب ضومعها لانه يمكن
 رعاية المساواة فجعل على وجهه اي وجع الضارب على عينة الاخر قطن رطب ويربط ويعلق
 عينه بمائة حمأة فانه تذهب ضومعها لانه يمكن رعاية المائلة لا يجب القود ولا يمكن رعاية المائلة
 ان قلعت العين ولا في كسر عظم لاحتما الزيادة والنقصان ^{السن} فيقلع ان قلعت هكذا وقع في الوقت

انما يعتبر واحداً ومتعدد ابا اعتبار واحد
 الحكم وتعدده ولا شيء تقبل مكلف شهر سيفاً ليدل او نهراً في مصر او غيره على مسلم لقوله عليه السلام
 من شتم على المسلمين سيفاً فقد حله اي هدره لان السيف غير ملتبس فيحتاج الى دفعه
 بالقتل او شهر عصا ليدل الا اذا شتم نهراً في مصر اي شهر مكلف على مسلم عصا صغير
 ليدل في مصر نهراً في غيره فقتله المشهور عليه عمداً فلا يجزى عليه شيء لان العصا الصغير
 وان كان ملتبساً ولكن في البيل لا يدركه الغوث فيضطر الى دفعه وكذا في النهار في غير مصر
 لا يدركه الغوث وان شتم عليه عصا نهراً في مصر فقتل المشهور عليه عند تقتل عند
 وعندهما لا قصاص عليه والدية في ماله اي مال القاتل في غير مكلف اي اذا شتم المجنون او الصبي
 على غيره صلاً فقتله المشهور عليه عمداً فعليه الدية في ماله وقال الشافعي لا شيء
 والقيمة في قتل رجل صال عليه اي على القاتل القيمة مبتدأ وعليه خبره اي اذا صار رجل على
 رجل فقتله تجزى عليه القيمة لانه تلف لا معصية لان فعل الدابة لا يسقط العصمة
 وعن ابي يوسف انه يجب الضمان في الجمل الصائر ولا يجب في الصبي والمجنون وقال الشافعي لا
 يجب الضمان اصلاً ويجب القود فيما دون النفس اذا امكن رعاية المائلة وهو المساواة
 فكل جناية فيما دون النفس ان امكن فيه المساواة يجب فيه القود ولا فلا تقطع اليد
 من المفصل ولا علة لكبر اليد وصغرها وانما قال من المفصل احترازاً عما اذا قطع من نصف
 الصاعفانه لا يمكن رعاية المساواة وقطع الرجل من المفصل وما دون الانف وهو ما دون
 قصبة الانف وهو الاذن منه والاذن لا مكان رعاية المساواة وكل شجة يمكن فيها رعاية
 المائلة كما الموضحة وهو ان تظهر العظم وعين قائمة ضربت فذهب ضومعها لانه يمكن
 رعاية المساواة فجعل على وجهه اي وجع الضارب على عينة الاخر قطن رطب ويربط ويعلق
 عينه بمائة حمأة فانه تذهب ضومعها لانه يمكن رعاية المائلة لا يجب القود ولا يمكن رعاية المائلة
 ان قلعت العين ولا في كسر عظم لاحتما الزيادة والنقصان السن فيقلع ان قلعت هكذا وقع في الوقت

او بعض المارن ليس فيه قود بل كقود
 عدل كما في الزاوية وذكر في المصنف
 لوقطع الانف من اصل العظم وجب
 القصاص وان وجد الرجم في
 رواية الى سليمان بن احمد
 طبيب فالدية ١٢
 من اصليها ذكره اقطع
 الشجعة والغضروف وفقر
 كان القاطم صغر الاذن
 او مقطوعه فله نصف
 الدية كما في الشجرة ١٢
 فحسنتاني

٢٦٤
 القليل من السكاوة
 والقليل من السكاوة
 والقليل من السكاوة
 والقليل من السكاوة

ای تقبلیم الطود
بالسلام والاشرفی
والکلیف فی شعاع البیت
الروح الصالح الزبور
الکحل من الکحل حق البکون
قلوا عانوه علی الکمال
والاضواء علی کسب

تعدى الفحقة وكذلك كانت الشجة في طول الراس وهي تأخذ من جهة إلى ققاء ولا يبلغ إلى ققاء الشاجر فهو بالخيار أيضا ومن وجب عليه القوم يسقط القود بموت القاتل لفرار محل استيفاء وفيه خلاف الشافعي رحمه فان الواجب عنده من القصاص والدية أحدهما فاذا مات ولا تجب أحدهما تعيين الآخر ويسقط بعفو ولي من الأولياء وصلىه من نصيبه على عوض وللباقي من الورثة حصة من الدية والأصل ان القصاص والدية حق جميع الورثة وإذا ثبت الحق لكل فكل واحد يتمكن بين استيفائه واسقاطه صلى وعفو أو من ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقط في حق الباقيين إذا القصاص لا يجزى فيتمنى حق الباقيين إلى الدية وقال مالك والشافعي لا يرث الزوجان من الدية ويقتل جمع بفرأى إذا قتل جماعة واحد عدا يقتل الجماعة وبالعكس أي إذا قتل فرد جماعة خطر أولياء المقتولين قتل الفردين جميعا على سبيل الكفاية ولا شيء لهم من المال فان حضر واحد من أولياء المقتولين قتل وسقط حق الباقيين وقال الشافعي إن قتلهم على التعاقب يقتل باولهم ويقضى بالدية لمن بعد الأول فتركت وان قتلهم معا يفرع بينهم ويقضى بالقصاص ان خرجت قرعة وبالدية للباقيين وفي قول قتلهم جميعا وقسمت الديات بينهم ولا يقطع يدان بيدي أي إذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليهما نصف الدية وقال الشافعي يقطع يداها موصولة المسئلة المختلفة فيهما بيننا وبين الشافعي رحمه فيما إذا أخذ سكيना من جانب وامراه على يده حق قطعت اما إذا وضع أحدهما السكين من جانب والآخر طرف الآخر وامراه حق التقيا لا يجب القصاص عنده أيضا ويقاد عبد أقر بقود وقال زفر رحمه لا يصح اقراره لانه يؤدي إلى ابطال حق المولى كالأقرار بالمال لانه منهم ولنا ان العبد يبقى على أصل الحرية في حق الحر والقصاص بطلان حق المولى ضمن فلا يبايه وانما يرد اقراره به لانه منهم فيه لا جهة فهنا لانه يقتل ومن حرم رجلا عدا فقد السهم منه إلى آخرها تا يقتل الرامي للذول وعلى عاقلة الذل الثاني لان الأول عمد وفيه القصاص الثاني خطأ فيجب الدية فيه ومن قطع يد رجل عدا فحقى المقطوع من قطعه فان المقطوع منه ضمن قاطعه دية في ماله وقالوا إذا عفى عن المقطوع فهو عفو

كسب عليه السلام
 كما في الترتيب
 الى ان لا يشترط
 احدا من بعضا والآخر
 عديدا منا منقذ كافي
 يعرف الجميع بلباس
 واحد منهم ابو
 اصل كافي جواب
 نقا
 اى لا يقطع
 المثلثة لان
 رجل لعدم
 السيد فليكن
 واحدة وفي
 يدين لكن
 البنية لغوات
 فقس
 ارسل بها فسي
 الجبله فم
 افكس اولاد
 اذا نفع السهم
 صار بمنزلة
 فيه كافي
 بالضم او شتم
 قطع او شتم

فنعني عن قطب
 جراحة النما قال عفت
 عن ذلك ولم يضم
 يحدث منه ولم يقل
 جناية فوات المعاني
 أي من جهة قطب
 فاطمة أي جوارحه
 سئل كل له لان العفو
 القطع عفو عن موجب
 المتبادر وما
 وفيه في نفسه
 في الخطر فالبية
 المعاقبة كما في شرح
 الطحاوي فمن هنا
 على القاطع فقد
 الخطا

جمال مقصود في الادى على الكمال يجب كل الدية لانه اتلاف للنفس من وجه واتلاف للنفس
 من وجه ملحق باتلاف النفس من كل وجه تعظيما للادى فوق اتلاف كل الدية لانه انزال
 جماله على الكمال لان كل جمال الوجه به فصارت النفس كانهما هالكة وكذا في الحشفة كل الدية
 لانها الاصل في حقيقة الايلاج والدفق والقضية تابعة فحق العقل كل الدية لان العقل
 من اعظم ما يختص به الادى وفي احدي الحواس الخمسة كالسمع والبصر والذوق والشم والمس
 كل الدية لان كل واحد منها منفعة مقصودة فقد روى عن عمر رضي الله عنه قضى بربع ديات
 لرجل على رجل بضربة واحدة على الراس ذهب ما عقله وبصره وسمعه ومنفعة
 ذوقه وكذا في اللسان كل الدية ان منعه النطق او اداء اكثر الحروف وكذا في قطع بعض
 اللسان اذا منعه الكلام الدية ولو قد روى على التكلم ببعض الحروف وقيل يقسم على حد الحروف
 وقيل يقسم على عدد حروف يتعلق باللسان فبقدره لا يقدر بحجب وقيل ان قدر على اداء اكثر
 الحروف يجب حكمة حل ففي اللحية اذا حلق ولم يثبت سنة كل الدية وكذا في شعر الراس اذا
 حلق ولم يثبت سنة كل الدية فان مات قبل مضي السنة ولم يثبت لاشئ فيه
 وتكلم في لحية الكوسم والاصل ان هذا اذا كان على ذوقه شعرات معدودة فليس في حلقها
 شئ لان وجودها يشينه ولا يزينه وان كان اكثر من ذلك وكان على الذوق والحد جميعا
 ولكنه غير متصل ففيه حكمة حل واذا كان متصلا ففيه كمال الدية لانه ليس بكوسم
 وهذا كله اذا فسد المنبت فان ثبت حتى استوى كما لا يجب شئ لانه ليس لفعل الجاني
 انزفه بمنزلة الضربة التي لا يبقى اثرها ولكنه يورده على ذلك وقال مالك والشافعي يجب
 في اللحية وشعر الراس حكمة حل كما يجب كل الدية في اثنين مما يوجد في البلدان اثنان
 ففي العينين او اليدين او الحاجبين او اللحيين او الاليتين او الرجلين او الاذنين او
 الشفتين او ثدي المرأة كل الدية وفي احدها نصفها وقال مالك والشافعي يجب في
 الحاجبين حكمة حل وكذا يجب كل الدية في اشفار العينين اذا لم تلبسا وفي احدها

في كل الدية لانه اتلاف للنفس من وجه واتلاف للنفس من وجه ملحق باتلاف النفس من كل وجه تعظيما للادى فوق اتلاف كل الدية لانه انزال جماله على الكمال لان كل جمال الوجه به فصارت النفس كانهما هالكة وكذا في الحشفة كل الدية لانها الاصل في حقيقة الايلاج والدفق والقضية تابعة فحق العقل كل الدية لان العقل من اعظم ما يختص به الادى وفي احدي الحواس الخمسة كالسمع والبصر والذوق والشم والمس كل الدية لان كل واحد منها منفعة مقصودة فقد روى عن عمر رضي الله عنه قضى بربع ديات لرجل على رجل بضربة واحدة على الراس ذهب ما عقله وبصره وسمعه ومنفعة ذوقه وكذا في اللسان كل الدية ان منعه النطق او اداء اكثر الحروف وكذا في قطع بعض اللسان اذا منعه الكلام الدية ولو قد روى على التكلم ببعض الحروف وقيل يقسم على حد الحروف وقيل يقسم على عدد حروف يتعلق باللسان فبقدره لا يقدر بحجب وقيل ان قدر على اداء اكثر الحروف يجب حكمة حل ففي اللحية اذا حلق ولم يثبت سنة كل الدية وكذا في شعر الراس اذا حلق ولم يثبت سنة كل الدية فان مات قبل مضي السنة ولم يثبت لاشئ فيه وتكلم في لحية الكوسم والاصل ان هذا اذا كان على ذوقه شعرات معدودة فليس في حلقها شئ لان وجودها يشينه ولا يزينه وان كان اكثر من ذلك وكان على الذوق والحد جميعا ولكنه غير متصل ففيه حكمة حل واذا كان متصلا ففيه كمال الدية لانه ليس بكوسم وهذا كله اذا فسد المنبت فان ثبت حتى استوى كما لا يجب شئ لانه ليس لفعل الجاني انزفه بمنزلة الضربة التي لا يبقى اثرها ولكنه يورده على ذلك وقال مالك والشافعي يجب في اللحية وشعر الراس حكمة حل كما يجب كل الدية في اثنين مما يوجد في البلدان اثنان ففي العينين او اليدين او الحاجبين او اللحيين او الاليتين او الرجلين او الاذنين او الشفتين او ثدي المرأة كل الدية وفي احدها نصفها وقال مالك والشافعي يجب في الحاجبين حكمة حل وكذا يجب كل الدية في اشفار العينين اذا لم تلبسا وفي احدها

فقتل في
 الظهيرة
 في اتلاف ثدي المرأة
 عدم اقتصاص كافى
 ولم يوجد في الظاهر ان
 الثابتة لكن دون الادى
 الاولى الحكومة وكذا في
 الرجل حلقها فان في
 فقتل في

الناخن مالتف بالضرب والصدم حتى التفتة ولا يضمن الركب لان الناخن متعلق بالركب
 غير متعلق فعليه فيضمن المتعدى وعن ابي يوسف يجب الضمان على الناخن والركب نصفين ويجب في
 فقاء عين شاة القصاب انقص الفقاء في عينها لان المقصود من الشاة هو اللحم فلا يعتبر الانقصان
 والقصاب ليس بقيد ووضع المسئلة فيها الظهور ان المقصود منها هو اللحم وكذا من كل شاة
 واما في فقاء عين البقرة والجوز وكان للقصاب ولغيره وعين الحمار والبغل والفرس فالواجب
 القيمة وقا الشافعي ح الواجب فيها النقصان ايضا اعتبارا بالشاة ولنا ان الشاة لا تغل بل
 بها كما ينتفع بالامتعة فوجب النقصان من غير تقدير فاما ما عدناه من البهائم فهي طامة ولا يمكن
 اقامة العمل بها الا بالربعة اعين عيناها وحينما من يستعملها فكانها ذات اربعة ايمين فوجب ربع
 القيمة بقوات احدها **فصل في جنابة الرقيق والجنابة عليه ان جنح جناية خطا فيه**
 بالجنابة ان شاء دفعه سيده بما اى بالجنابة وان شاء فداه بارشها حالا وامسك عبده عند
 وقا الشافعي ح جنابته في رقبته يعلم فيه الا ان يقضى المولى الارش وفائدة الجنابة ان يتابع المالك
 العتق فعندنا اذا اعتق المولى بعد العلم بالجنابة كان فحتم الفداء عند لا يطالب العتق
 بل يطالب العبد واعلم ان التقييد بالخطا هو انما يفيد في جنابته العبد في النفس لانه اذا كان
 حدها يجب القصاص فاما فيادون النفس فلا يفيد التقييد بالخطا لان خطا العبد وعده
 فيادون النفس سواء يوجب المال في الحالين لان القصاص لا يخرج بين العبد بين
 العبد والحرفيادون النفس فان وهبه اى وهب السيد العبد المجاني او بولعه واعتقه او
 دبره واستولدها الى الالة الجنابة والحال ان السيد لم يعلم بما اى بالجنابة ضمن الشئ الاقل من
 من قيمة العبد ومن الارش لان السيد قبل هذه التصرفات فخير بين الدفع والفداء وفوت عليه
 بهذه التصرفات ولم يصرف فحتم الفداء لعدم العلم بالجنابة فقامت القيمة مقام العبد فيضمن
 من القيمة من الارش انما يضمن الاقل لان حق الجنابة في الاقل ولا معنى لتحذير السيد بين الاقل
 والاكثر وان علم بالجنابة غرم الارش لانه يفتوق عليه دفع العبد بهذه التصرفات فصا

الناخن مالتف بالضرب والصدم حتى التفتة ولا يضمن الركب لان الناخن متعلق بالركب
 غير متعلق فعليه فيضمن المتعدى وعن ابي يوسف يجب الضمان على الناخن والركب نصفين ويجب في
 فقاء عين شاة القصاب انقص الفقاء في عينها لان المقصود من الشاة هو اللحم فلا يعتبر الانقصان
 والقصاب ليس بقيد ووضع المسئلة فيها الظهور ان المقصود منها هو اللحم وكذا من كل شاة
 واما في فقاء عين البقرة والجوز وكان للقصاب ولغيره وعين الحمار والبغل والفرس فالواجب
 القيمة وقا الشافعي ح الواجب فيها النقصان ايضا اعتبارا بالشاة ولنا ان الشاة لا تغل بل
 بها كما ينتفع بالامتعة فوجب النقصان من غير تقدير فاما ما عدناه من البهائم فهي طامة ولا يمكن
 اقامة العمل بها الا بالربعة اعين عيناها وحينما من يستعملها فكانها ذات اربعة ايمين فوجب ربع
 القيمة بقوات احدها **فصل في جنابة الرقيق والجنابة عليه ان جنح جناية خطا فيه**
 بالجنابة ان شاء دفعه سيده بما اى بالجنابة وان شاء فداه بارشها حالا وامسك عبده عند
 وقا الشافعي ح جنابته في رقبته يعلم فيه الا ان يقضى المولى الارش وفائدة الجنابة ان يتابع المالك
 العتق فعندنا اذا اعتق المولى بعد العلم بالجنابة كان فحتم الفداء عند لا يطالب العتق
 بل يطالب العبد واعلم ان التقييد بالخطا هو انما يفيد في جنابته العبد في النفس لانه اذا كان
 حدها يجب القصاص فاما فيادون النفس فلا يفيد التقييد بالخطا لان خطا العبد وعده
 فيادون النفس سواء يوجب المال في الحالين لان القصاص لا يخرج بين العبد بين
 العبد والحرفيادون النفس فان وهبه اى وهب السيد العبد المجاني او بولعه واعتقه او
 دبره واستولدها الى الالة الجنابة والحال ان السيد لم يعلم بما اى بالجنابة ضمن الشئ الاقل من
 من قيمة العبد ومن الارش لان السيد قبل هذه التصرفات فخير بين الدفع والفداء وفوت عليه
 بهذه التصرفات ولم يصرف فحتم الفداء لعدم العلم بالجنابة فقامت القيمة مقام العبد فيضمن
 من القيمة من الارش انما يضمن الاقل لان حق الجنابة في الاقل ولا معنى لتحذير السيد بين الاقل
 والاكثر وان علم بالجنابة غرم الارش لانه يفتوق عليه دفع العبد بهذه التصرفات فصا

الناخن مالتف بالضرب والصدم حتى التفتة ولا يضمن الركب لان الناخن متعلق بالركب
 غير متعلق فعليه فيضمن المتعدى وعن ابي يوسف يجب الضمان على الناخن والركب نصفين ويجب في
 فقاء عين شاة القصاب انقص الفقاء في عينها لان المقصود من الشاة هو اللحم فلا يعتبر الانقصان
 والقصاب ليس بقيد ووضع المسئلة فيها الظهور ان المقصود منها هو اللحم وكذا من كل شاة
 واما في فقاء عين البقرة والجوز وكان للقصاب ولغيره وعين الحمار والبغل والفرس فالواجب
 القيمة وقا الشافعي ح الواجب فيها النقصان ايضا اعتبارا بالشاة ولنا ان الشاة لا تغل بل
 بها كما ينتفع بالامتعة فوجب النقصان من غير تقدير فاما ما عدناه من البهائم فهي طامة ولا يمكن
 اقامة العمل بها الا بالربعة اعين عيناها وحينما من يستعملها فكانها ذات اربعة ايمين فوجب ربع
 القيمة بقوات احدها **فصل في جنابة الرقيق والجنابة عليه ان جنح جناية خطا فيه**
 بالجنابة ان شاء دفعه سيده بما اى بالجنابة وان شاء فداه بارشها حالا وامسك عبده عند
 وقا الشافعي ح جنابته في رقبته يعلم فيه الا ان يقضى المولى الارش وفائدة الجنابة ان يتابع المالك
 العتق فعندنا اذا اعتق المولى بعد العلم بالجنابة كان فحتم الفداء عند لا يطالب العتق
 بل يطالب العبد واعلم ان التقييد بالخطا هو انما يفيد في جنابته العبد في النفس لانه اذا كان
 حدها يجب القصاص فاما فيادون النفس فلا يفيد التقييد بالخطا لان خطا العبد وعده
 فيادون النفس سواء يوجب المال في الحالين لان القصاص لا يخرج بين العبد بين
 العبد والحرفيادون النفس فان وهبه اى وهب السيد العبد المجاني او بولعه واعتقه او
 دبره واستولدها الى الالة الجنابة والحال ان السيد لم يعلم بما اى بالجنابة ضمن الشئ الاقل من
 من قيمة العبد ومن الارش لان السيد قبل هذه التصرفات فخير بين الدفع والفداء وفوت عليه
 بهذه التصرفات ولم يصرف فحتم الفداء لعدم العلم بالجنابة فقامت القيمة مقام العبد فيضمن
 من القيمة من الارش انما يضمن الاقل لان حق الجنابة في الاقل ولا معنى لتحذير السيد بين الاقل
 والاكثر وان علم بالجنابة غرم الارش لانه يفتوق عليه دفع العبد بهذه التصرفات فصا

٢٨٠
 من كل خمسة درهمين وعند
 من فانه سبعمائة درهم
 الى يوسف من الاصل ان الوان
 بالغة ما بلغت واصل النفس
 طهيرة الصورة الا ان ثلث
 وهو قولها وضمان ثلث
 فالدية على العاقلة في ثلث
 سنين عند الصلح ان
 عنده والاول الصلح ان
 رعن الى يوسف ان القيمة
 زادت على الدية فقد اراد على
 العاقلة والباقي على الجاني كافي
 الظهيرية ١٢
 وانما خص بالعنين
 العين الواحدة

الطهيمية ١٢
 العاقلة والبالغة على الجاني
 العين الواحدة نصف القيمة الا
 اذا بلغت خمسة آلاف ثم ينقص
 منه خمسة دراهم كافي ثم ينقص
 وينبغي ان يكون هذا قبل محرم ولما
 في ظاهرها رواية فنصف القيمة بالغة
 ما بلغت لأم من الاصل الا ان في
 الكافي يجب نصف القيمة اتقيا
 عن ابي عبيدة ابن الجراح رضى
 قضي بجناية المدبر على المولى
 بخصم من الصحابة من غير نكر
 وكان يومئذ امير ابا الشام
 كان اجابا لان المولى صا
 تسليمية في الجناية وكذا
 ما بينه وبين جبير ثم ان القدر
 من غير ان جبير ثم ان القدر
 على ما يجب وانما يجب الاقل
 وهو العليم وانما يجب الاقل
 حق لولي الجناية في اكثر من بعين
 حق لولي المولى في اكثر من بعين
 ولا منقسم من المولى ولا يجزيه
 وفيها تقوم مقامها ولا يجزيه
 والاقل الاكثر لانه لا يقيد في جنس
 الاقل

فختار الارش ضرورة من قتل عبدا خطأ يح عليه قيمته لان يدية العبد قيمة ولكن
لا يزيد على عشرة الاف فان بلغت هي اى قيمة العبد الحراى عشرة الاف درهم وبلغت قيمة
الادوية الحرة اى خمسة الاف درهم نقص من كل واحد من القيمتين عشرة دراهم فيقضى في العبد
بعشرة الاف درهم وفي الامة بخمسة الاف درهم الا عشرة في اظهر الروايتين في رواية الا خمسة
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي يجب قيمته بالغة ما بلغت وفي ضمان
العصب اى ان غصب عبد لامة قيمة عشرة الاف فله في يده يجب قيمته ما كانت اى
بالغة ما بلغت هذا ابا لاجماع وكل ما قدر من دية الحر قدر من قيمته اى قيمة العبد لان القيمة
في العبد كالدية في الحر ففي يد العبد يجب نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح وفي فقاعينى
العبد ان شاء سيده دفعه اى العبد الى الفاقى واخذ قيمته منه او ان شاء امسكه
اى العبد لا اخذ النقص ان هذا عند ابي حنيفة وقالوا ان شاء اخذ قيمته ودفع رقبته الى
الفاقى وان شاء امسكه ضمن بالنقص والشافعي امسكه وياخذ كل القيمة وان جنى مبرا او م
جناية ضمن السيد الاقل من قيمته اى قيمة احدهما ومن الارش لان الاصل وجوب الدفع
بالجناية وقد تعد بسبب من جهة المولى لاحق لولى الجناية في اكثر من الارش لان من المولى
في اكثر من القيمة فان جنى جناية اخرى وقد دفع المولى الى لولى الجناية الاولى بقضاء فلا شيء
على المولى وشارك لولى الجناية الثانية ولى الجناية الاولى في قيمة دفعت اليه لولى الجناية
الاولى بقضاء اذ ليس في جنائيات المدبر اوام الولد الا قيمة واحدة حتى لو اعتقه المولى
وعليه جنائيا لا يلزم الا قيمة واحدة ولى الجناية الثانية بل خيار ان شاء اتبع ولى الجناية
الاولى ان دفعت القيمة بلا قضاء هذا عند ابي حنيفة وقال لا يتبع السيد بل يتبع الاول سواء كان القيمة
دفع بلا قضاء او بغير قضاء لانه حين دفع الى الاول لم يكن جنائية الثانية موجودة فلا يضمن
شيئا وله ان القيمة يجب على السيد باعتبار من الرقبة وانما منعها بالتدبير السابق مثلا وذلك
في حق اولياء الجنائيتين سواء فيجعل في حق اولياء الجنائيتين كان دفع القيمة بعد وجودهما

واحد و خصلت
حسی

في الغار اشارة الى انه
 مخفي في ارض لم يعلم به احد
 ان جميع الاسيرين لا
 خلاف سواء دفع
 بعضهم او بعضهم
 في الزخيرة

هنا

قال الراغب في قوله على اهلها بالدية اي دية الميت فقول ميت مبتدأ وحلف
 ثم قضى عليه فالام في الدية يقوم مقام الضمير يعود الى الميت وذكر في المبسوط في ظاهر
 الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عوقلم وما وقع في اكثر النسخ واذا حلفوا قضى
 على اهل المحلة بالدية فيحتمل ان يراد به على عاقلة اهل المحلة هذا عندنا وعند الشافعي
 ان كان هناك لو شئ اى علامة القتل على واحد بعينه كالدم او ظاهر شهيد للمدعى
 من عداوة ظاهرة او شهادة واحد او جماعة غير عدل ان اهل المحلة قتلوه استخلف
 الاولياء الخمسون يمينا ان اهل المحلة قتلوه ثم قضى بالدية على المدعى عليه سواء كانت
 الدعوى بالعمد او بالخطأ وقال مالك رحمه الله يقضي بالقود ان كان الدعوى بالعمد وهو احد
 قولي الشافعي وان لم يكن هناك لو شئ حلف اهل المحلة على نحو ما قلنا وان ادعى الولي القتل
 على واحد من غيرهم اى غير اهل المحلة سقط القسامة عنهم اما اذا ادعى على واحد منهم اى
 من اهل المحلة بعينه لم يسقط القسامة عنهم فان لم يكن الخمسون رجلا فيها اى في المحلة كور
 الحلف عليهم الى ان يتم خمسون يمينا وان كان العدلا كاملا اى خمسون رجلا قلنا الولي ان يكون على
 واحد منهم لم يكن ذلك لانه انما يصار الى التكرار للضرورة ولا ضرورة هنا ومن نكل عن اليمين
 حبس حتى يحلف لان اليمين فيستحق عقابا لامر الدم لا قسامة ولا دية ان خرج الدم من
 فيه او ديرة او ذكره او انقه لان الدم يخرج من هذه الخارج بل فعل احد في قتل رجل على
 دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة اى عاقلة الرجل ومن اهل المحلة لان القتل في يده
 فصا كما كان في دارة والراكب على الدابة والقائض لها كالسائق فالدية على عاقلة الراكب وحده
 وعلى عاقلة القائد ان كان وحده وان اجتمع السائق والراكب والقائد فالدية على عاقلة كل واحد
 وقتل رجل على دابة بين قريتين فالقسامة والدية على اقرها قبل هذا محل على اذا كانت
 بحيث يبلغ اهل المحلة الصوة لانهم قضا ما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوة فلا شيء عليهم
 وان وجد القتل في دارة رجل يكون عليهم القسامة اى خمسون يمينا لا التدين في حفظ الدار الى
 ان يكون في موضع الدار

المقول ثم يقال في الاصل ان كان مقتول ثم يقال في الاصل ان كان مقتول ثم يقال في الاصل ان كان مقتول
 في قوله على اهلها بالدية اي دية الميت فقول ميت مبتدأ وحلف
 ثم قضى عليه فالام في الدية يقوم مقام الضمير يعود الى الميت وذكر في المبسوط في ظاهر
 الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عوقلم وما وقع في اكثر النسخ واذا حلفوا قضى
 على اهل المحلة بالدية فيحتمل ان يراد به على عاقلة اهل المحلة هذا عندنا وعند الشافعي
 ان كان هناك لو شئ اى علامة القتل على واحد بعينه كالدم او ظاهر شهيد للمدعى
 من عداوة ظاهرة او شهادة واحد او جماعة غير عدل ان اهل المحلة قتلوه استخلف
 الاولياء الخمسون يمينا ان اهل المحلة قتلوه ثم قضى بالدية على المدعى عليه سواء كانت
 الدعوى بالعمد او بالخطأ وقال مالك رحمه الله يقضي بالقود ان كان الدعوى بالعمد وهو احد
 قولي الشافعي وان لم يكن هناك لو شئ حلف اهل المحلة على نحو ما قلنا وان ادعى الولي القتل
 على واحد من غيرهم اى غير اهل المحلة سقط القسامة عنهم اما اذا ادعى على واحد منهم اى
 من اهل المحلة بعينه لم يسقط القسامة عنهم فان لم يكن الخمسون رجلا فيها اى في المحلة كور
 الحلف عليهم الى ان يتم خمسون يمينا وان كان العدلا كاملا اى خمسون رجلا قلنا الولي ان يكون على
 واحد منهم لم يكن ذلك لانه انما يصار الى التكرار للضرورة ولا ضرورة هنا ومن نكل عن اليمين
 حبس حتى يحلف لان اليمين فيستحق عقابا لامر الدم لا قسامة ولا دية ان خرج الدم من
 فيه او ديرة او ذكره او انقه لان الدم يخرج من هذه الخارج بل فعل احد في قتل رجل على
 دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة اى عاقلة الرجل ومن اهل المحلة لان القتل في يده
 فصا كما كان في دارة والراكب على الدابة والقائض لها كالسائق فالدية على عاقلة الراكب وحده
 وعلى عاقلة القائد ان كان وحده وان اجتمع السائق والراكب والقائد فالدية على عاقلة كل واحد
 وقتل رجل على دابة بين قريتين فالقسامة والدية على اقرها قبل هذا محل على اذا كانت
 بحيث يبلغ اهل المحلة الصوة لانهم قضا ما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوة فلا شيء عليهم
 وان وجد القتل في دارة رجل يكون عليهم القسامة اى خمسون يمينا لا التدين في حفظ الدار الى
 ان يكون في موضع الدار

قال الراغب في قوله على اهلها بالدية اي دية الميت فقول ميت مبتدأ وحلف
 ثم قضى عليه فالام في الدية يقوم مقام الضمير يعود الى الميت وذكر في المبسوط في ظاهر
 الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عوقلم وما وقع في اكثر النسخ واذا حلفوا قضى
 على اهل المحلة بالدية فيحتمل ان يراد به على عاقلة اهل المحلة هذا عندنا وعند الشافعي
 ان كان هناك لو شئ اى علامة القتل على واحد بعينه كالدم او ظاهر شهيد للمدعى
 من عداوة ظاهرة او شهادة واحد او جماعة غير عدل ان اهل المحلة قتلوه استخلف
 الاولياء الخمسون يمينا ان اهل المحلة قتلوه ثم قضى بالدية على المدعى عليه سواء كانت
 الدعوى بالعمد او بالخطأ وقال مالك رحمه الله يقضي بالقود ان كان الدعوى بالعمد وهو احد
 قولي الشافعي وان لم يكن هناك لو شئ حلف اهل المحلة على نحو ما قلنا وان ادعى الولي القتل
 على واحد من غيرهم اى غير اهل المحلة سقط القسامة عنهم اما اذا ادعى على واحد منهم اى
 من اهل المحلة بعينه لم يسقط القسامة عنهم فان لم يكن الخمسون رجلا فيها اى في المحلة كور
 الحلف عليهم الى ان يتم خمسون يمينا وان كان العدلا كاملا اى خمسون رجلا قلنا الولي ان يكون على
 واحد منهم لم يكن ذلك لانه انما يصار الى التكرار للضرورة ولا ضرورة هنا ومن نكل عن اليمين
 حبس حتى يحلف لان اليمين فيستحق عقابا لامر الدم لا قسامة ولا دية ان خرج الدم من
 فيه او ديرة او ذكره او انقه لان الدم يخرج من هذه الخارج بل فعل احد في قتل رجل على
 دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة اى عاقلة الرجل ومن اهل المحلة لان القتل في يده
 فصا كما كان في دارة والراكب على الدابة والقائض لها كالسائق فالدية على عاقلة الراكب وحده
 وعلى عاقلة القائد ان كان وحده وان اجتمع السائق والراكب والقائد فالدية على عاقلة كل واحد
 وقتل رجل على دابة بين قريتين فالقسامة والدية على اقرها قبل هذا محل على اذا كانت
 بحيث يبلغ اهل المحلة الصوة لانهم قضا ما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوة فلا شيء عليهم
 وان وجد القتل في دارة رجل يكون عليهم القسامة اى خمسون يمينا لا التدين في حفظ الدار الى
 ان يكون في موضع الدار

بالقبائل يعتبر ذلك وان كانوا يتناصرون بالحرفة فعاقلته اهل الحرفة تؤخذ الدية عن عطايتهم
حين خرجت العطايا من الديوان والعاقلة حية وقبيلة لمن ليس منهم اى من اهل الديوان يؤخذ
من كل واحد من العاقلة في ثلث سنين ثلاثة دراهم او اربعة اى يقسم الدية عليهم في ثلث سنين ولا يؤخذ من
كل واحد كل سنة الا دراهم او دراهم ثلث درهم وذكر القدوس في المختصر يقسم عليهم في ثلث
سنين ولا يتراد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة والصحيح هو الاول عند الشافعي يجب على
كل واحد نصف دينار وان لم يتسع المحي وذلك ان يصيب الرجل اكثر من المقدّر ضم اليه
اى المحي اقرب الاحياء نسباً ثم لا قرب فلا قرب كما في العصابات وعلى هذا حكم الرايات
والجيش اذ لم يتسع ذلك ضم اليهم اقرب الرايات نصرة اذ انابتهم نابية الا قرب فلا قرب
مفوض الى رأى الامام وان لم يتسع الدية المحي وضم اليه من اقرب الاحياء نسباً يكون الباقي من
الدية على الجاني لانه اصل في الجناية وادخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يورث كل واحد منهم قال
الشافعي ليس على القاتل شئ من الدية والعاقلة للمعتق حتى سيدة قال سئل الله صلى الله عليه
وسلم يورث القوم منهم والعاقلة للمولى المولات مولاة وحيه اى حتى مولاة وفيه خلا الشافعي
المعتد للعاقلة في العجم اهل النصرة سوا كان النصرة بالحرفة او غيرهما كالقرب في السكف في محله
مثلاً ومن لا عاقلة له بان كالتقط او نحو تعطى الدية من بيت المال ان كان بيت المال
مضبوطاً في جماعة المسلمين هم من اهل النصرة عن ابى حنيفة ان الدية في ماله والاى
اى وان لم يكن بيت المال مضبوطاً على الجاني الدية ويحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل ابتداء
لا ما يجب بصلي او اقرار لم يصدق العاقلة لان لا قرار للصلي الا يلزم ان العاقلة لا ولاية
له عليهم ولا يتحمل العاقلة ما يجب بقتل عمد سقط قوده بشبهة مثلاً اذا قتل مكا تباعداً
وترك وفاء ماله وارث وسيد كما امر بقتل ابنه عمداً فانه لا قود على الارب ويجب الدية
في ماله لا على العاقلة ولا يتحمل العاقلة جناية عبده خطأ على اخر لان المولى في كونه مخاطباً
بجناية العبد بمنزلة العاقلة فكما لا يتحمل عن العاقلة عواقبهم لا يتحمل جناية

[illegible][illegible][illegible]

والفعل يتناول الفعلين
 لا يستعمل بل في الفعلين
 لان الامر يعلم به لا في
 انه لو لم يفكر لقتل المأمور
 فانه اكره كما في قوله
 لا يوقع انسان في الحرام
 من الفعلين في الحرام
 او قفت الشئ على الارض
 في قوله لا يوقع انسان
 في الحرام

العبد عاقلة مولاة او جناية عمد سواء كانت في النفس او في الاطراف قال النبي عليه الصلوة
 والسلام لا يعقل العاقلة عمدا وهذا مقرر عن قوله ما وقتل ابنه عمدا ولا مادون امرش
 الموصحة الى اقل من نصف عشر الدية فان نصف العشر اشر من الموصحة لانه يتحمل العاقلة للتحريم
 عن اجزاء المال والاجزاء في القليل بل يجب المال في الصلوة المذكورة على الجاني في ما له
 كتاب الاكره هو في اللغة مصدر الكره اذا كره على امر بكره ولا يريد به والكراهة
 بالفتح اسم منه وفي الشريعة فعل يوقعه المرء بغيره يقال اوقع فلان بفلان ما يسموه
 فيقوت رضاه اي رضاه الغير كما اذا كرهه بالحبس والضرب او فسد به اختياره كما اذا كرهه
 بالتهديد بالقتل او قطع العضو مع بقاء اهلية المكروه فانه لا يزال اهلية المكروه بالاكره ولا
 يسقط عنه الخطا ولا يصير مجبوراً على الفعل بحيث لا يكون له اختيار اصلا بل هو اهل التوجه
 الخطا بسبب العقل والبلوغ وله اختيار في الجملة فان الاكره لا يكون على فعل لا اختيار
 للمكروه فيه فالاكراه نوعان احدهما ان يكون مفعولا للرضاء وهو ان يكون بالحبس
 والضرب الثاني ان يكون مفسدا للاختيار وهو يكون بالتهديد بالقتل او قطع
 العضو فقوت الرضاء اعم من فساد الاختيار فان الحبس والضرب يقوت الرضاء
 لكن الاختيار الصحيح باق وفي القطع والقتل لا رضاء ولكن الاختيار غير صحيح بل اختياره
 فاسد فالرضاء في مقابلة الكراهة والاختيار في مقابلة الجبر ففي الاكره بالحبس والضرب
 لا شك ان الكراهة موجودة فالرضاء معدوم ولكن الاختيار متحقق مع وصف الصحة
 لا الاختيار انما يفسد لخوف تلف النفس والعضو لان كل امر فيه تلف احدهما فالامتناع
 عنه كان مجبوا في طبيعة جميع الحيوانات فالامتناع عنه وان كان اختياريا بالصورة
 قريب من الجبر ففي الاكره عند خوف تلف النفس والعضو اختيار لا امتناع عافية مظنة
 لهذا اختيارا فاسدا لان الانسان عليه محبوس فكان الطبع عليه مخلوقا وشيئا في حقوق الاكره
 قدرة للعامة الى الكراهة على ايقاع ماهر به سلطانا كان او لصا والذي قال ابو حنيفة الاكره

والاكره هو في اللغة مصدر الكره اذا كره على امر بكره ولا يريد به والكراهة
 بالفتح اسم منه وفي الشريعة فعل يوقعه المرء بغيره يقال اوقع فلان بفلان ما يسموه
 فيقوت رضاه اي رضاه الغير كما اذا كرهه بالحبس والضرب او فسد به اختياره كما اذا كرهه
 بالتهديد بالقتل او قطع العضو مع بقاء اهلية المكروه فانه لا يزال اهلية المكروه بالاكره ولا
 يسقط عنه الخطا ولا يصير مجبوراً على الفعل بحيث لا يكون له اختيار اصلا بل هو اهل التوجه
 الخطا بسبب العقل والبلوغ وله اختيار في الجملة فان الاكره لا يكون على فعل لا اختيار
 للمكروه فيه فالاكراه نوعان احدهما ان يكون مفعولا للرضاء وهو ان يكون بالحبس
 والضرب الثاني ان يكون مفسدا للاختيار وهو يكون بالتهديد بالقتل او قطع
 العضو فقوت الرضاء اعم من فساد الاختيار فان الحبس والضرب يقوت الرضاء
 لكن الاختيار الصحيح باق وفي القطع والقتل لا رضاء ولكن الاختيار غير صحيح بل اختياره
 فاسد فالرضاء في مقابلة الكراهة والاختيار في مقابلة الجبر ففي الاكره بالحبس والضرب
 لا شك ان الكراهة موجودة فالرضاء معدوم ولكن الاختيار متحقق مع وصف الصحة
 لا الاختيار انما يفسد لخوف تلف النفس والعضو لان كل امر فيه تلف احدهما فالامتناع
 عنه كان مجبوا في طبيعة جميع الحيوانات فالامتناع عنه وان كان اختياريا بالصورة
 قريب من الجبر ففي الاكره عند خوف تلف النفس والعضو اختيار لا امتناع عافية مظنة
 لهذا اختيارا فاسدا لان الانسان عليه محبوس فكان الطبع عليه مخلوقا وشيئا في حقوق الاكره
 قدرة للعامة الى الكراهة على ايقاع ماهر به سلطانا كان او لصا والذي قال ابو حنيفة الاكره

فانما ذكره بلفظ اللص في بعض النسخ
 وان التفتي به وذا سعى في كتابه
 الى الخليفة وقال انه سعى في كتابه
 فاذا ظفر وطلب ثوبا فخره
 على ذلك واعتذر الى حاكمه
 بغيره

عن التناول على التلف
واخذ بدمه لانه امتنع عن مباح
والتي نفس في حيلة وكذا التمس
للمحصة ولم يتناول وكان يلطخ
الرواية وعن أبي يوسف حاكم
لم يات في كلبها لا تقار الاثم عن
المضطر كما في الكافي وذكر شيخ
الاسلام ان المكره انما اثم اذا
علم بالاباحة ولم يتناول واما
اذا لم يعلم فقدر حوائج يكون
في سعة منه لانه يعذر بالجهل
فيما خفي كما في الذخيرة ١٢

فصل في
اجور وصار شهيداً في عاترة الكفر

١٢

تكن في الذخيرة عقيدة بالبرهان
لانه ليس ان الغد من
وجوب حيث ان الغد من
قبل العباد وفيه ايمان
قبل العباد افضل ولذا قالوا ان يتناول
الاتلاف افضل من شرب الخمر
بالخبر اشد حرمة من شرب الخمر
الكرام في ذكر في قاضي خان مسلم
والفعل سوار وابنه فخص جلال
وفي المضطر جلي ان يسبح
الا فتر على مسلم ١٢

كافي الطهارة ١٢
ولو حكم كما اذا آثره حتى يجل
الطلق والغنى بيد الزوجة
والعبد او غيبته فانه ينفق
والنفق

১৭

تجارت

100

...

31-58

الحامل

المسألة

تقیر

التالى

الله

1-15

25

12

عليه

وقد

الذئب

20

2

54

21

۱۳۸۳

١٠

يعقوب

۵۷

ان

خبر

—

1

2

عنده التصرفات ويرجع المكره بقيمة العبد المعتق على المكره الحامل في الاكره على الاعتقاد
لان الاعتقاد من حيث انه اتلا وقال يضاف الى الحامل لان الايداء فعل كمن فيه جعل الفاعل
الحامل وان لم يكن جعل الفاعل الة في التلفظ بالاعتقاد ونصف المسمى يحاير جمع المكره ونصف
المسمى في صورة الاكره بالطلاق ان لم يبط لان نصف المسمى في معنى السقوط بارتدادها و
تقبيل زوجها فانياً بالطلاق قبل الدخول فمن هذا الوجه يكون اتلا فاعلاً أيضاً الى الحامل بجعل
اللة فجلاً ما اذا دخل لان المهر يتاك بالدخول فلا يحل الضمان في غير اتلا ملك النكاح لئلا يفسد قبل
المهر بحيث يعقد الطلاق شرط والحكم لا يضاف الى الشرط وايضا سقوط المهر بالفرقة من قبلها بمجرد
فلا اعتبار له فينبغي ان لا يضمن الحامل على الطلاق وجه نذر حتى لو اكره على ان يوجب على
نفسه صدا او صلح او حجاب او شيئاً يتقرب به الى الله تعالى لزم ذلك وكذا حيمين بان اكره
على اليمين بشئ من ذلك او بغيره وذلك لان النذر واليمين لا يتحل الفسخ ولا يؤثر فيه الفسخ بعد
وقوعه لا يؤثر فيه اكره من حيث منع الصحة كالاغتسال لان اثر الاكره في فوت الرضاء واثره في عدم
الزوم واثره في ثبوت حق الفسخ فما لا يتحل الفسخ لا يتاثر فيه اثر الاكره وجه ظاهره فان اكره على
ان يظاهر امرأته كان ظهاراً لان الظهار من اسباب التحريم فيستوي فيه الجور والفسخ والاكره
ورجعة لانها استدلال النكاح فلتحق به وايداءه فان لا يلاء يمين في الحواطل في المالك الاكره
لا يمنع كل واحد منهما وفيه فيه اي في الايداء لان الفء كالرجعة في استدلال النكاح وجه اسلامه
ولكن بلا قتل لو رجع اي ان اسلم المكره ثم ارتد لا يقتل لتمكن الشهة في اسلامه والشبهة دائمة
للقتل لا يصح ابراءه عن دينه او كفيله ولا ردة فلو اكره على الردة لا يرتد ولا تبين امرأته لان الردة
يتعلق بالاعتقاد وفي اعتقاده الكفر شك فلا يثبت بينونة بالشك وان اكره على الزنى
وفرغ من حد عند ابى حنيفة وعندهما لا يحل الا اذا اكرهه السلطان فح لا يحل اتفاقاً قبل الظاهر
ان كون الاكره مسقط للحد متفقاً عليه فيما بينهم بل هذا الاختلاف انما هو في تحقق الاكره من
غير سلطان فعند أبي حنيفة لا يتحقق الاكره من غير سلطان كما شاق عصره والزنى في الصورة المذكورة لا

٢٠٩
لأنه لا يكفر من
تقبل حتى ولو اعت
الملك وانكر ما كان
استحسننا والقيا
تقبل قولنا فنفق
كلمته الكفر بسبب
لستوى فيه الطلاق
كقوله الطلاق وجه
ان منه اللفظ غير م
لنفقته وانما نفق
نفق لا اعتقاد بال
على نفقه فلا نفق
ولنه لا يكفر بال
خلاف ما اذا اسلم
كل مسلم منكم من
الاركانين في كثر
ارجح جانب وجود
ولا يلجأ الى غير
هم والى ما اورد

احتمال
 لان الاسلام
 فان الاسلام
 يقصد
 الفاعل
 بها فان الخلق
 لان بطاينه
 لا استقرار
 والى ان الحاصل
 لم يكن له
 في الظاهر
 عنه هم
 اشارة الى ان
 تحقيق الامن
 اشار سابقا
 عنه هامن
 ان تجد المستنى
 منه وعليه ان
 لا يجد وذكر في
 الاصول والفروع
 يجد قياسا

وارجع الى انه لا يجد احدا
 وانه اذا اسره بالبحر واما غيره فيجد
 بخلاف ما يات في القسمين بخلاف و
 ثم قد ولو غير بل في كذا في لفظ
 الحمد من الى هنا الزا لم يرخص بالاراء
 ولو بالبحر حتى ان صرح اجماع القدر
 المحل في الذخيرة ١٢٠
 وبيان قال الامام في
 على كذا في فروع عليه في
 على كذا في فروع عليه في
 في الصور الثالث
 اي لو كان
 في فروعها ص
 استدلته على

فان الفاسق اهل للولاية على نفسه
واولاده عند جميع اصحابنا وان
لم يكن حافظا لماله كما في المتن
فان الفاسق اهل للولاية على نفسه
واولاده عند جميع اصحابنا وان
لم يكن حافظا لماله كما في المتن

السفه في اللغة هو خفة يتعرض الانسان من غضبه فرح يحمل على القول من غير
تأمل وفي لسان اصحاب الشرع وهو العمل بخلاف موجب الشرع وهو اتباع
الهواء وترك ما يوجب العقل والسفيه من عادة الاسراف وان يتصرف بتصرفات
الاعرض له فيه او لعرض لا يبعد العقلاء عرضا او فسق ودين هذا عند ابي حنيفة
وعندهما وعند الشافعي يحجر على المدين ايضا اذا اطلب غرماؤه الحجر عليه فمنعه
القاضي عن البيع والاقرار وعندهما وعند الشافعي يحجر على الفاسق ايضا
من جراه وحجر مفت ما جن هو الذي يعمل للناس حيلة من الخيل الباطلة مثل ان يعلم
المرأة حتى ترتد فتبين من زوجها ثم تسلم ويعلم الرجل ان يرتد فيسقط عنه الزكاة
ثم يسلم ولا يبالي ان يحرم حلالا ولا يحل حراما وطبيب جاهل هو الذي يسوق الناس
في امراضهم دواء مهلكا وهو يعلم بذلك او لا يعلم ومكارى مفلس هو الذي يكاى
الدابة ويأخذ الكراء والناس يعتمدون عليه الاداء فاذا جاء او ان السفر لادابة
له فيقطع المكثري عن الرفقة فضر هؤلاء الثلاثة عار فالتفتي لما جن يفسد
على الناس دينهم والطبيب الجاهل يفسد ابدانهم والمكارى المفلس يفسد اموالهم
فحجر عليهم فاذا بلغ الغلام غير رشدا لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين
سنة فهذا سن اذا بلغ المراهق ان يصير جردا لان ادنى مرة يبلغ اثني عشر
سنة وادنى مرة الحمل ستة اشهر ففي هذه المدة يمكن ان يولد له ابن ثم في
ضعف هذه المدة يمكن ان يولد لابنه ابن فيصير في خمس وعشرين سنة جردا وان تصرف
الرشيد في ماله صح تصرفه قبله اي قبل خمس وعشرين سنة وهذا عند ابي حنيفة
وقال لا يجوز تصرف في ماله قبله وبعده اي بعد خمس وعشرين سنة يسلم اليه ماله
بلا رشدا وقال لا يسلم اليه ماله حتى يصير رشيدا او اذا اوجب دين على رجل وطلب غرماؤه
جلس الحاكم الى حجر المدين لدينه واذا جلس شهرين او ثلثة اشهر يسال عن ماله

الاسفه في اللغة هو خفة يتعرض الانسان من غضبه فرح يحمل على القول من غير
تأمل وفي لسان اصحاب الشرع وهو العمل بخلاف موجب الشرع وهو اتباع
الهواء وترك ما يوجب العقل والسفيه من عادة الاسراف وان يتصرف بتصرفات
الاعرض له فيه او لعرض لا يبعد العقلاء عرضا او فسق ودين هذا عند ابي حنيفة
وعندهما وعند الشافعي يحجر على المدين ايضا اذا اطلب غرماؤه الحجر عليه فمنعه
القاضي عن البيع والاقرار وعندهما وعند الشافعي يحجر على الفاسق ايضا
من جراه وحجر مفت ما جن هو الذي يعمل للناس حيلة من الخيل الباطلة مثل ان يعلم
المرأة حتى ترتد فتبين من زوجها ثم تسلم ويعلم الرجل ان يرتد فيسقط عنه الزكاة
ثم يسلم ولا يبالي ان يحرم حلالا ولا يحل حراما وطبيب جاهل هو الذي يسوق الناس
في امراضهم دواء مهلكا وهو يعلم بذلك او لا يعلم ومكارى مفلس هو الذي يكاى
الدابة ويأخذ الكراء والناس يعتمدون عليه الاداء فاذا جاء او ان السفر لادابة
له فيقطع المكثري عن الرفقة فضر هؤلاء الثلاثة عار فالتفتي لما جن يفسد
على الناس دينهم والطبيب الجاهل يفسد ابدانهم والمكارى المفلس يفسد اموالهم
فحجر عليهم فاذا بلغ الغلام غير رشدا لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين
سنة فهذا سن اذا بلغ المراهق ان يصير جردا لان ادنى مرة يبلغ اثني عشر
سنة وادنى مرة الحمل ستة اشهر ففي هذه المدة يمكن ان يولد له ابن ثم في
ضعف هذه المدة يمكن ان يولد لابنه ابن فيصير في خمس وعشرين سنة جردا وان تصرف
الرشيد في ماله صح تصرفه قبله اي قبل خمس وعشرين سنة وهذا عند ابي حنيفة
وقال لا يجوز تصرف في ماله قبله وبعده اي بعد خمس وعشرين سنة يسلم اليه ماله
بلا رشدا وقال لا يسلم اليه ماله حتى يصير رشيدا او اذا اوجب دين على رجل وطلب غرماؤه
جلس الحاكم الى حجر المدين لدينه واذا جلس شهرين او ثلثة اشهر يسال عن ماله

فان الفاسق اهل للولاية على نفسه
واولاده عند جميع اصحابنا وان
لم يكن حافظا لماله كما في المتن
فان الفاسق اهل للولاية على نفسه
واولاده عند جميع اصحابنا وان
لم يكن حافظا لماله كما في المتن

۲۹۵
فان جن عیون جبینک بمنزلہ المرید علی الدائم
کافی الکافی وعن ابی یوسف
ان المطبق اکثر الشیخ
وعند محمد بن فضال
کافی الذخیر وعند ابی خنیف
ویرقی فان القاضی
الکافی فانی بنی
ججمع الکام
سید الاولاد وفان
علی الخلف الکافی
المفکر

ويخرج اي يصير العبد الماذون مخرجاً ان ابق وقال الشافعي ببقى ماذوناً لان الاباق لا ينافي ابتداء
الاذن فان اذن الابق يصح فلا ينافي بقاؤه اولى لنا ان دلالة الاذن كالصرح بالاذن فكان
دلالة المخرج كالصرح بالمخرج وقد وجد دلالة المخرج اذ الظاهر ان المولى لا يرضى بتصرف الابق المتمرد او
تأسيده او جن مطبقاً اما اذا لم يكن مطبقاً بان يحسن ويفيق لا يخرج او الحق ببدل الحرب فربما
لا اللق موت حكيم حتى يقسم المبيعين ورثة او حجر عليه بشرط ان يعلم هو اي الماذون اكثر اهل
سود فواللضر عن الناس قال الشافعي يصح الحجر عليه بغير علم العبد واهل السوء ويخرج
الامة الماذونة ان استولدها سيدها وعند زفر لا يخرج وضمن المولى قيمتها اي قيمة الامة
المستولدة للغريم لا لثمة محلا تعلق به الغريم ولو شمل دينه ماله ورقبته لم يملك سيده
مامعة من كسبه ههنا عند ايجيفة وعندهما يملك لان الرقبة مأكرة وكذا الاكساب
وله ان طاك المولى يثبت خلافة عن العبد بعد فراغه عن حاجته ههنا مشغول بالحاجة
فلم يعتق من اكتسبه الماذون باعتاقه اي باعتاق السيد عند ايجيفة وعندهما
يعتق ويضمن السيد قيمة العبد للغواء وان لم يشتمل دينه ماله ورقبته جاز اعتاق السيد
اكتسبه الماذون بالاجماع ويبيع الماذون الذي يشتمل دينه ماله ورقبته متاعه من
سيده بالقيمة لان سيده اجنبي عنه اذ كان عليه دين محيط وليس في البيع مثل القيمة
ابطاح الغواء وان باعها باقل من القيمة لا يجوز عند ايجيفة وعندهما يجوز ويجوز ازال
المحابات ونقض البيع ويبيع سيده متاعه منه بها اي بالقيمة او باقل من القيمة لا لثمة
في هذا البيع فان باع السيد متاعه من الماذون باكثر من القيمة نقض البيع حط الفضل
لان الفضل تعلق به حق الغواء فيومر السيد بان ينقض البيع حط الفضل واذا باع مئة شيئاً
بطل ثمنه اي سقط عن ذمة العبد ان سلم السيد مبيعاً قبل قبضه اي قبض الثمن لان تسليم
المبيع سقط حق المولى في الحبس لم يبق للبذر الذي كان ثابتاً له فلو بقي الثمن ببقى ديناً في ذمة
قائم المولى لا يستوجب ديناً على عبده فخلا ما اذا كان الثمن عرضاً فان المولى احق بذلك العرض من

جہاں

17

مطالبة عن

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان في

۱۰۰

عنه

مطابقاً

كان الحسن

۷۰۰

فريق استشاري
لجان التبريد

الحمد لله

عبد الصمد
الرحمن

من قدامه

الغافر

مفتی محمد رفیع الدین
الکافی

نظام من
الفرق على بالنظر
ما إذا كان في
العملية

هذين العبدين ولم يجر الوثقة صار الحاباة بقدر الصلح فيكون بينهما اثلاثا ياخذ
الموصي له بالالف بحسب وصيته وهي الف والموصي له الآخر بحسب وصيته وهي خمسمائة فلو كان هذا
كسائر الوصايا على قول أبي حنيفة وجب لا يضرب الموصي له بالالف بجميع الف لأنها تزيد على ثلث
المال والاف في السقاية صلوة السقاية ان يوصي بعق عبدتين قيمتهما اربعة اقيمة الآخر
الفان ولا مال له غيرهما ان جاوزة الوثقة يعتقان جميعا وان لم يجزوا يعتقان من الثلث
وثلث له الف فالالف بينهما على قدر وصيتهما فثلثا الف الذي قيمته الفان وتسعى في
الباقى وثلثا الف الذي قيمته الف والاف في الدرهم المرسله اي المطلقة غير المقيدة بانها
اي جزء من المال اي نصفه وثلثه ونحوها وصورة ان يوصي لرجل بالف درهم والآخر بالفين
وثلث ماله الف ولم يجز الوثقة فانه يكون بينهما اثلاثا لكل واحد منهما يضرب بجميعه لانه
الوصية في مخرجها صحيحة يجوز ان يكون له مال آخر يجزى هذا القدر من الثلث وانما فرق ابو حنيفة
بين هذه الصور الثلث بين غيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا
كالنصف والثلثين وغيرهما والشرع ابطال الوصية في الزائد على الثلث يكون ذكره لغو لان
اللفظ في مجراه لم يصح فلا يعتد في حق الضرب بخلافه اذا لم يكن مقدرة بانه اى شئ من المال
كما في الصور الثلث فانه ليس في العبارة ما يبين مبطلا للوصية كما اذا وصى بخمسين درهما
واتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة
واذا لم يكن له مال صلاح عند الوصية فالوصية بالدرهم المرسله صحيحة لا احتمال ان يستفهم
الا اذا لم يكن باطلا بالكلية يكون معتبرة في حق الضرب فان هذا فرق دقيق كذاب
ايحيفه والوصية بمثل نصيب انصحت لان مثل شئ غيره وهذا بخلاف الوصية بنصيبه
اي نصيب الابن لا يصح لان نصيب الابن مال الابن فيكون الوصية بمال الغير فلا يصح وقال زفر
يهم والعبيق بحال العقاق في التصريح المتفرقة النظر فلو كان منجز هو الذي يوجب حكمه
في الحالة ويضاف الى الموت وهو الذي يوجب حكمه بعد الموت كانت

الخطيب علي التلث
 ما اذا اضافت الي
 الخطيب علي التلث
 ما اذا اضافت الي
 الخطيب علي التلث
 ما اذا اضافت الي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والبيع بين يدي
 بانه نجسين كما في الفسف واه حسن
 فانما مقدته على جبيج الوصايا غدا والاشفاق
 غدا فان جاني اعتق او عكس فالجابه
 غدا فان غدا والاعتق غدا كما في الفسف
 اولى غدا والاعتق مع التعقيب وكذا اصف
 ومقتضيا من ماله مع التعقيب وكذا اصف
 واكثر من ابراهيم بن جعفر بن جعفر
 فانما ثمة ابراهيم
 بالهوت كما في المنية ١٢
 بالكتابة وغيره كما اذا قال غيره
 ظاهرا على الالف على اى ضامن اربعة
 والاله على اى ضامن بانه فان الالف
 اعلم من الكتابة كما في الكرمي ١٢
 السراوية
 في الكتابة صحت لانهم الجوان نسبية وعرفا
 ولها يجب حق الشفعة لهم وقالوا لا ينفذ
 ما سلك محلة ويحجمهم
 اسلمهم حق الجوان

فقد الجار المسكين عنده خلافا لهما
تختلف المكاتب
أي بدارم في المسكين الجار
صبيقة دفر لانه بعض الجار
الخاص من شريف غير
في مسجون خلافا لانه الجار
وفي رواية عنه لانه الجار
في الاختيار ودارو كان
أربعون دارا في مسجون
فصنفها في المكاتب في
لعلها في المكاتب
فصنفها في المكاتب

فانقرضوا
ولم يبق الا ما في يده من
علمه لم يبق فيه الا قدره
بعضهم والطلاقة تستمر بانها لا تزل
وصياني نوع صاير وصياي الانواع
كلما كان في الذخيرة وغيره وربما ادعى
ان قبول الشرطية استناد الى
ان يقبل الوصية ليس حكم بل لا يمنع
الدخول فيه اول مرة غلط وعن أبي يوسف
خيانه والثالثة ثم وثق عن الحسن
لا يعقد الوصي ان يعمل ولو كان عمر
بن الخطاب وقال ابو مطيع ماريث
في قضائي عشرين سنة عميل

٣١

بالقرى هنا ما ليس فيه من شعائر الاسلام شئ اما اذا كانت قرية فيها من شعائر
الاسلام شئ فهي كالمصر **فصل** ومن اوصى الى زيد يقال اوصى الى فلان
اي فوض اليه التصرف في ماله بعد موته وقبل زيد الوصية عند اي عند الموصي وفي وجهه فان
بعد القبول عند وفي وجهه مرد لان له متبرع في ذلك فان شاء اقام عليه وان شاء رجع
المير في الرجوع عن تبريره ولا اي وان لم يرد عند الموصي في وجهه بل ردها في غير وجهه
لا يكون مرد لانه اعتمد عليه الموصي فان صح الرب بغيته في حياته ومرد بعد مماته
يلزم الغرور فان اوصى الى زيد وسكت من الرد والقبول في حياته فمات موصيه فله
وضيه اي القبول ولزم الوصية ببيع شئ من التركة بعد موت الموصي اي ان باع هذا السا
بعد موت الموصي شيئا من التركة لم يبيعه وان جمل به اي بالايصال لوجوب دليل القبول هو
التصرف في التركة فان رد بعد موته ثم قبل صح اي ان مات الموصي ولم يقبل لم يرد في حياته
بعد موت لا قبل فاذا قبل بعد ذلك يصح الا اذا نفذ القاضى دعه ولو اوصى الى عبده او كافرا
اخرجه وبل القاضى بغيره وهذا اللفظ يشير الى صحة الوصية لان الاخراج عن الوصية التبدل
انما يكون بعد الوصية وذكره في الاصل ان الوصية باطلة قيل معناه سيطل في جميع هذه
الصور وقيل في العبد باطل في غيره سيطل قيل في الكافر باطل ايضا ولو اوصى الى عبده صح
ان كان كل ورثته صغارا واذا كان الورثة كبارا وصغارا لم يصح وهذا عند المجنفين
وعندها لا يصح في الوجهين لان فيه اثبات الولاية للملوك على المالك وهو قلب المشرع ومركب
ان لعبده من الشفعة ما لا يكون بغيره والصغار ان كانوا ملاكنا لكن ليس لهم ولاية المنع فلا
صنافا بخلافه اذا كان البعض كبارا فله المنع ويباع نصيبهم من هذا العبد ولو
اوصى الى عاجز عن القيام بما اوصى به الوصية ضم القاضى اليه غيره اذ لو لم يفعل يتضرر
موصي الجرحه عن التصرف الورثة بترك التصرف ويبقى امين يقدر اي اذا كان الوصى امينا يقدر
على التصرف لا يجوز للقاضى اخرجه بل يجب بقية ولو اوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما

دندركم مع صارفلا و صبا
 التبيين وفي اصل ان
 في معناه فغير في سبيل
 با بطل القاض في جميع
 هذه الصور وفي سبيل
 في غير السبيل في سبيل
 وفي سبيل في سبيل
 كما في الكرا في
 في سبيل

امراة وصلى بغير ثياب وان صلى بغير ثياب يعيدها استحسانا ولا يلبس حريرا وجلبا ولا يكشف عند رجل وامراة ولا يخلو به غير محرم رجل وامراة ولا تسافر بلا محرم من الرجال وكرم للرجل والمرأة ختنة وتشرع من بالامة تختنه ان ملك مالا فان الخنثى ان كان ذكر فظفر الامة الى عورته كنظر ملكه الى سيده وان كانت امرأة فانه نظر الجنس الى الجنس وانه مباح حال العذر والآى وان لم يكن له مال فمن بيت المال اى يشتري الامة لتختنه لآمال بيت المال معد لنواث المسلمين ثم تباع الامة ويرد ثمنها الى بيت المال وان مات قبل ظهور حاله لم يغسل اى رجل وامراة ويقيم من التيمم وهو جعل الغير ايتيم ذكرا وانثى ولا يحضر حال كونه مراها غاسل ميت ذكر اكان الميت اوانثى ونذرت شجيرة قبره لانه ان كان انثى فقد اقاموا واجبا وان كان ذكر فالتسجيرة لا يضره وان مات هو اى الخنثى ورجل وامراة وضع الرجل بقرب الامة ثم وضع هو اى الخنثى ثم وضعت المرأة اذا صلى عليهم فقد دم على المرأة ويؤخر على الرجل ليكون جنازة المرأة بعد عن عيون الناس ثم الخنثى فان تركه اى الخنثى ابوه وترك ابنا معروفا فافله سهم من الارث وللابن المعروف سهمان وهذا عند ابي حنيفة فان عنده لاهى الخنثى اقل نصيبين اى ينظر الى نصيبه ان كان ذكرا والى نصيبه ان كان انثى فاهى منها يكون اقل فله ذلك ففي هذه الصورة يكون مائة على تقدير الانوثة اقل فله ذلك وان تركت المرأة زوجا وحده ولها اربع واهو انثى فعلى تقدير الانوثة له ثلثة من سبعة وعلى تقدير الذكورة له اثنان من ستة وهذا هو اقل فله ذلك وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى وعند الشعبي رحمه الله تعالى هو قول ابن عباس رضى الله عنهما لاهى الخنثى نصف نصيبين اى يجمع بين نصيبه اذا كان ذكرا وبين نصيبه ان كان انثى فله نصف ذلك المجموع وهو في هذه الصورة ثلثة من سبعة عند ابي يوسف وفي تخريج القسمة بين الخنثى والآ

المرأة برباط من الخنثى بغير ثياب وان صلى بغير ثياب يعيدها استحسانا ولا يلبس حريرا وجلبا ولا يكشف عند رجل وامراة ولا يخلو به غير محرم رجل وامراة ولا تسافر بلا محرم من الرجال وكرم للرجل والمرأة ختنة وتشرع من بالامة تختنه ان ملك مالا فان الخنثى ان كان ذكر فظفر الامة الى عورته كنظر ملكه الى سيده وان كانت امرأة فانه نظر الجنس الى الجنس وانه مباح حال العذر والآى وان لم يكن له مال فمن بيت المال اى يشتري الامة لتختنه لآمال بيت المال معد لنواث المسلمين ثم تباع الامة ويرد ثمنها الى بيت المال وان مات قبل ظهور حاله لم يغسل اى رجل وامراة ويقيم من التيمم وهو جعل الغير ايتيم ذكرا وانثى ولا يحضر حال كونه مراها غاسل ميت ذكر اكان الميت اوانثى ونذرت شجيرة قبره لانه ان كان انثى فقد اقاموا واجبا وان كان ذكر فالتسجيرة لا يضره وان مات هو اى الخنثى ورجل وامراة وضع الرجل بقرب الامة ثم وضع هو اى الخنثى ثم وضعت المرأة اذا صلى عليهم فقد دم على المرأة ويؤخر على الرجل ليكون جنازة المرأة بعد عن عيون الناس ثم الخنثى فان تركه اى الخنثى ابوه وترك ابنا معروفا فافله سهم من الارث وللابن المعروف سهمان وهذا عند ابي حنيفة فان عنده لاهى الخنثى اقل نصيبين اى ينظر الى نصيبه ان كان ذكرا والى نصيبه ان كان انثى فاهى منها يكون اقل فله ذلك ففي هذه الصورة يكون مائة على تقدير الانوثة اقل فله ذلك وان تركت المرأة زوجا وحده ولها اربع واهو انثى فعلى تقدير الانوثة له ثلثة من سبعة وعلى تقدير الذكورة له اثنان من ستة وهذا هو اقل فله ذلك وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى وعند الشعبي رحمه الله تعالى هو قول ابن عباس رضى الله عنهما لاهى الخنثى نصف نصيبين اى يجمع بين نصيبه اذا كان ذكرا وبين نصيبه ان كان انثى فله نصف ذلك المجموع وهو في هذه الصورة ثلثة من سبعة عند ابي يوسف وفي تخريج القسمة بين الخنثى والآ

عن ذلك الخنثى لان تكاح الموقوف لا يرد من ثمنه وان كان الخنثى على ما قال شيخنا الامام
النظر الى الفرج على ما قال شيخنا الامام
وزدب للمواريث من ثمنها الى بيت المال
كان امره انظر الموقوف الى التيمم
فقد افطر الموقوف الى التيمم
انما خيرة وعن اخيه في التيمم
فان قلت امراة ختنة لا فى الارضات
فانه موضع الضرورة قلت لان
الضرورة فان الختان عندنا سنة
فقد استأجر
من التيمم اى يحل اذا تيمم لانه لا
يخسر شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف
الفصل فيه اشارة الى انه لا يخلو
له امة لانه اجنبية بعد الم
ولا لا كفار يدل على انه لا يخلو
الميتيم عرا لا افطر التيمم بالضرورة
في الكراى

[illegible]

المعروف لان الخنثى ان كان ذكر اقله منهم كالابن المعروف وان كان انثى كان نصف
سهم فيعطى نصف النصيبين وذلك ثلثه ثلثا ربع السهم لان نصف نصيب الذكر نصف
سهم ونصف نصيب الانثى ربع سهم فصار للخنثى ثلثه ثلثا ربع السهم وبعد البسط
وهو جعل كل كسرهما صحيحا يصير للابن المعروف اربعة وللخنثى ثلاثة بان
يجعل كل ربع سهم لان المخرج اربعة فيصير المجموع سبعة ونصف النصيبين خمسة
من اثني عشر سهم عند الحمل وفي تخريجه القسمة لان الخنثى لو كان ذكرا كان له نصف
المال ولو كان انثى كان له ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف
الثلث فيحتاج الى عدله نصف ونصفه نصف له ثلث وثلثه نصف واقله
اثني عشر فحال له نصف نصف ثلثه وفي حال له نصف ثلث وهو اثنان فيكون
خمس بقا الباقي وهو سبعة للابن المعروف مسائل شتى في كتابة الأخر
وايما به بما يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعه وشرائه وقوده كالبيان فالكتاب
على ثلاثة اوجه متبين مرسوم اي معنون فهو من فلان الى فلان كما يكون
على كاعد وهي يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب ومتبين غير مرسوم
كالكتابة على الجدار او على اوراق الشجر او على الكاغذ لكن لا على رسم الكتابة
لان لا يكون معنونا فهو بمنزلة الكتابة لا بدله من البينة والقريضة كالا شهادة
مثلا وغير متبين وغير مرسوم كالكتابة على الهواء او على الماء فلا اعتبار بها ولا
يثبت بها حكم وامانها في وجه من لاخرس فحق هذه الاحكام المذكورة لضرورة
لانها من حقوق العباد والغالب في القصاص حق العبد ولكن لا يحد ولا يفرق
بين القصاص والحد هو ان الحد لا يقام الا ببيان لا شبهة فيه الا ترى ان الشهادة
بالوطى الحرام والاقرار به لا يوجب الحد ما لم يصرح بالزنى والقصاص
يقام بالشهادة والاقرار ببطلان القتل وان لم يوجد النصريح بالعمد

[illegible]

بالقذف او بالزنا
والشرب بطريق الكايار
ولو من سوية كانت لا يجيب
العقوبة على المقر على
نفسه يا محمد جيبك
باب بيان

ملائكة مخصوصة
للمؤمنين

وقالوا

